العلاقات السياسية

الأردنية – السعودية

١٩٥٨ـ ١٩٦٨

دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

❋

009722340035

Mjundi46@gmail.com

www.for-alquds.org

❋

(العلاقات السياسية الأردنية - السعودية)

د. احمد مري حسن البنداوي

❋

الطبعة الأولى (٢٠١٦).

❋

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

العلاقات السياسية
الأردنية – السعودية
١٩٥٨ - ١٩٦٨

الدكتور
احمد مري حسن البنداوي

الطبعة الأولى
٢٠١٦ م — ١٤٣٧ هـ

﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾

وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ﴾

صدق الله العظيم

سورة النجم الآية ٣٩ – ٤٠

الفهرس

المقدمة..... ٩

الفصل الاول

اثر الولايات المتحدة الامريكية في تقارب العلاقات السياسية الاردنية - السعودية عام ١٩٥٧

المبحث الاول: اثر مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧في الموقفان الاردنـــي والسعـودي منـه ١٧
المبحث الثاني: مبدأ ايزنهاور و مؤتمر القمة الرباعي (السعودي – الاردني- المصري- السوري) ٢٩
المبحث الثالث: السعودية وازمة الاردن عام ١٩٥٧ ..... ٣٨

الفصل الثاني

العلاقات الاردنية – السعودية في مرحلة تطورات الاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨ -١٩٦١

المبحث الاول: السعودية واعلان الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨ ..... ٥١
المبحث الثاني: الجهود الاردنية في محاولة ضم السعودية الى الاتحاد العربي الهاشمي ٦٢
المبحث الثالث: الموقفات الاردني والسعودي من اعلان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية ٦٦
المبحث الرابع: الوساطة السعودية في قضية احتجاز الدبلوماسيين والعسكريين العراقيين في الاردن ٧٨
المبحث الخامس:دور بريطانيا في المحافظة على العرش الاردني وموقف السعودية منه. ٨٢
المبحث السادس: الموقفان الاردني والسعودي من الانفصال السوري عن مصر في ٢٨ ايلول ١٩٦١ .....٩٣

الفصل الثالث

ازمة الكويت وثورة اليمن في مسار العلاقات الاردنية -السعودية ١٩٦١ -١٩٦٤

المبحث الاول: الموقفان الاردني والسعودي من ازمة الحدود العراقية – الكويتية ١٩٦١ ..... ١٠٣
المبحث الثاني: اثـر ثـورة اليمــن ١٩٦٢ فـي العلاقات الاردنية-السعودية..... ١٢٣

الفصل الرابع

اثر القضية الفلسطينية في العلاقات الاردنية - السعودية ١٩٦٤ -١٩٦٧

المبحث الاول: موقف السعودية من قضية تحويل مجرى نهر الاردن..... ١٤٣
المبحث الثاني: الموقفان الاردني والسعودي من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية.. ١٥٨
المبحث الثالث: العلاقات الاردنية-السعودية وحرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ .... ١٧٠
الخاتمة..... ١٩٥
المصادر والمراجع..... ١٩٧

المقدمـــــة

يعد موضوع دراسة العلاقات السياسية الأردنية- السعودية من الموضوعات الحيوية ليس في تاريخ البلدان فحسب، بل في تاريخ المنطقة العربية عامة، نظرا لما يشكله البلدين من ثقل استراتيجي كبير في تاريخ العلاقات العربية-العربية في تاريخنا الحديث والمعاصر.

لاتكمن أهمية الأردن بالنسبة للسعودية باعتباره بلدا فحسب، بل لاعتبارات تاريخية وسكانية وثيقة، فضلا لما للأردن من دور مهم في منطقة الشرق الأوسط، ينبع من موقعه كمنطقة عازلة بين منطقة شرق البحر المتوسط ومنطقة الخليج العربي التي تشكل العربية السعودية إحدى أهم دولها.

كما يكمن اختيارنا لتاريخ العلاقات السياسية الأردنية-السعودية إبان الحقبة (١٩٥٨-١٩٦٨) بأنها لم تحظ على الرغم من التطرق إلى العديد من إحداث الدراسة من قبل باحثين سابقين، إلا إن الباحث استطاع التوصل إلى معلومات جديدة كشفت النقاب عن تلك الإحداث بشكل تفصيلي، كما أنها لم تبحث بحثا أكاديميا مستقلا، كما أنها تعد من أهم وأدق الحقب التاريخية ليس في تاريخ الأردن والسعودية فقط بل ربما في الوطن العربي، لأنها شهدت تغييرا في موازين القوى في العالم العربي، وتصعيدا في بلورة الأفكار والتيارات السياسية في الوطن العربي، وقد مثل عام ١٩٥٨ بداية لتلك الحقبة لأنه عام ولادة الوحدة المصرية-السورية وتصاعد التيار القومي العربي مما شكل ذلك ناقوس خطر للأردن والسعودية.

بينما شكل العام ١٩٦٨ حدثاً مهماً في تاريخ العلاقات بين البلدين، كونه العام الذي اثأر مخاوف الأردن والسعودية بشكل خاص بسبب هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧، وما ولدته هذه الهزيمة من ردود فعل وتغييرات قوية في المنطقة العربية أدت إلى انهيار عدد من الأنظمة العربية ومنها ما حدث في العراق في عام ١٩٦٨ كونه يشكل احد ابرز دول الجوار للأردن والسعودية معا، اللذين خشيا من امتداد اثأر هذا التغيير إلى بلديهما.

كما إن طبيعة الحقبة المليئة بالإحداث انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على طبيعة العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية، لذا فان تكريس أطروحة علمية لدراسة تلك الحقبة أمر له مبرراته الموضوعية، التي تجعل منه موضوعا حيويا في تاريخ الوطن العربي المعاصر.

واجهتنا جملة من الصعوبات، منها صعوبة الحصول على الوثائق الأردنية والسعودية المحفوظة في أرشيف الديوان الملكي للبلدين، لعدم صدور إرادة ملكية

بالاطلاع عليها لحد الآن، بخاصة وان جميع الوثائق الرسمية الأساسية للبلدين لم توضع في متناول الباحثين بعد، ويمكن تبرير ذلك بحكم استمرار العائلة المالكة الهاشمية والسعودية في حكم البلدين، الأمر الذي يجعل دراسة علاقة البلدين الأردني والسعودي ليس أمراً متعسراً فحسب، بل مثيرا للحرج، وقد استطعنا التغلب على هذه الصعوبة الكبيرة بالاطلاع على تقارير السفارات والمفوضيات والقنصليات العراقية في جدة وعمان وغيرها من العواصم من وثائق البلاط الملكي ومجلس السيادة المحفوظة في دار الكتب والوثائق في المكتبة الوطنية ببغداد، إذ ساعدتنا هذه الوثائق على سد هذه الثغرة الكبيرة.

كما واجهتنا صعوبة ثانية تكمن في قلة وندرة المصادر التي تتحدث عن العلاقات الأردنية-السعودية خلال الحقبة (١٩٥٨-١٩٦٨) كما إن المعلومات القليلة المتناثرة في بطون الكتب العربية والأجنبية لا تسعف الباحث في الوقوف على طبيعة العلاقات بين البلدين إبان تلك الحقبة.

فضلا عن صعوبة ثانية تصادف كل باحث يتصدى للتاريخ الأردني والسعودي، وهي صعوبة التوصل إلى حقائق وإحكام تاريخية دقيقة، بسبب قلة المصادر التي تناولت تاريخ البلدين المعاصر بموضوعية وحياد، وذلك لتأثر الباحثين بمختلف الظروف السياسية والعقائدية.

تتألف الكتاب من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، الفصل الأول هو فصل تمهيدي تناول طبيعة العلاقات عام ١٩٥٧ بوصفه العام الذي شكل منعطفا في تاريخ العلاقات بين البلدين، بحكم تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في تقاربهما هدفا في تنفيذ السياسة الأمريكية للوقوف بوجه سياسة الرئيس جمال عبد الناصر الموالية للسوفييت والمعارضة للسياسة الأمريكية في المنطقة.

إما الفصل الثاني (العلاقات الأردنية-السعودية في مرحلة تطورات الاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨-١٩٦١)، فقد جاء على ستة مباحث تناولت السعودية وإعلان الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨ والجهود الأردنية في محاولة ضم السعودية إلى الاتحاد العربي الهاشمي، والموقفين الأردني والسعودي من إعلان ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ العراقية والوساطة السعودية في قضية احتجاز الدبلوماسيين ودور بريطانيا في المحافظة على العرش الأردني وموقف السعودية منه، والعسكريين العراقيين في الأردن وأخيراً الموقفين الأردني والسعودي من الانفصال السوري عن مصر في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٦١.

بينما خصص الفصل الثالث لدراسة (اثر أزمتي الكويت واليمن في مسار العلاقات الأردنية-السعودية ١٩٦١-١٩٦٤) وقد جاء ذلك على مبحثين رئيسين، المبحث الأول تناول الموقفين الأردني والسعودي من أزمة الحدود العراقية –

الكويتيـة ١٩٦١، والمبحـث الثـاني اثـر ثـورة الـيمن ١٩٦٢ فـي العلاقـات الأردنيـة-السعودية.

وختمـت الأطروحـة بالفصـل الرابـع الـذي جـاء تحـت عنـوان (اثـر القضـية الفلسطينية في العلاقات الأردنية-السعودية ١٩٦٤-١٩٦٧)، وقد تم بحث هذا الفصل في ثلاثة مباحث، المبحث الأول موقف السعودية من قضية تحريك مجرى نهر الأردن، والمبحث الثاني الموقفين الأردني والسعودي من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، والمبحث الثالث العلاقات الأردنية –السعودية وحرب الخامس من حزيران ١٩٦٧.

إما الخاتمة فقد انصبت على بيان ابرز ماتوصلت إليه الدراسة من استنتاجات خلال المدة الزمنية المحددة للدراسة.

اعتمدت الكتاب على مصادر متنوعة، الوثائق غير المنشورة، المتمثلة بوثائق الـبلاط الملكـي، ووثـائق مجلـس السـيادة التـابعتين لـوزارة الخارجيـة العراقيـة، والمحفوظة في دار الكتب والوثائق في المكتبة الوطنية ببغداد، إذ ساعدتنا كثيرا على كشـف جوانـب خفيـة للعديـد مـن الوقائـع السياسيـة المتعلقـة بالعلاقـات الأردنيـة-السعوديـة.

كما استفدنا من الوثائق البريطانية والأمريكية غير المنشورة والموجودة في مكتبتي جامعة بغداد المركزية الأولى والثانية، إذ ضمت بين دفتيها معلومات على قدر كبير من الأهمية فيما يتعلق بالعلاقات السياسية بين الأردن والسعودية.

إما الوثائق المنشورة فقد شكلت مادة أساسية من مصادر الدراسة، وتأتي أهميتها من كونها مصادر أصيلة صادرة عن جهة مسؤولة أو مطلعة على الإحداث، إذ أسهمت وثائق جامعة الدول العربية ووثائق الجامعة الأمريكية فضلا عن الوثائق العربية في أغناء الأطروحة بالعديد من المعلومات.

وكان للمذكرات الشخصية نصيب وافر في هذه الأطروحة على الرغم من غلبة الجانب الذاتي على الموضوعي فيها، الأمر الذي دفعنا إلى توخي الحذر في تناولها، لكنها رفدت الأطروحة بمعلومات يتعذر الحصول عليها من مصادر أخرى، وأهمها مذكرات رئيس وزراء البريطاني أنتوني إيدن ومذكـرات الرئيس الأمريكي دوايـت إيزنهاور ومذكرات الملك حسين بن طلال وغيرها.

كما اعتمدت الكتاب على اطاريح ورسائل جامعية وتأتي في مقدمتها دراستي عبد الأمير محسن جبار للماجستير التطورات السياسية الداخلية في الأردن ١٩٤٦-١٩٥٨، وللدكتوراه العلاقات السياسية الأردنيـة-السعودية ١٩٤٦-١٩٥٨ وقد شكلا الأساس لفهم طبيعة العلاقات بين البلدين فضلا عن الاطاريح والرسائل الجامعية الأخرى.

إمـا الكتـب العربيـة والمترجمـة والأجنبيـة والـدوريات والصـحف فقـد ضـمت معلومـات وتفسيـرات مهمة أغنت جوانب عديدة من الأطروحة.

وأخيراً تطمح هذه الكتاب إن تلفت النظر إلى جوانب نراها جديرة بالاهتمام لتسليط الأضواء على موضوع الأطروحة من جوانبه كافة، مع التماس العذر إن أخطـأت أو قصـرت، فالخطـأ والتقصـير مـن صـفات الإنسـان والكمـال لله وحـده، ولاندعي بان هذه الدراسة قد بلغت حد الكمال فذلك طموح ليس من السهل تحقيقه ولكن حسبنا أنها خطوة في طريق البحث الأكاديمي من اجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية.

وغاية مانتمناه إن نكون قد وفقنا في أداء مهمتنا، فيكون جهدنا المتواضع خطوة مفيدة تلقي بعض الضوء على صفحة مهمة في تاريخ العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية وليسد ثغرة في مكتباتنا العراقية والعربية.

ومن الله التوفيق

الفصل الأول

اثر الولايات المتحدة الأمريكية في تقارب العلاقات السياسية الأردنية - السعودية عام ١٩٥٧

المبحث الاول : اثر مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧في الموقفان الاردني والسعودي منه .

المبحث الثاني : مبدأ ايزنهاور ومؤتمر القمة الرباعي (السعودي – الاردني - المصري - السوري).

المبحث الثالث : السعودية وازمة الاردن عام ١٩٥٧.

المبحث الأول

اثر مبدأ إيزنهاور في الموقفان الأردني والسعودي منه

بعد أزمة السويس مباشرة انحسر النفوذان البريطاني والفرنسي عن منطقة الشرق الأوسط، فتلقفت الدبلوماسية الأمريكية ذلك بتوجيه سعيها باتجاه المنطقة لـ (ملء الفراغ) المزعوم الذي تركه رحيل بريطانيا والفرنسيين عن قناة السويس عام، إضافة إلى رحيل البريطانيين عن الأردن، معلنين بذلك إيذانا ببدء السياسة الأمريكية للانفراد بالمنطقة والهيمنة عليها، بعد إن تذرعوا إبان الأزمة بصداقتهم للقومية العربية، عبر تذكرهم لحلفائهم الذين شنوا العدوان، والدافع الحقيقي لهذه السياسة يكمن على ما يبدو، وراء خشيتهم من استفادة الاتحاد السوفيتي من هذا الوضع الذي اظهر زيادة النفوذ السوفيتي في المنطقة وسعيه إلى إقامة صداقة عربية قومية فيها أيضا [١].

لقد شكل فشل حلف بغداد[٢] ضربة قوية للوجود البريطاني في المنطقة، لصالح سيطرة النفوذ الأمريكي، وقد اتبع ذلك بضربة أخرى تمثلت في الاستغناء عن خدمات الجنرال (غلوب باشا) John Bagot Glub - احد معالم الهيمنة البريطانية في الأردن- لتشكل هذه الخطوة بداية لتراجع النفوذ البريطاني في الأردن ومقدمة لسيطرة أمريكية واسعة[٣].

وصل الخلاف بين الحليفتين الولايات المتحدة وبريطانيا بخصوص شؤون الشرق الأوسط ذروته مع أزمة السويس، حيث شكلت الحرب التي شنتها بريطانيا مع حليفتيها فرنسا وإسرائيل ضد مصر في تشرين الأول ١٩٥٦ محكا أخر للتنافس البريطاني-الأمريكي، وعلامة فارقة للوجود البريطاني في المنطقة بشكل عام والأردن بشكل خاص، إذ فشلت الحكومة البريطانية في تحقيق هدفها من الحرب إلا وهو القضاء على الرئيس جمال عبد الناصر، واضطرت إلى الإعلان عن سحب

---

(١) عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩١، ص٢٦٤.

(٢) حول الحلف الذي عقد في بغداد والذي ضم العراق وبريطانيا وتركيا وإيران وباكستان وأدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة مراقب وكان هدفه الوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي ينظر: المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٣) عبد الأمير محسن جبار، المصدر السابق، ص١٨٠-١٩٠.

قواتها من السويس عام ١٩٦٨[١]، وقد ولد الهجوم على مصر حالة غضب أمريكي عنيفة، دفعت بوزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس إلى اتهام الحليفتين بريطانيا وفرنسا بتقديم الوعود لإسرائيل بمنحها جزءا من الأراضي الأردنية و هي الضفة الغربية في حال نجاح الهجوم على مصر[٢]، ويبدو إن هذا الغضب كان مصطنعاً و هو جزء من السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة .

أخذت الإدارة الأمريكية برئاسة (دوايت إيزنهاور) D. Esinhor بعد حرب السويس تستعد لخلافة بريطانيا في المنطقة، وقد عبر وزير الخارجية الأمريكي دالاس عن هذا التوجه بقوله "إن الولايات المتحدة لا تتصرف بوحي لحظة عابرة، وإنما هي تتصرف وفق سياسة جديدة رسمتها للمنطقة، و هي مصممة على تنفيذها، فكما نرى فان بريطانيا انتهت في الشرق الأوسط، وقد جاء الوقت الآن لكي تتقدم الولايات المتحدة، وتقيم نظاما جديدا في المنطقة تتحمل فيه المسؤولية وحدها مباشرة"[٣].

ويشير رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن إلى هذا التحول في المنطقة بقوله "بعد العمل الذي قمنا به في السويس أخذت الولايات المتحدة تعد للقيام بعمل في الشرق الأوسط، الذي أصبح ألان يهدد مصالحها، ولعلني كنت واثقا من إن الموقف لابد إن يكشف عن نتائج مؤسفة في المستقبل، وقد تصبح تداخلات أخرى في الشرق الأوسط أمرا لامناص منه من جانبنا، أو على وجه الاحتمال من جانب أمريكا"[٤].

إما الجنرال جون باجوت غلوب فيشير إلى ذلك بقوله "لقد خسرت بريطانيا الشرق الأوسط نتيجة أعمالها في مصر، ولن يكون لها نصير في هذه المنطقة بعد اليوم"[٥].

وفي السياق ذاته يقول الوزير البريطاني ناتينغ "بعد السويس أدارت بريطانيا ظهر ها للشرق الأوسط، وتركته للأمريكيين والسوفيت" [٦]. وبالرغم من إن هذه المقولة ليست دقيقة إلى حد كبير-إذ إن بريطانيا رغم انسحابها من السويس لم تفقد

---

(1) Baylis, Anglo- American Defense Relations1939-1984, The Special Relationship, London , P.56.

(٢) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، أخر المعارك في عصر العمالقة، ط٦، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٥٠.

(٣) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص١٥١.

(٤) إيدن، النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن١٩٥١ -١٩٥٧،(د.ط)،بيروت، (د.ت)، جـ/٢، ص٣٥٥.

(٥) أنتوني ناتينغ، كيف تمارس بريطانيا دور ها في الشرق الأوسط، الباحث العربي(مجلة)، بيروت، العدد٤، ١٩٨٥، ص١٧.

(٦) مقتبس من مذكرات السير أنتوني إيدن، المصدر السابق ، ص ٣٥٦.

اهتمامها في منطقة الشرق الأوسط- ولكن الانسحاب كان بمثابة الترجمة العملية لا فول السيطرة البريطانية عن الشرق الأوسط عموما، والأردن على وجه الخصوص.

وفي إعقاب الحرب التقت الإستراتيجية الأردنية-البريطانية المتمثلة بالحاجة لضمان الالتزام الأمريكي تجاه الأردن، ولكن واشنطن لم تكن تواقة لتحمل مثل هذا الأمر عن بريطانيا، ففي التاسع من تشرين الثاني ١٩٥٦ أعلن رئيس الأركان الأردني علي أبو نوار-وبمبادرة سرية من اجل ضمان الرعاية الأمريكية بدلا من البريطانية-، بأنه في حال تزويد الولايات المتحدة للأردن مساعدات اقتصادية وعسكرية، سوف يضمن الحد من نشاط الشيوعيين الأردنيين،كما أكد ذلك أبو نوار من انه بدون الدعم الأمريكي سيجبر الأردن على قبول العروض السوفياتية المتكررة(١).

وفي الوقت نفسه فان إحداث السويس قد زادت من حدة الصراع بين الرئيس جمال عبد الناصر وبين الولايات المتحدة، لذا كان أول ما خطر على بال الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور هو إقامة جبهة مشاركة مكونة من السعودية والأردن والعراق وتقويتها اقتصاديا لمواجهة حركة القومية العربية التي تتزعمها مصر(٢).

وذلك ما يتضح من المذكرة التي كتبها الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٦ تحت عنوان (خطة الولايات المتحدة العاجلة في الشرق الأوسط) طالب فيها باستغلال وتأثير الأنظمة الملكية في السعودية والأردن والعراق للتقليل من هيبة ونفوذ الرئيس جمال عبد الناصر وعزل مصر، وذلك بإقامة اتحاد فيدرالي يضم تلك الأنظمة الملكية(٣).

وهكذا إن ملامح الخطة الأمريكية أصبحت واضحة المعالم بعد العدوان الثلاثي على مصر، وتعتمد في جوهرها على عزل مصر. والقضاء على حركة القومية العربية الصاعدة، والتي كانت تنظر إليها الولايات المتحدة على أنها اشد خطرا عليها من الشيوعية وذلك بتمييعها وإذابتها في حلف تتزعمه الأنظمة الملكية قائم على أساس محاربة الشيوعية(٤).

وبناء على ذلك جاء مشروع الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور الذي مثل نتيجة من نتائج العدوان الثلاثي الفاشل على مصر عام ١٩٥٦، وأدى إلى انحسار النفوذ البريطاني والفرنسي في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي زاد من خشية الولايات المتحدة وما سيترتب على هذا الانحسار من إضرار بالمصالح الغربية في

---

(1) Robert B.Satloff, From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition, Studies in Middle Eastern History , Yew york. Oxford University Press 1994, P.156.

(٢) إيزنهاور، مذكرات دوايت دي إيزنهاور، ترجمة هيربرت يونغهان، (د.م)، (د.ت)، ص٧٩.

(٣) مذكرات دوايت دي إيزنهاور، المصدر السابق، ص٨٠.

(4) FRUS, 1955-1957 XIII, NO.564, 10.NOV.1956, P.110.

المنطقة، وازدياد النفوذ السوفيتي، لذلك فقد بدأت الدبلوماسية الأمريكية السعي بقوة للحلول محل البريطانيين والفرنسيين في المنطقة وملئ (الفراغ) المزعوم الذي تركوه بعد أزمة السويس[١].

ظهر هذا المشروع في خطاب الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور أمام الكونكرس في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٧، والذي طالب فيه تخويله صلاحية تقديم المساعدة لدول الشرق الأوسط، وأعلن فيه "إن الفراغ الحالي في الشرق الأوسط لابد إن يتم إشغاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل إن يتم ذلك من قبل الاتحاد السوفيتي". وقد تم إقرار هذا المشروع من قبل الكونكرس في السابع من آذار ١٩٥٧، وتم توقيعه من قبل الرئيس بعد يومين من هذا التاريخ[٢]، وقد جاء في هذا المشروع- الذي عرف بمبدأ إيزنهاور- مايأتي:

١. تفويض الرئيس الأمريكي سلطة استخدام القوة العسكرية في الحالات التي يراها ضرورية لضمان السلامة الإقليمية، وحماية الاستقلال السياسي لأية دولة أو مجموعة من الدول في منطقة الشرق الأوسط إذا ما طالبت تلك الدول مثل هذه المساعدة لمقاومة إي اعتداء عسكري سافر قد تتعرض له من قبل أية دولة تسيطر عليها الشيوعية.
٢. تفويض الحكومة الأمريكية في تقديم برامج المساعدة العسكرية لأية دولة أو أية مجموعة في دول المنطقة، إذا ما أبدت استعدادها لذلك، وكذلك تفويضها في تقديم العون الاقتصادي اللازم لهذه الدول،دعما لقوتها الاقتصادية وحفاظا على استقلالها الوطني[٣].

كما طالب الرئيس دوايت دي إيزنهاور من الكونكرس اعتماد (٢٠٠) مليون دولار من اجل مساعدة شعوب الشرق الأوسط اقتصاديا وعسكريا[٤].

وكان أول من ابتدع فكرة (ملء الفراغ) الذي حمله مشروع إيزنهاور هو ألان رئيس الاستخبارات الأمريكية دالاس، الذي كتب لأخيه جون فوستر دالاس في العاشر من تشرين الثاني ١٩٥٦، والقوات البريطانية والفرنسية لم تزل في مصر، تحدث فيها عن خوفه من انفراد الرئيس جمال عبد الناصر بأنظمة الحكم الموالية

---

(١) نظام الشرابي، أمريكا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الريس للكتاب والذشر، لندن، (د.ت)، ص١٥٣-١٥٤؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي،(د.ط)، القاهرة، (د.ت)، ص١٤٢-١٤٥.

(٢) مذكرات ايزنهاور، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٧٨-٨١؛ إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، د.م، د.ت، ص٣٥٢-٣٥٣.

(4) Jhon Campbell, Detenes of Middle East, Problems of American Policy, New york, Start food press 1961, P.122.

للغرب، وخاصة نظام الحكم في السعودية والأردن، مما يشكل خطرا على امن إسرائيل، ثم أشار إلى الانسحاب المتوقع للقوات البريطانية والفرنسية وقال: "إن من شأن ذلك إن يترك فراغا لن يملأه إلا الجيش المصري، وطالب الرئيس الأمريكي بضرورة تعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة، الذي يعتمد أساسا على المحافظة على وجود وتقوية القواعد العسكرية فيها، لتكون في حالة استعداد (تام ودائم)، ومساندة حلفي بغداد وباقي المنظمات الدفاعية العسكرية الأخرى، والعمل على عزل المملكة السعودية والأردن عن مصر"[١].

وهكذا يفهم من خطاب دوايت دي إيزنهاور بأن سياسته الجديدة تهدف إلى ربط دول منطقة الشرق الأوسط بالسياسة الأمريكية، تحت شعار (ملء الفراغ) وبذريعة الحد من ترويج الدعاية الشيوعية في تلك المنطقة، عن طريق التصدي للاتحاد السوفيتي الذي يسعى نحو تلك المنطقة لزيادة نفوذه فيها، ويكمن السر في التنافس الأمريكي-السوفيتي بوجود ثلثي احتياط نفط العالم في المنطقة، كما عبر عن ذلك بصراحة جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي بقوله" إن منطقة الشرق الأوسط يكمن فيها اكبر احتياطات معروفة من النفط في العالم"[٢].

ولاشك إن ذلك يؤكد الانطباع بأن مبدأ إيزنهاور هو مبدأ استعماري يهدف للسيطرة على المنطقة، ولكن بأسلوب يختلف عن الأسلوب الاستعماري البريطاني، ومما يزيد من صحة الانطباع باستعمارية مبدأ إيزنهاور، هو المبلغ الذي رصده الكونكرس الأمريكي لتنفيذه والبالغ (٢٠٠) مليون دولار[٣]، ولاشك انه مبلغ ضئيل بالنسبة إلى ضخامة حاجات دول المنطقة الاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي يؤكد السياسة الأمريكية الاستعمارية المتمثلة (بملء الفراغ) المزعوم في المنطقة، وكأنها بنظرهم خاضعة للوصاية الدولية، إذا ما رحلت قوة أجنبية جاءت أخرى بدلها، أو كأنها خالية من السكان والقوى المحلية.

رافق إعلان إيزنهاور نشاط دبلوماسي أمريكي واسع لإقناع دول المنطقة بسياسة (ملء الفراغ) وقبول المعونة الأمريكية، وأدركت الحكومة الأمريكية صعوبة إن لم يكن استحالة، إقناع الدول العربية ومنها سوريا، ولذلك قررت إقناع كل قطر

---

(1) FRUS, 1955-1957 NOL.XIII, NO.150, P.372. Dec,4, 1956;
مقتبس من: فواز جرجيس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٣٥-٣٦.

(٢) جيفري اورنسن، واشنطن تخرج من الظل، السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦-١٩٥٦، (د.ط)، بيروت، ١٩٨٧، ص١٨؛ مروان بحيري، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر،(د.ط)، بيروت، ١٩٨٢، ص١٠٨.

(٣) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية ١٩٤٦-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ١٩٩٥، ص٢٦٤.

على انفراد، ونظرا لأهمية السعودية والأردن في الإستراتيجية الأمريكية فقد ابتدأت بهما[١]، ويبدو إن هناك جملة أسباب دفعت بالحكومة الأمريكية إلى الاتصال بالسعودية منها، موقعها الاستراتيجي وأهميتها الدينية، وعمق المصالح النفطية والاقتصادية والعسكرية بينهما، وبخاصة معاهدة قاعدة الظهران، إضافة إلى أنها ليست لها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي بجانب معاداتها للشيوعية، وأخيراً إن الشعور المعادي لأمريكا فيها اقل بكثير مصر وسوريا، رغم ارتباطها بحلف معهما، زد على ذلك لما للملك سعود من تأثير كبير على الملوك والرؤساء العرب، بجانب شعوره بعدم مقاومة الضغط المتزايد للحركة العربية التحررية في المنطقة، إلا بمعاونة أمريكا لقاء استخدامها قاعدة الظهران العسكرية[٢].إلى جانب رغبة الملك سعود بتضخيم دور الرئيس جمال عبد الناصر في المنطقة .

وقد قابل السفير الأمريكي في جدة (باتررووث) الملك سعود في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٧ إي في مساء يوم إعلان المشروع، وبعد إن تباحثا حول المبدأ ابدي الأخير تفهمه التام له، وأعلن عن ترحيبه بالمعونة الأمريكية، شريطة إن يكون تقديمها دون قيود سياسية، للمدة من حدة معارضة بعض الأقطار العربية المحتملة للمبدأ[٣]، ويشير الباحث السوفيتي بريماكوف بان منفذي المبدأ كانوا يأملون تحقيق النجاح أولا في السعودية، لا سيما بعد رفض الملك سعود العروض السوفيتية (التعاون الاقتصادي والعسكري) وإعرابه عن قلقه إزاء تزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة[٤].

---

(١) د.ك.و، ٣١١/٥٠٤٣، تقارير السفارة العراقية في واشنطن، مبدأ إيزنهاور، وثيقة رقم ١٢، ص١٧.

(٢) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية –السعودية، ص٢٦٤.

(٣) ومن الجدير بالذكر إن الرفض العربي للمبدأ قد انحصر فقط بدولتي مصر وسوريا، إذ كانتا تعملان ومنذ فترة ليست بالبعيدة على تحسين علاقتهما بالاتحاد السوفيتي للاستفادة من مساعدته، وعندما طرح مبدأ إيزنهاور، أثرت مصر الصمت منذ البداية وأعلنت عدم مجاهرتها الرفض، لأنها كانت تتأمل تأثير الولايات = = المتحدة الأمريكية على إسرائيل لسحب قواتها من سيناء. ينظر:
The Middle East Journal, Washington, Vol ll, No,2, 1957, P.152;
إما موقف سوريا المعارض للمبدأ فيرجع إلى إعلان السوريين في الثالث عشر من آب ١٩٥٦ عن اكتشافهم مؤامرة أمريكية لقلب نظام الحكم في سوريا، وعلى أثرها تم طرد ثلاثة من موظفي السفارة الأمريكية في دمشق، لذا أدركت الحكومة السورية بان أمريكا تعمل من اجل زوالها لتقوم محلها حكومة موالية لهم، ينظر: ميشيل ايدينوس، فرق تخسر، ثورة العرب ١٩٥٥-١٩٥٨، ترجمة خيري حماد، بيروت، ١٩٦١، ص٢٦٤.

(٤) يفغيني بريماكوف، تشريح نزاع الشرق الأوسط، ترجمة سعيد احمد، بيروت، ١٩٧٩، ص٣٠٢.

كما بادرت السلطات الأمريكية إلى الاتصال بالأردن بعد السعودية، ويتضح الأمر من مقابلة السفير الأمريكي في عمان لستر مالوري (Lester Mallory) في السابع من كانون الثاني ١٩٥٧، الملك حسين، وتقديم تقرير حكومته الرسمي بشأن المبدأ، فأعرب له الملك بتحفظ عن تأييده للمبدأ، مشيرا بان العرب لن يسمحوا لأجنبي بملء الفراغ لان إي فراغ يحدث يمتلئ بهم وحدهم، وأكد ترحيب العرب بكل عون أو مساعدة ترمي إلى تنمية اقتصادهم وتدعيمه وبناء قواعدهم العسكرية لضمان سيادتهم، شريطة إن لايكون هذا العون والمساعدة متعارضا مع سيادتهم أو معرقلا لجهودهم في تحقيق استقلالهم وسيادتهم(١).

وقد اغضب هذا الإعلان العديد من جهات المعارضة الأردنية الأمر الذي اضطر الملك حسين لان يصرح بان العرب سيشغلون بأنفسهم كل فراغ في أوطانهم، وإنهم لن يسمحوا لأجنبي بالقيام بذلك، وأضاف "إن العرب يرحبون بكل مساعدة أو عون اقتصادي وعسكري دون إن يكون في ذلك إي هدف يتعارض مع سيادتهم. ويبدو إن الملك حسين قد تراجع عن موقفه هذا، وسعى إلى قبول مبدأ إيزنهاور يدفعه إلى ذلك مجموعة من العوامل كحاجته لمظلة الصداقة الأمريكية التي يستطيع العمل من خلالها، وإيجاد مصدر تمويل مالي بديلا عن المصدر البريطاني، وبخاصة بعد إن ألغيت المعاهدة الأردنية-البريطانية في آذار ١٩٥٧(٢)، وشكوكه في حقيقة التزام الدول العربية بما يترتب عليها من أقسام المعونة، التي وافقت على منحها للأردن في كانون الثاني ١٩٥٧ عوضا عن المعونة البريطانية(٣).

ولكن موقف الحكومة الأردنية جاء مخالفا لموقف الملك حسين إذ رفضت حكومته قبول مبدأ إيزنهاور، ففي تصريح لوزير الدولة للشؤون الخارجية عبد الله الريماوي أكد فيه رفض الحكومة أية مساعدة اقتصادية تنطوي على أهداف سياسية، وتحمل معها نفوذا أجنبيا، كما صرح رئيس الوزراء سليمان النابلسي في العشرين من كانون الثاني ١٩٥٧ بان حكومته لن تسمح لأحد بالتدخل في شؤون الأردن للدفاع

---

(١) د.ك.و، ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، مشروع إيزنهاور، موقف جلالة ملك الأردن منه، وثيقة رقم ٣٢، ص٦٢.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، مشروع إيزنهاور، موقف جلالة ملك الأردن منه، و٣٢، ص٦٤.

(٣) تشارلز جونستون، الأردن على الحافة، ترجمة فهمي شما، عمان، وزارة الثقافة والإعلام، د.ت، ص٦٩.

Majduddin Omar Khairy, Jordan and the World System, Development in the Middle East, European University Studies, 0721-3379, Ser xxii, Sociology, Vol.84, Frankfurt am Main, New York, Peter Lang, 1984, P.68.

عنه، وان حق الدفاع عن البلدان العربية يعني العرب وحدهم، وان حرية واستقلال العرب ليس للبيع[١].

ومن الجدير بالذكر إن الرفض لم يقتصر على الحكومة فحسب، بل إن زعماء الحزب الشيوعي الأردني قد أرسلوا في اليوم التالي، لمقابلة السفير الأمريكي الملك حسين، برقية احتجاج إلى الأخير حذروه فيها من الاستعمار الأمريكي الذي يسعى للحلول محل الاستعمار الانجلو-فرنسي[٢]، وفي العاشر من كانون الثاني ١٩٥٧، أجاب الملك على هذه البرقية بخطاب أعلن فيه قبول الأردن لأية معونة غير مشروطة، مؤكدا إن العرب أنفسهم سيملئون الفراغ في منطقة الشرق الأوسط، وأخيراً حذرهم من مغبة نشر أفكارهم في البلاد، مؤكدا لهم بان الخطر الذي واجهه الأردن لا يكمن في مزاعمهم بل إن الخطر الحقيقي يكمن في الإيديولوجيات المادية"[٣].

عارض النواب بشدة مشروع إيزنهاور، فقد أعلن النائب عبد الله الريماوي وزير الدولة للشؤون الخارجية في حكومة النابلسي رفضه لنظرية ملء الفراغ وكل سياسة تبنى عليها، موضحا إن السياسة العامة للدول تستهدف تحرير الوطن من كل نفوذ استعماري، وعليه لا يمكن قبول إي نفوذ أجنبي جديد، مؤكداً إن سياسة الحياد الايجابي هي السياسة التي يتبنوها في هذه الفترة والتي تقوم على رفض إقحام البلاد العربية في أية أحلاف أجنبية، مهما كان نوعها وعدم الانحياز إلى إي من المعسكرين[٤]، كما أعلن النائب شفيق أرشيدات عن رفض الحزب الوطني الاشتراكي لمشروع إيزنهاور رفضا باتا مؤكدا إن جميع الهيئات الوطنية مجمعه

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، تصريح وزير الدولة للشؤون الخارجية، و٤٥، ص٨٠.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، نص البرقية التي رفعها النائبان الدكتور يعقوب زياد بن والسيد فائق وارد من الحزب الشيوعي إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حسين، و٦٢، ص٦٣.

(٣) حول نص خطاب الملك حسين ينظر المصدر نفسه، و١٦٢، ص٦٤؛ ومن الجدير بالذكر بأنه في يوم إلقاء الملك حسين خطابه أرسل خمسة من أعضاء الحزب الشيوعي وهم عبد الرحمن شقير ويحيى حمودة وفائق وارد ويعقوب زياد بن وعيسى المدانات برقية إلى السفير الأمريكي في عمان جاء فيها "نرجو إن تنقلوا لحكومتكم استنكارنا باسم الجبهة الوطنية في الأردن لمبدأ إيزنهاور الخاص = بالشرق الأوسط لمخالفته الصريحة لميثاق الأمم المتحدة ومقررات الأمم المتحدة ومقررات مؤتمر باندونج وروح العصر ورغبات شعوبنا العربية في السلم والاستقلال الوطني والسيادة القومية"، للتفاصيل ينظر د.ك.و، وثيقة ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، مشروع إيزنهاور والجبهة الوطنية الأردنية، و٣٤، ص٦٧.

(٤) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧١٣، تقارير المفوضية العراقية في عمان، ٢٧ أيار ١٩٥٧، جلسة الثقة في مجلس النواب، و٢٢، ص٤٨.

ومتفقة على السير في الطريق القومي التحرري، متمسكة بسياسة الحياد الايجابي، ومحاربة الاستعمار بجميع مؤامرته وأحلافه. وفي هذا الصدد فقد جاء على لسان النائب الاشتراكي حكمت المصري قوله: "إننا نعيش سياسة الحياد الايجابي بما تعنيه من مقاومة الاستعمار والتخلص من نفوذه بجميع إشكاله، وأذنا نقبل المساعدات الاقتصادية إذا كانت غير مشروطة، ولا تمس سيادتنا أو تحد من حريتنا"(١).

وشارك نواب الإخوان المسلمين في إعداد البيان الصادر عن مؤتمر قادة الإخوان المسلمين في الثامن عشر من شباط ١٩٥٧، الذي طالب الدول العربية بان تنتبه للسياسة الأمريكية وان تتخذ موقفا موحدا لإحباط المحاولات الأمريكية، كما نبهوا إلى خطر السياسة الأمريكية وتقلباتها، واستحضروا تاريخها الحافل بالمآسي تجاه الأمة بسبب السرطان الصهيوني المتغلغل في أحشائها، وحذروا من مغبة الإفراط في الاعتماد عليها، كما كشف البيان عن أهداف الولايات المتحدة المتمثلة بالحصول على مكاسب كثيرة في البلاد العربية، بعد إرسال الأسطول الأمريكي إلى البحر الأحمر وخليج العقبة(٢).

وعلى أية حال نلحظ تقارب وجهات نظر الملكين السعودي والأردني اتجاه المبدأ، وذلك بتأييدهما المتحفظ بشأنه، الذي لم يكن نابعا من رغبتهما في تحسين أوضاع مملكتيهما الاقتصادية والعسكرية فحسب، بل أيضا في الحد من نشاط الشيوعيين المتزايد في المنطقة، الذي يشكل نذير خطر يهدد وجودهما، وان كانت السعودية تخشى تيار القومية التحررية قدر خشيتها من الشيوعية، فضلا عن إن الجانب الأردني كان يرى إن المعونة العربية غير كافية لسد حاجات الأردن وازدهارها، لذلك رأى في المشروع الأمريكي الجديد فرصة للحصول على معونة مالية اكبر من الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) م.م.ن الرابع، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة التاسعة، ٢٤ آب ١٩٥٥، ص٣٣٣.

(٢) د.ك.و، ٢٧٢٥ملفة رقم٢٧٢٥ /٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان ١٩٥٧، تصريح معالي السيد عبد الله الريماوي وزير الدولة للشؤون الخارجية، و٤٥، ص٨٠-٨١؛ الدفاع (جريدة)، العدد /٣٥٠، ٣ كانون الثاني ١٩٥٧.

المبحث الثاني

مبدأ إيزنهاور ومؤتمر القمة الرباعي

(السعودي – الأردني – المصري – السوري)

وجه الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٥٧ دعوة للملك سعود بزيارة واشنطن، وذلك لاعتماد الرئيس الأمريكي على الملك السعودي في الترويج لمبدئه، مستغلا بذلك الصداقة الأخذة بالتزايد بين الولايات المتحدة والسعودية، بجانب تحسن علاقات الأخيرة مع بعض الدول العربية وبالذات الأردن والعراق، وأخيرا معالم الحذر والترقب التي أبداها الملك سعود بشأن تطور العلاقات المصرية-السوفيتية، فضلا لما للملك سعود من تأثير كبير على الملوك والرؤساء العرب(١).

وكان الملك سعود قد حدد يوم التاسع عشر من كانون الثاني من العام نفسه موعدا لانعقاد مؤتمر قمة رباعي (السعودية-الأردن- مصر- سوريا) حيث انتهى بتوقيع اتفاقية التضامن العربي، كما ذكر في حينه، ولكن الذي يهمنا من المؤتمر موقفه من مبدأ إيزنهاور، إذ جاء في بيانه الختامي إعلان الدول المذكورة بقبول أية مساعدة شريطة على إن لا تمس سيادتهم القومية، وان العرب هم اقدر على ملء الفراغ المزعوم، وتخويلهم الملك سعود، الذي تلقى دعوة الرئيس إيزنهاور بزيارة واشنطن، لينقل إلى الرئيس الأمريكي موقفهم إزاء المبدأ وليحدثه باسمهم حول مختلف الشؤون التي تهمهم(٢).

ويعلق الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور، في مذكراته عن أسباب دعوته للملك سعود بقوله "إن سبب دعوته للملك سعود لزيارة واشنطن هو إن عبد الناصر كان يتوق إلى إن يصبح زعيما للعالم العربي، لتحقيق مطامعه الخاصة، فأردنا استكشاف إمكانية بناء الملك سعود للقضاء على زعامة عبد الناصر... وان اختيار

---

(١) هناء عبد الله حسن، مشروع إيزنهاور وموقف الدول العربية عام ١٩٥٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٦.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٤٤، تقارير المفوضية العراقية في جدة، تقرير شهر شباط ١٩٥٧، و٣٨، ص٦٥-٦٦.

الملك سعود هو اختيار منطقي للقيام بهذا الدور، فهو ضد الشيوعية، ويتمتع على المستوى الديني بمركز عال في كل الدول الإسلامية، وهكذا لم تصدر دعوتي إلى الملك عن مجرد الرغبة في مجاملة، بل كانت لها أهداف مهمة وخطيرة واستقر رأيي على متابعتها بإصرار"[١].

ولاشك إن الملك سعود، كان يؤيد مشروع إيزنهاور، وراح يصفه بأنه مشروع جيد ومفيد لدول الشرق الأوسط، وان كان الملك لم يفصح عن رأيه هذا للرئيس جمال عبد الناصر بل كان حتى ذلك الحين يتظاهر بصداقته للرئيس عبد الناصر على حد ماجاء في الوثائق الأمريكية[٢].

وقبل مغادرته إلى واشنطن توجه الملك سعود إلى القاهرة لحضور المؤتمر الرباعي في القاهرة بحضور الرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود والملك حسين وصبري العسلي رئيس وزراء سوريا، وذلك لان الرئيس السوري شكري القوتلي كان بزيارة إلى الهند وباكستان[٣]، واجمع المجتمعون بمن فيهم الملك حسين على ضرورة دعم المباحثات التي سيجريها الملك سعود في واشنطن مع الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور بالنيابة عن الدول العربية المجتمعة في القاهرة[٤].

وخلص المؤتمر الرباعي إلى بيان ختامي أكد رفضه لنظرية (ملء الفراغ)، وان المنطقة العربية مليئة بالعرب الذي بإمكانهم الدفاع عن استقلالهم، وان حياد العرب في الحرب الباردة أمرا لازما لهم وللسلام العالمي، وان ليس بالشرق الأوسط منطقة نفوذ سوفيتية وأخرى أمريكية، كما أشار البيان إلى رغبة المؤتمرين لأية مساعدة شريطة إن لا تمس سيادتهم القومية وتخويلهم الملك سعود الذي تلقى دعوة الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور لزيارة واشنطن ليشرح وجهة نظرهم للإدارة الأمريكية وللرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور نفسه[٥].

واستجابة للدعوة الأمريكية سافر الملك سعود إلى واشنطن على رأس وفد رسمي بصحبة سفير الولايات المتحدة في الرياض (جورج وازورث) في الأول من شباط ١٩٥٧، يرافقه كل من الأمير فهد بن سعود وزير الدفاع والطيران والشيخ

---

(١) مذكرات دوايت دي إيزنهاور، المصدر السابق، ص٨٨.

(2) FRUS, 1955-1957 NOL.XIII, NO.156, P.413. Jan,7, 1957.

(٣) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٥٧.

(٤) زياد طارق عبد دخيل، العلاقات الأردنية-المصرية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٢، ص٩٦.

(٥) حول نص البيان الختامي ينظر: د.ك.و، ٣١١/٢٧٣٣، تقارير السفارة العراقية في عمان، كتاب السفارة إلى وزارة الخارجية العراقية، تقرير عن شهر كانون الثاني عام ١٩٥٧، و٢١، ص١٠٠.

يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي، والشيخ محمد سرور الصبان وزير المالية والاقتصاد، والشيخ خالد بن الوليد مستشار الملك سعود[١].

لقد حظيت زيارة الملك سعود إلى واشنطن بترحيب كبير للغاية، ويشير الباحث الأمريكي فرد هوليداي بان الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور قد اتخذ خطوة غير اعتيادية حينما استقبل الملك سعود شخصيا في واشنطن، و هو استقبال لم يحظ به رئيس أجنبي يزور الولايات المتحدة من قبل[٢]، وألقى الملك سعود كلمة من الإذا عة الأمريكية شاكرا فيها حسن الا ستقبال، مو ضحا بان الز يارة جاءت تلبية لدعوة الرئيس الأمريكي، وبين أسباب زيارته بقوله "إن الظروف التي تواجه الشرق الأوسط في الوقت الحاضر تتطلب من جميع من صف نواياهم ورسخت عزائمهم بان يوحدوا جهودهم في خدمة السلام وان يحثوا جهودهم للقضاء على أسباب التوتر"[٣].

وشرح الرئيس الأمريكي للملك سعود أهداف مبدئه، مشيرا إلى انه يهدف إلى تقوية المبادئ العامة بعدم العدوان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والى دعم واستقلال الشعوب العربية وتحقيق أمانيها المشروعة[٤]، وكشف الرئيس الأمريكي الستار عن حقيقة مبدأه للملك سعود بقوله"إن المبدأ يهدف لضمان بقاء إسرائيل لأنها وجدت لتبقى، وان الشعب الأمريكي لن يقف موقف المتفرج من أية محاولة لأزالتها، و من الناحية الأخرى أكد إيزنهاور للملك سعود، بان أمريكا لن تسمح باستمرار الاعتداءات الإسرائيلية أو بالتوسع على حساب العرب[٥]، وتلقى الملك سعود هذا الشرح بالارتياح، مؤكدا للرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور عن ترحيبه بكل خطوة تؤدي إلى دعم مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة باستقلال الدول و سيادتها وحقها في تقرير المصير، والاذكى من ذلك قوله للرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور "إنني ممنون لفخامة الرئيس إن شرح لي مشروعه الجليل لحماية العالم العر بي والإسلامي من خطر الشيوعية"[٦].

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٤٤، تقارير السفارة العراقية في جدة، زيارة الملك سعود إلى واشنطن، و٤٠، ص٦٨.

(٢) فرد هوليداي، الصراع السياسي لشبه الجزيرة العربية، السعودية، اليمن (الشمال والجنوب)، عمان، ترجمة حازم صاغية وسعيد محيو،(د.ط)، بيروت، ١٩٧٥، ص٢٥.

(٣) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٤٤، تقارير السفارة العراقية في جدة، زيارة الملك سعود إلى واشنطن، و٤٠، ص٦٨.

(٤) د.ك.و، ٢٦٣٨ ملفه رقم /٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية، و٤٠، ص٦٥.

(٥) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٧٠.

(٦) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٣٨، تقارير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية، و٤١، ص٦٦.

وحاول الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته دالاس إقناع الملك سعود بالحاجة إليه بالتصدي للرئيس جمال عبد الناصر، لأنه يمثل خطرا حقيقيا على النظام العربي المحافظ، وبضمنة السعودية والأردن والعراق وأكد له إن هناك من الوشائج العقائدية التي تربط الأنظمة الملكية السعودية والأردنية والعراقية، قياسا لعلاقة السعودية مع مصر(١).

ومن جهة أخرى صرح الملك سعود في لقاء له مع وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس في حفلة عشاء كبرى، بان الدول العربية ستقبل المبدأ إذا ما تفهمت مضمونه، الذي تفهمه وتؤمن به في واشنطن، وان المبدأ المذكور ليس بالخطر الذي كان يتصوره(٢)، وأكد ذلك أيضا لمراسل يونايتدبريس من واشنطن، إجابة عن سؤاله عن موقف الدول العربية من مبدأ إيزنهاور قائلا " إذا طبق بالروح التي تفهمتها فان العرب على استعداد لأخذه بعين الاعتبار"(٣).

أظهرت تصريحات الملك سعود النتائج التي توصل إليها إثناء مباحثاته مع الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور، والتي تتمثل بتعهد الأخير بتقديم المعونة لتقوية الجيش السعودي وتشكيل لجنة أمريكية-سعودية لإعداد برامج لتطويره عدة وعدداً، كما وعد بدفع ديون الارامكو، بل وعده بزعامة محور جديد يضم الدول العربية المنتجة للنفط، على إن يحاول في المستقبل إقناع الأردن وسوريا ولبنان لقبول المشروع، وفي المقابل وافق الملك سعود على تحديد اتفاقية قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات مقابل ٥٠ مليون دولار كمساعدة اقتصادية وعسكرية أمريكية للسعودية، كما وعده الرئيس الأمريكي دوايت دي الأمريكي بزعامة محور جديد يضم الدول العربية المنتجة للنفط، على انه سيحاول في المستقبل إقناع حكومات الاردن وسوريا ولبنان بالانضمام إليه، وقد اقترنت هذه النتائج في البيان الأمريكي – السعودي الصادر اثر ختام الزيارة في الثامن من شباط ١٩٥٧(٤).

---

(١) فواز جرجس، المصدر السابق، ص١٣١.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥٠٤٣، تقارير السفارة العراقية في واشنطن، زيارة الملك سعود، و١٦، ص٢٢.

(٣) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥٠٤٣، تقارير السفارة العراقية في واشنطن، تقرير عام عن شهر شباط ١٩٥٧، و٦٨، ص١١٧.

(٤) للمزيد من التفاصيل حول المفاوضات الأمريكية-السعودية ينظر: د.ك.و،ملفه رقم ٣١١/٢٦٦٤، تقارير السفارة العراقية في دمشق، زيارة الملك سعود إلى واشنطن، و٤١، ص٧٠-٤٧١؛ د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٣٨، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تجديد اتفاقية قاعدة الظهران، وثيقة ٣٧، ص٤٦؛ رأفت غنيمي، أمريكا والعلاقات العربية،(د.ط)، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٦٣.

وهكذا يتضح إن الموقف السعودي كان يظهر حقيقته عكس وذلك باتخاذ موقف مزدوج من مشروع إيزنهاور وجهه الأول تضامنه مع الدول العربية وتوقيعه معاهدة التضامن الجماعي العربي[١]، وموافقة على ما جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة الرباعي (المصري-السعودي-الأردني-السوري) الرافض علنا للمشروع الأمريكي، والوجه الثاني توضح عند وصول الملك سعود إلى واشنطن في الأول من شباط ١٩٥٧، ومباحثاته مع الرئيس دوايت دي إيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس، وتصريحاته حول المشروع التي تؤكد قبوله للمشروع وتوكيله بالنيابة عن الإدارة الأمريكية للترويج وإقناع الدول العربية له، إي إن الملك سعود كان مستجيبا للمخطط الأمريكي في المنطقة، وذلك يتضح من تجاهله لمقررات مؤتمر القاهرة المنعقد في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٥٧، حينما كلفوه بتوضيح وجهة نظر المؤتمرين.

وأصبح الملك سعود بعد عودته من واشنطن الناطق الإقليمي بلسان إيزنهاور، ويتضح الأمر من أخر تصريح له في مطار واشنطن قوله بأنه "مطمئنا إلى النوايا الأمريكية"، وعندئذ حمل لواء الدعوة إلى التقارب العربي-الأمريكي[٢]، وقد ترجم ذلك عمليا إثناء توقفه في المغرب وتونس وليبيا والسودان ولبنان والأردن والعراق في محاولة لإقناع أشقائه العرب بحسنات مبدأ إيزنهاور، ولكنه واجه في المقابل التأثير المصري المتزايد الأمر الذي جعل نجاحه محدودا[٣].

وهكذا اتضحت معالم التغير الكبير في السياسة السعودية، وحرص الملك سعود على مواصلة سياسة التقارب العربي-الأمريكي، في الاجتماع الرباعي (السعودي-الأردني-المصري- السوري) الثاني، الذي عقد في القاهرة للمدة من الرابع والعشرين حتى السابع والعشرين من شباط ١٩٥٧ لمناقشة نتائج الزيارة، إذ ابدي الملك سعود عدم قناعته ببحث القضايا العربية في اجتماع رباعي، بل أكد عدم تلبيته

---

(١) اتفاقية الضمان الجماعي وقعت بين مصر والسعودية وسوريا والأردن في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٥٧، وقد نصت على "تقديم الدول معونة عربية للأردن تحل محل المعونة البريطانية، ومن اجل حمل الأردن على إنهاء معاهدته مع بريطانيا، وحددت تلك المعونة بـ(١٢,٥) مليون جنيه مصري، كما حددت مدتها بعشرة سنوات، شريطة تكريسه لتقوية الجيش العربي الأردني وقوات الحرس الوطني الأردني، على إن تتكفل الدول العربية الثلاث بدفع المبلغ، بحيث تدفع السعودية خمسة ملايين جنيه ومصر مثلها وسوريا مليونين ونصف المليون من الجنيهات المصرية، للتفاصيل ينظر: د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥١٢٧، تقارير السفارة العراقية في عمان، اتفاقية التضامن العربي، و٢٦، ص٤٦

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٣٨، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تقرير عام عن شهر شباط، ١٩٥٧، و٣٩، ص٦٤.

(٣) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٧١.

أية دعوة قادمة للاجتماع إلا بحضور رؤساء الأقطار العربية كافة[١]. كما طلب من مصر بشكل خاص، الكف عن حملاتها الإعلامية الشديدة ضد الدول التي تعارض سياستها[٢]، إذ كان الملك سعود قد اصدر اثر زيارته إلى واشنطن تعليماته إلى الممثليات السعودية في الخارج، يأمرها بتجنب الخوض في الخلافات الأسرية مع الهاشميين، والعمل على إسكات الأصوات الإعلامية والصحفية في هذا الشأن في العواصم العربية[٣]. وهنا قد نجانب الحقيقة، إذا قلنا بان الولايات المتحدة الأمريكية قد حثت الملك سعود على تحسن علاقاته مع الهاشميين، وبهذا يكون لها قصب السبق في هذا المجال، خدمة لصالح سياستها في المنطقة.

ويعلق الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور في مذكراته على المؤتمر الرباعي الثاني بقوله "ففي مؤتمر القمة في القاهرة... اختلف الملك سعود مع عبد الناصر لان الأخير طلب تفصيلا عن اتفاق الملك معي وقيل بأنه هدد بالانسحاب من المؤتمر... كان موقف الملك سعود الموالي للغرب يسبب مشاكل كبيرة مع بعض الحكومات العربية فأتهمه عبد الناصر بأنه ليس إلا أداة بيد الولايات المتحدة[٤].

وعلى أية حال فقد فشل الملك سعود بإقناع المؤتمرين بقبول مشروع إيزنهاور، الذي يعد القضية الأساسية التي تم الاجتماع من اجلها، لإقناع المؤتمرين بان منطقة الشرق الأوسط تبقى منطقة محايدة لا تكون عرضة لنفوذ دول من خارجها، إي إن الملك سعود لم يستطع إقناع مصر وسوريا والأردن، بإصدار بيان مشترك بشأن الموضوع، إذ إن المؤتمرين اختلفوا في القضايا الأساسية، منها الانحياز أو عدم الانحياز للغرب، وبذلك تكونت جبهتان أحداهما ممثلة بالسعودية والأردن رأت في مصلحتها الوقوف مع الغرب مناهضة الشيوعية والعمل على درء خطرها، إما الجبهة الثانية فقد ضمت مصر وسوريا التي شجبت المشروع الأمريكي، ورأت ضرورة الوقوف على الحياد وعدم الانضمام إلى الأحلاف الغربية مساهمة منها في تخفيف حدة التوتر العالمي[٥].

---

(١) د.ك.و،ملفه رقم ٣١١/٢٦٦٤، تقارير المفوضية العراقية في جدة إلى وزارة الخارجية، و٣٨، ص٦٦.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٨١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، إلى وزارة الخارجية، و٤١، ص١٠٩.

(٣) د.ك.و،ملفه رقم ٣١١/٥٠٤٢، تقارير السفارة العراقية في واشنطن إلى وزارة الخارجية، و١٠، ص١٤.

(٤) مذكرات دوايت دي إيزنهاور، المصدر السابق، ص٩٦.

(٥) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٨١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، كتاب السفارة إلى وزارة الخارجية العراقية شباط ١٩٥٧، و٤٥، ص١٢٤.

وفي ختام الاجتماع الرباعي الثاني صدر بيان مشترك، أكد إجماع الأقطار العربية الأربعة حول القضايا التي تم بحثها وهي:

١. العمل على انسحاب إسرائيل فورا إلى ما وراء خطوط الهدنة دون قيد أو شرط.
٢. التمسك بحقوق عرب فلسطين كاملة وبسيادة العرب على أراضيهم ومياههم الإقليمية.
٣. وجوب تعويض مصر من قبل الدول المعتدية عن جميع الإضرار والخسائر التي لحقت بها من جراء العدوان.
٤. رفض جميع المحاولات التي تبذل للانتقاص من سيادة مصر وحقوقها في قناة السويس[١].

وأخيراً يمكننا القول بان السياسة السعودية التقليدية المعادية للهاشميين قد تبدلت كليا بسبب مبدأ إيزنهاور الذي دفع بالسعودية إلى زيادة تقاربها مع النظامين الهاشميين في الأردن والعراق، الأمر الذي أدى إلى تحسن علاقاتهما، بين انه أصبحا في نظر الرياض حليفين بدلا من منافسين. وفي الوقت نفسه أبعدها هذا المبدأ عن مصر وسوريا اللتين شجعتا المبدأ، وهكذا ساد الفتور والتوتر أجواء العلاقات الودية التي كانت تربط السعودية بمصر وسوريا، فبعد إن كان للملك سعود قبل سنة واحدة فقط يساعد عبد الناصر في خلق الاضطرابات في الأردن والعراق، تبدلت سياسته، بتأثير أمريكا، نحو البلدين بشكل ملموس، بل انه أصبح في موقف مدافع عن النظامين الهاشميين إمام المسؤولين في القاهرة ودمشق، اللذين تلقيا طلب الملك سعود بضرورة وقف حملاتهما ضد الهاشميين[٢].

(١) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٧٢.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٧٦.

المبحث الثالث

السعودية وأزمة الأردن عام ١٩٥٧

شكلت إحداث عام ١٩٥٧ ميدانا رحبا لبداية التنافس والتصادم السعودي والمصري، وذلك ما تمثل بموقفيهما من رغبة الملك حسين بن طلال بالاستفادة من مشروع إيزنهاور والاعتماد على الولايات المتحدة ماديا وعسكريا على مقاومة الشيوعية التي أخذت تنتشر ببلاده، والتي كادت إن تغير النظام السياسي من خلال محاولة انقلابية فاشلة قادها رئيس أركان الجيش العربي الأردني اللواء علي أبو نوار في ١٣ نيسان ١٩٥٧، وذلك بهدف إجبار الملك حسين على التنازل عن العرش وتغيير النظام الملكي إلى جمهوري[١]. وقد تطرق عنها الملك حسين بمذكراته بقوله "كانت ترمي إلى اغتيالي لخلق الاضطرابات والفوضى في الأردن وإعلان الجمهورية"[٢].

وأشار الملك حسين إلى اشتراك مصر في المحاولة الانقلابية، وذلك في الخطاب الذي ألقاه في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٥٧ بعد انتهاء الأزمة فقال" كنت اعتقد إن اقل واجبات الود والوفاء ليقتضي إخواننا في مصر إن يكفوا على الأقل من استثارة الشعب بالإذاعة والصحافة والتعرض الشخصي، إنا الذي نذرت دمي لمصر العزيزة أيام محنتها، وان يكفوا عن افتعال الأحاديث وتزوير الأقاويل لمحاولة طمس المؤامرة ضد العرش"[٣]، على اعتبار إن الرئيس جمال عبد الناصر يقف إلى جانب الحكومة المؤيدة للمعسكر الاشتراكي والذي أعلن رفضه لمشروع

---

(١) إن تحبيذ الملك حسين للمساعدات الأمريكية المتمثلة بمشروع إيزنهاور، لم يكن نابعا من رغبته في تحسين أوضاع مملكته الاقتصادية والمالية فحسب، بل أيضا في الحد من نشاط الشيوعيين المتزايد، وذلك ما يتضح من الرسالة التي وجهها الملك حسين إلى رئيس وزرائه سليمان النابلسي في الثاني من شباط ١٩٥٧. حذره فيها من الشيوعية، ودعاه إلى وقف الدعايات والنشاط الشيوعي في البلاد، كما أمر الملك بمنع عرض الأفلام السوفيتية وجميع المنشورات والكتب الشيوعية المنتشرة في البلاد، كما منع وكالة تاس السوفيتية من توزيع منشوراتها اليومية التي كانت توزع على الصحف والمجلات الأردنية مجانا، وأخيرا اصدر أوامره بمنع جريدة الجماهير الشيوعية لسان حال الحزب الشيوعي الأردني من الصدور، وكان ذلك إيذانا ببدء الأزمة بين الملك الذي كان حريصا على مقاومة الشيوعية والتوجه نحو الولايات المتحدة، وبين حكومة سليمان النابلسي التي ترغب بالتوجه نحو الاتحاد السوفيتي. للتفاصيل ينظر: عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٧٤-٢٧٨.

(٢) الملك حسين بن طلال، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، ترجمة غازي غزيل، مؤسسة مصري للتوزيع، لندن، ١٩٨٧، ص١٠٦.

(٣) جريدة الحوادث، بيروت، ٢٦ نيسان ١٩٥٧.

إيزنهاور الذي أيده الملك حسين، بينما كان موقف الملك سعود يختلف تماما عن موقف الرئيس جمال عبد الناصر وذلك بإعلان الملك سعود تأييده لإجراءات الملك حسين بمقاومة الشيوعية وقام الملك سعود بإرسال رسالة إلى الملك حسين في اليوم التالي من إعلان رسالة الملك حسين المناهضة للشيوعية، أثنى فيها ثناء حارا على التحذير الذي أدلى به الملك حسين بشأن التغلغل الشيوعي في الأردن[١].

وحين أعلنت المحاولة الانقلابية يوم الثالث عشر من نيسان ١٩٥٧ بادر الملك سعود على الفور الاتصال بالملك حسين معلنا استعداده للمساعدة العسكرية لإجهاض المحاولة[٢]، بينما تقول الوثائق الأمريكية إن وزير الخارجية الأمريكي دالاس طلب من السفير الأمريكي في جدة (جورج باتروث) من الملك سعود في الخامس والعشرين من نيسان من العام نفسه تقديم مساعدة عسكرية ومالية للملك حسين، حتى استجاب الملك سعود في اليوم نفسه، كما ابلغ السفير وزارة الخارجية، في اليوم نفسه أيضا عن تلك الاستجابة، مشيرا إلى إن الملك سعود أمر بوضع قواته الموجودة في الأردن تحت قيادة الملك حسين[٣].

وقد عبر الملك حسين عن ذلك بقوله "لقد أولاني الملك سعود تأييده ووضع تحت قيادتي القوات السعودية المعسكرة في الأردن كان لواءا جيدا، وقد بذلنا غاية ما في الوسع لنجعل منه قوة فعالة"[٤].

وقد نشرت النيويورك تايمز تقريرا في السابع عشر من نيسان ١٩٥٧ جاء فيه "إن الطيران السعودي قد جلب كمية كافية من الذهب إلى عمان كمنحة إلى الوحدات الموالية للملك حسين في الجيش وبان أكثر من ٢٠٠ ضابط من قادة الوحدات العسكرية قد اجمعوا في القصر الملكي في السادس عشر من نيسان ليعلنوا ولاءهم للملك حسين، وفي الوقت نفسه بادر الملك سعود إلى دفع مليونين ونصف المليون جنيه مصري وهو القسط السنوي الأول من حصة بلاده للأردن وفقا لاتفاقية التضامن العربي والبالغة خمسة ملايين جنيه مصري، وفوق كل ذلك كرر الملك سعود في الثاني والعشرين من نيسان للملك حسين في اتصال هاتفي عن استعداده لتقديم كل ما يحتاجه الأردن من المعونة العسكرية والمالية والاقتصادية" [٥].

ويبدو إن الملك السعودي أراد استغلال أزمة الأردن بزيادة العداء للرئيس جمال عبد الناصر والعمل على عزلته. وذلك مايتضح من رفض الملك سعود للتوسط

---

(١) صوان الجاسر ونعمان أبو باسم، الأرمن ومؤامرات الاستعمار،(د.ط)، عمان، ١٩٥٧، ص٥٢.،

(٢) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٧٨.

(3) FRUS, 1955-1957.VOL.XIII, NO,76,P.111-11, April,25, 1957.

(٤) الملك حسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٢٩.

(٥) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٧٩.

بين الأردن من جهة ومصر وسوريا من جهة أخرى بعد اتهام الملك حسين لمصر وسوريا[١]، لاشتراكهما في المؤامرة الانقلابية ضده[٢]، ويتضح ذلك من سفر الرئيس السوري شكري القوتلي إلى الرياض في السادس والعشرين من نيسان ١٩٥٧، لحمله على إرسال وفد سعودي للاشتراك مع الوفدين السوري والمصري[٣]، بقصد إجراء مباحثات رباعية مع الملك حسين بهدف تهدئة الحالة في الأردن، إلا إن الملك سعود ابلغ الرئيس السوري عن تأييده المطلق لسياسة الملك حسين، مبديا إعجابه بالإجراءات التي اتخذها لمحاربة الشيوعية كما ابلغه الملك سعود انه لم يجد أية ضرورة في الوقت الحاضر لعقد اجتماع رباعي، وأكد له إن الضرورة تقتضي بان لا تتدخل أية دولة عربية في شؤون الأردن الداخلية، وأخيرا طلب الملك سعود من الرئيس شكري القوتلي ضرورة إيقاف الحملات المصرية والسورية ضد الأردن[٤]. ولم يقف الموقف السعودي عند ذلك الحد، بل أعلن الملك سعود التزام بلاده بتنفيذ بنود اتفاقية التضامن العربي.

ولعل الموقف السعودي ذلك جاء بعد رفض مصر وسوريا تنفيذ ما بذمتهما من حصص وفقا لاتفاقية التضامن العربي، وبسبب اتهام الملك حسين لمصر وسوريا بالمؤامرة الانقلابية التي يثبت ذلك لجوء عدد من الضباط الأردنيين إلى القاهرة ودمشق بسبب مشاركتهم في تنفيذ محاولة لقلب الحكم في الأردن[٥]، كما إن إحدى الوثائق أشارت إن قائد المحاولة الانقلابية الفاشلة اللواء علي أبو نوار قد طلب من القوات المصرية والسورية مساندته في محاولته الانقلابية، وأكد له إن قواتهما على استعداد للتدخل لولا التهديدات التي تلقتها من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن العراق الذي عمل على تحريك قواته شطر الأردن لكي ترابط عن قرب للتدخل في حالة تدخل مصر أو سوريا[٦].

---

(١) أقدمت الحكومة الأردنية في السادس والعشرين من نيسان ١٩٥٧ على إغلاق حدودها مع سوريا، وفي اليوم التالي أرسل الملك حسين رسالة إلى الحكومة السورية بين فيها دلائل اشتراك القوات السورية المرابطة في الزرقاء في المحاولة الانقلابية. ينظر: الإخبار(جريدة)، القاهرة، ٢٦ نيسان ١٩٥٧.

(٢) الحوادث (جريدة)، بيروت، ٢٦ نيسان ١٩٥٧.

(٣) كان الوفد السوري مؤلف من الرئيس السوري شكري القوتلي وعضوية صلاح البيطار وفاخر الكيالي، بينما تشكل الوفد المصري من الرئيس جمال عبد الناصر وعضوية أنور السادات وعلي صبري. ينظر: الإخبار(جريدة)، القاهرة،٢٦ نيسان ١٩٥٧.

(٤) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٨٠.

(٥) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٩، تقارير السفارة العراقية في عمان، قرار اتهام، وثيقة ٢٣، ص٤٣.

(٦) د.ك.و،ملفه رقم ٣١١/٢٧٣٠، تقارير السفارة العراقية في عمان، الموقف الدولي من إحداث الأردن، و٣٤، ص٩٧.

وهكذا قادت الأزمة بالملكين الأردني والسعودي لان يكونا على صلة قوية، ومن هذا المنطلق بادر الملك حسين بزيارة رسمية للرياض في السابع والعشرين من نيسان ١٩٥٧، بصحبته سمير الرفاعي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في حكومة حسين فخري ألخالدي، التي تشكلت يوم استقالة سليمان النابلسي في العشرين من نيسان ١٩٥٧، وبهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي، وتباحث الملكان كيفية تحسين العلاقات بين بلديهما، فضلا عن اتخاذ موقف موحد إزاء التدخلات المصرية-السورية في شؤون الأردن الداخلية، كما بحثا إمكانية زيادة المساعدات العسكرية للأردن، وقد استغرقت الزيارة ثلاثة أيام، صدر في ختامها بيان مشترك أذيع من إذاعتي الرياض وعمان، وأكد فيه ارتباط البلدين بالسياسة القومية التي وضعت في اجتماع القاهرة الرباعي في السابع والعشرين من شباط ١٩٥٧، وهي السياسة العربية القومية التي ارتبطا بها ارتباطا وثيقا وتعاهدا على الوفاء بها مهما كانت الظروف"، وحدد البيان مرتكزات السياسة العربية القومية التي تعهد الأردن والسعودية الارتباط بها وهي:

١. العمل على تأمين الاستقلال التام المتحرر من كل سيطرة أجنبية.
٢. تقوية التعاون العسكري بين الدول الأربعة للدفاع ضد العدو المشترك.
٣. عدم الدخول في الأحلاف الأجنبية.
٤. مساعدة الأقطار العربية الواقعة تحت نير الاستعمار لبلوغ استقلالها وسيادتها.
٥. الإصلاح الشامل للجامعة العربية في ميثاقها ومبادئها والعمل على تدعيمها[١].

وأخيرا يمكن القول إن مشروع إيزنهاور قد دق إسفينا في العلاقات العربية-العربية وقادها للتحول من مرحلة التأييد والتوافق إلى حالة التنافس والتأزم، وبالتالي تغيرت خريطة النظام السياسي العربي بانتقال السعودية إلى محور العراق والأردن للعمل بوجه محور مصر وسوريا، تحت ذريعة الضغط عليهما للحد من سياستهما الرامية لتسهيل مهمة التغلغل الشيوعي السوفيتي في البلدان العربية.

وفي المقابل أدرك الرئيس المصري جمال عبد الناصر مدى قوة تأثير الولايات المتحدة على الملك سعود والملك حسين من اجل إبعادهما عن السياسة المصرية أو بتعبير أدق التفرقة بينهما.

وفي محاولة من الرئيس جمال عبد الناصر بالتفريق بين الملك حسين والملك سعود بادر الرئيس جمال عبد الناصر بتكليف المشير عبد الحكيم عامر بالسفر إلى

---

(١) الملك حسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية من الفترة الواقعة بين ١٩٥٥-١٩٥٧،(د.ط)، عمان، ١٩٥٧، ص٢٣٨-٢٣٩.

الرياض في الرابع من تموز ١٩٥٧ بصحبة وفد مؤلف من أنور السادات وعلي صبري، والتقى بالملك سعود وقال له "إن الرئيس عبد الناصر يستحلفك بالله، وبحق ما بينكما إن تفتح لنا قلبك، وان تصارحنا بأي خطأ ترى إننا وقعنا فيه" وأجاب الملك قائلا "انه لن يخفى شيئا تحت العباءة"(١)، ثم عرض شكاويه من مصر وكان أهمها قضيتان:

الأولى: إن بعض المدرسين المصريين العاملين في السعودية يتحدثون ضده، بما يعني انه غير سياسته إزاء مصر.

الثانية:إن ضباط البعثة العسكرية في الرياض ينتقدون اتفاقية قاعدة الظهران.

وأرسل عبد الحكيم عامر برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر بما سمعه فرد الرئيس على الفور ببرقية قال فيها "انقلوا إلى الملك سعود على لساني انه مفوض بكل سلطات رئيس جمهورية مصر، بأن يبعد من السعودية إي مدرس أو ضابط مصري يصدر عنه مالا يرضيه، ونحن لن نغضب ولن نعتب لان العلاقات بين البلدين اكبر من تصرفات الإفراد"(٢).

ومن اجل تفويت الفرصة على الولايات المتحدة في ضرب العلاقات المصرية-السعودية، اخذ الرئيس جمال عبد الناصر يشيد بعلاقات الصداقة مع الملك سعود في حديث له مع التلفزيون البريطاني حين أشاد به ووصفه "بأن ميوله عربية لا أمريكية"(٣).

كما قامت الحكومة المصرية بإثبات حسن نيتها تجاه العربية السعودية، بإيعازها على وزارة الحربية بتسليم بعض أسراب من الطائرات كان قد اتفق عليها من قبل مع الحكومة السعودية، فوصل يوم الخامس من حزيران ١٩٥٧ سربان منها، على إن يستمر إرسال باقي الأسراب خلال شهري يوليو وآب، وذلك تدعيما للقوات الجوية السعودية، وتأكيدا للتعاون العسكري القائم بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر في سبيل تحقيق الدفاع عن الوطن العربي وذلك طبقا لما جاء ببيان وزارة الحربية المصرية(٤).

ومن جانبه انتهز الرئيس المصري جمال عبد الناصر، فرصة الاحتفال في الإسكندرية بالثورة يوم السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٧(٥)، ليتحدث عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، وعن ضغوطها الاقتصادية، وكيف بدأت (قصة الفراغ)

---

(١) مقتبس من: محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص٢٨٩.

(٢) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٢٩٠.

(٣) مقتبس من: الأهرام (جريدة)، القاهرة، ٢ تموز ١٩٥٧.

(٤) الأهرام (جريدة)، القاهرة، ١٥ تموز ١٩٥٧.

(٥) الحديث بمناسبة الذكرى السنوية لثورة ٢٣ يوليو(تموز)١٩٥٢.

بعد إن انسحبت بريطانيا وفرنسا من المنطقة وادعت إن هذا الانسحاب خلق فراغا يجب إن تملأه دولة عظمى، كما أشار إلى مشروع إيزنهاور ومبررات رفضه من قبل مصر، التي صممت على إن تسير على سياستها الحرة المستقلة، وأعلنت إن هذا المشروع عبارة عن قيود سياسية تقيد بها الدول العربية، وهو تكملة لحلف بغداد، ولا سيما بعد انضمام الولايات المتحدة إليه.

ثم خص المملكة العربية السعودية بحديثه، وكانت خطبته تلك موجهة للملك سعود بن عبد العزيز، من اجل تفويت الفرصة على المخطط الأمريكي الهادف إلى عزل مصر عن العالم العربي فتحدث عن الحرب العربية-الصهيونية الأولى التي قامت في الخامس عشر من يوليو ١٩٤٨ في فلسطين، وكيف إن الجيش السعودي هو الوحيد الذي كان يشترك مع الجيش المصري في الجبهة المصرية. وان الجيش السعودي توجه إلى الجبهة ليذفذ خطته، إما باقي الجيوش لم تصلها أوامر، وأشار الرئيس إن هذه الأوامر تأتي من بريطانيا مؤكدا خاتما كلامه بقوله "هذا يا إخوتي الفرق بين الاستقلال والفرق بين الاستعباد، هذا هو الفرق بين البلد الذي تملى سياسته من داخله، والبلد الذي تملى سياسته من الخارج"(١).

وفي حديث للرئيس جمال عبد الناصر مع مكتب اليونايتدبرس في الشرق الأوسط، قال ردا على سؤال حول علاقته بالملك سعود "لم تتأثر العلاقة بالشكل الذي صورته الصحف الأمريكية، ولقد قمنا بمحادثات مع الملك سعود، وقد زار اللواء عبد الحكيم عامر المملكة السعودية، ولا اعتقد إن هناك خلافات رئيسه، كما تشير الإنباء الواردة في الصحف"(٢).

ومما تقدم يبدو واضحا إن بصمات الولايات المتحدة كان أثرها فاعلا في شرخ العلاقات العربية-العربية وذلك من خلال دفعها بالملك سعود للابتعاد عن سياسة الرئيس جمال عبد الناصر، الذي حاول يائسا عودة تلك العلاقات إلى المرحلة التي كانت عليها قبل عام ١٩٥٧.

وأخيرا يمكننا إلقاء الضوء على حقيقة أساسية بشأن معادلات السياسة العربية، التي طرأ عليها تبدل جوهري في عام ١٩٥٧، إذ إن المحورين العربيين التقليديين (مصر-سوريا-السعودية) و (العراق- الأردن) اللذين برزا عمليا إلى الوجود في عام ١٩٤٦، أصبحا منذ أوائل ١٩٥٧ كالأتي: محور (العراق والأردن والسعودية) ومن ورائهم الولايات المتحدة الأمريكية ومحور (مصر وسوريا) من ورائهما الاتحاد السوفيتي.

---

(١) حول نص حديث الرئيس جمال عبد الناصر ينظر: جمال عبد الناصر، مجموعة خطب وتصريحات، بيانات الرئيس جمال عبد الناصر(١٩٥٢-١٩٧٠)، القاهرة، سبعة أجزاء، ١٩٧١، جـ/ ١، ص٧٠٧-٧١٠.

(٢) جمال عبد الناصر،مجموعة خطب وأحاديث وتصريحات، المصدر السابق، ص٦٧١.

ولعل هذا مايتضح جليا من الموقف السعودي المؤيد لإجراءات الملك حسين ضد التغلغل الشيوعي في بلاده، بعد إعلان رئيس الحكومة الأردنية سليمان النابلسي في الثالث من نيسان ١٩٥٧ عن قبول المساعدة السوفيتية ولقدمت لهم ذلك، فضلا عن رغبتهم بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي دفع بالملك حسين إلى إصدار إرادة ملكية في العاشر من نيسان من العام نفسه بإقالة حكومة النابلسي، وقيام مجموعة من الضباط الأردنيين برئاسة رئيس الأركان اللواء علي أبو نوار في الثالث عشر منه بمحاولة انقلابية في الزرقاء بهدف تغيير نظام الحكم الملكي إلى جمهوري، ولكن المحاولة فشلت بسبب وقوف ضباط وجنود لواء الأميرة عالية، من الموالين للملك، بوجه الوحدات المتحركة صوب القصر وحدوث صدام بينهم، مما أدى إلى فشل المؤامرة وهروب عدد من الضباط إلى دمشق والقاهرة، مما يوحي بتورط العاصمتين في تلك المحاولة"[١].

قام الملك سعود بإرسال رسالة إلى الملك حسين أعلن فيها عن موقف بلاده المؤيدة لسياسة الملك حسين بمواجهة التغلغل الشيوعي في بلاده، وأعرب عن رغبة بلاده تقديم المساعدات العسكرية للأردن، وأعرب الملك سعود في رسالته عن تأييده الكامل للإجراءات العسكرية الأردنية، وعن اعتقاده بان هذه الرسالة" يجب إن تعتبر أساسا لسياسة عامة تتبعها الدول العربية جميعا"[٢].

وفي المقابل أراد الملك حسين تعزيز موقف ومكانة الملك سعود في محادثاته مع الرئيس الأمريكي إيزنهاور في واشنطن بصدد مشروعه، ولاسيما وان رسالة الملك حسين قد تم إعلانها في اليوم التالي لوصول الملك سعود إلى واشنطن، ولا يستبعد إن يكون هناك اتفاق سري بين الملكين (سعود والحسين) بهذا الشأن، بجانب رغبة الملك حسين في لفت انتباه واشنطن إلى تأييده للمشروع الأمريكي وحاجته لمعونتها الاقتصادية والعسكرية في وقت تصاعد فيه النشاط الشيوعي في الأردن، ويتضح ذلك بعد عودة الملك سعود من واشنطن، إذ أرسل إلى الملك حسين رسالة هنأه فيها عن صلابته في مواجهة الشيوعية ومنحه مساعدة قدرها خمسة ملايين دولار[٣].

وأخيرا لابد من القول إن معادلات السياسة العربية قد طرأ عليها تبدلا جوهريا في عام ١٩٥٧، وبتأثير أمريكي واضح، إذ برز محوران رئيسيان هما محور (بغداد-عمان-الرياض) ومن ورائهم الولايات المتحدة الأمريكية، ومحور (القاهرة- دمشق) ومن ورائهما الاتحاد السوفيتي، والذي سينعكس ذلك بالتنافس على العلاقات العربية-العربية عامة وعلى علاقات السعودية والأردن خاصة.

---

(١) حول التفاصيل الواردة ينظر: عبد الأمير محسن جبار، العلاقات الأردنية-السعودية، ص٢٧٤-٢٨٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٧٧.
(٣)عبد الأمير محسن جبار، العلاقات الأردنية-السعودية، ص٢٧٨.

الفصل الثاني

العلاقات الأردنية - السعودية في مرحلة تطورات الاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨ -١٩٦١

المبحث الاول : السعودية واعلان الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨

المبحث الثاني : الجهود الاردنية في محاولة ضم السعودية الى الاتحاد العربي الهاشمي

المبحث الثالث : الموقفات الاردني والسعودي من اعلان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية

أ.الموقف الاردني:

ب.الموقف السعودي:

المبحث الرابع : الوساطة السعودية في قضية احتجاز الدبلوماسيين والعسكريين العراقيين في الاردن

المبحث الخامس :دور بريطانيا في المحافظة على العرش الاردني وموقف السعودية منه.

المبحث السادس : الموقفان الاردني والسعودي من الانفصال السوري عن مصر في ٢٨ ايلول ١٩٦١

المبحث الأول

السعودية وإعلان الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨

كان لطبيعة المرحلة التي تعيشها سوريا من حيث الإحداث الداخلية والضغوط الخارجية التي عانتها، الدور الأكبر في سعيها وراء الوحدة مع مصر، فعلى الصعيد الخارجي تعرضت سوريا إلى ضغوط متزايدة لحملها على الانحراف عن الخط القومي التحرري الذي كانت تنتهجه، ومحاولات جرها إلى حلف بغداد ومشروع إيزنهاور[١]، وقد بلغت هذه الضغوط أوجها في حشد القوات التركية على الحدود السورية في أيلول ١٩٥٧، ومناورة الأسطول السادس الأمريكي قرب السواحل السورية[٢]، وقد وجهت الاتهامات إلى العراق منفرداً حينا وبالمشاركة مع بريطانيا أحيانا أخرى في التآمر على الحكومات السورية[٣].

ووصل الضغط أوجه حين هددت السعودية والأردن ولبنان بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا، وكانت المنطقة قد شهدت آنذاك بوادر تقارب وتحالف جديد بين الأردن والسعودية لتبني البلدين مبدأ إيزنهاور، وقد سعتا لضم العراق إلى هذا التحالف والذي كان موجها ضد مصر وسوريا ومن ورائهما الاتحاد السوفيتي[٤]. وقد تجسد التعاون الأردني-السعودي بالمساعدات المالية التي قدمتها السعودية إلى الأردن لتغطية العجز الناجم عن تخلف الدول العربية عن دفع حصصها من المعونة العربية للأردن، وزيارة الملك سعود إلى الأردن في الثامن من حزيران ١٩٥٧[٥].

إما داخليا فقد كانت سوريا مسرحا لصراع حقيقي بين مصالح الفئات الاجتماعية والقوى السياسية والعسكرية، حيث الصراع بين القوى اليمينية والقوى القومية التحررية، وصراع أخر بين حزب البعث والشيوعيين، كما استغلت البراجوازية السورية التقارب الذي حدث بين سوريا ومصر، وسارعت إلى الاتفاق

---

(١) سمير عبده، حدث ذات مرة في سوريا، دراسة للسياسة السورية-العربية في عهدي الوحدة والانفصال ١٩٥٨-١٩٦٣، دار علاء الدين، دمشق، ١٩٩٨، ص٢٢١؛ محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٦٢، ص٢١.

(٢) بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية ١٩٦٤-، دار طلاس ١٩٨٢، دمشق، ١٩٨٧، ص١٢٥؛ محمد علي حلة، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي، ١٩٥٨، دراسة وثائقية،(د.ط)، القاهرة، ١٩٩٢، ص٧.

(٣) أنتوني ناتينغ، ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٠٦.

(٤) صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، (د.ط)، القاهرة،١٩٧٦، ص١١٠.

(٥) احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، دار المشرق العربي، القاهرة، (د.ت)، جـ/٣، ص٤١٨.

مع مصر على الوحدة لإنقاذ مصالحها[١]، أضف إلى ذلك تطلع القوى الوطنية وحزب البعث في سوريا إلى جمال عبد الناصر كقائد قومي للأمة العربية، وبأنه الشخص الوحيد القادر على تحقيق وحدتها[٢]، وقد تعزز هذا الاعتقاد بإرسال عبد الناصر قوات مصرية في الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٥٧ إلى اللاذقية للتصدي للتهديد الذي تواجهه سوريا[٣] وكذلك تصاعد شعبية عبد الناصر في إعقاب النصر السياسي الذي حققه بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦[٤].

كانت فكرة مشروع اتحاد فدرالي سوري-مصري قد أثيرت للمرة الأولى في دمشق في آذار ١٩٥٥ عندما بلغ الضغط أوجه على سوريا لإجبارها على الانضمام إلى حلف بغداد، ثم أعيد طرح الفكرة مرة أخرى في تموز ١٩٥٦ حيث وافق البرلمان السوري على تشكيل لجنة عهد إليها التفاوض مع مصر في مشروع الاتحاد الفدرالي. وفي الواحد والثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٨ وصل وفد حكومي سوري برئاسة شكري القوتلي إلى القاهرة، حيث وقع الطرفان في اليوم التالي على اتفاق الوحدة[٥].

جرى استفتاء شعبي في الثاني والعشرين من شباط من العام نفسه على الوحدة، أسفر عن انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة[٦].

اثأر الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة مخاوف وشكوك الملك حسين تجاه عبد الناصر، ولاسيما بعد تزايد تأثيره في الشارع والمعارضة الأردنية. إذ كان الأردن يخشى فكرة إن يكون عبد الناصر جارا له، ومما عزز هذه المخاوف تأكيد عبد الناصر والقوتلي-إثناء الاحتفالات بالوحدة-إن الجمهورية العربية المتحدة هي خطوة أولى نحو الوحدة العربية الشاملة، وان الطريق مفتوح لكل بلد عربي

---

(١) مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٣٦٦؛ ناجي عبد النبي بزي، سوريا، صراع الاستقطاب، دراسة وتحليل لإحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الإحداث السورية ١٩١٧-١٩٧٣، دار ابن العربي، دار الجنوب، ١٩٩٦، دمشق، ص٢٩٣.

(٢) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢، بيروت، جـ/٣، ص١٠٩؛ نضال البعث، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،١٩٧١،جـ/٣، ص١٠٩.

(٣) محمود رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧١، جـ/٢، ص١٥٥.

(٤) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، جـ/٣، ص١٠٨.

(٥) محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا، ص٣٦؛ يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية١٩١٣-١٩٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٨، ص٣٥٣.

(٦) حول الاستفتاء ينظر: صادق جاسم صحن التميمي، موقف الصحافة العراقية من الوحدة الثلاثية (مشروع ١٧ نيسان ١٩٦٣)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي،بغداد،٢٠٠٢، ص٤٥.

للانضمام إليها فاعتبرت هذه التصريحات بمثابة تهديد غير مباشر للأنظمة العربية، وبخاصة الملكية منها، وكان الملك حسين يشكل الهدف الأقرب لهذا التهديد، لان الأردن يشكل فاصلا جغرافيا بين إقليمي الجمهورية[١].

وقد انعكست مخاوف الحكومة الأردنية هذه تجاه الوحدة على موقفها الرسمي إزاء الإعلان عن الوحدة فلم تولِ الإذاعة الأردنية نبأ الوحدة الاهتمام اللازم، وأشارت إلى إن ما حدث بين مصر وسوريا لم يكن وحدة وإنما هو ابتلاع قامت به مصر لسوريا[٢] كما اتخذت الصحافة الأردنية موقفا متماشيا مع الموقف الرسمي تجاه الوحدة، مكتفية بنشر بعض الافتتاحيات القليلة والقصيرة[٣].

ولتعزيز وتقوية مملكته سعى الملك حسين ردا على تشكيل الوحدة المصرية-السورية إلى اتحاد العرشين الهاشميين في الأردن والعراق، لخلق مركز استقطاب جديد يضاهي بالمستوى الأدنى على الأقل المركز الثاني الذي احتلته الجمهورية العربية المتحدة على المستوى الداخلي والعربي[٤].

كما سعى الملك حسين إلى زيادة التقارب مع العربية السعودية، وإنهاء الخلاف السياسي معها لاسيما إن الحكومة السعودية قد شاطرت الأردن موقفها الحذر والمتشكك من الجمهورية العربية المتحدة.

ويبدو إن موقف الأردن والسعودية يعود إلى خشيتهما على مستقبل نظامها السياسي من التيار التحرري الذي اخذ يشتد في الوطن العربي، والذي تجسد في القيادتين المصرية والسورية التي انتهجتا سياسة الحياد الايجابي.

إن الموقف السعودي قد اتسم برفض الانضمام إلى فكرة الوحدة المصرية السورية، بعد إن تلقى الملك سعود عرضا من قبل الوفد السوري والمصري إثناء زيارته للرياض، بالانضمام إلى الوحدة المقترحة بذريعة إبعاد سوريا عن الهاشميين، وإحكام الطوق على العراق للحد من امتداد نفوذ حلف بغداد في المنطقة[٥]، ولكن الموقف السعودي ازداد وضوحا من الرسالة التي بعثها الأمير فيصل بن سعود رئيس الحكومة السعودية إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر في كانون الثاني ١٩٥٨، والذي طلب فيها منه التريث وعدم التعجيل خشية من انقسام العرب بصددها،

---

(1) Lawrence Tal, Britain and the Jordan Crisis of 1958, Middle Eastern Studies, Vol.31, ON.1, January 1995, P.41.

(٢) محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا، ص٤٨.

(٣) الدفاع، ١٩٥٨/٢/٣، وفلسطين -/٢/١٩٥٨.

(٤) تشارلز جونستون، الأردن على الحافة، ترجمة فهمي شما، وزارة الثقافة والإعلام،، عمان، (د.ت)، ص١٠٨.

(٥) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٤٣، تقارير المفوضية العراقية في جدة، علاقات السعودية الخارجية، وثيقة رقم ٣٦، ص٥٧.

مما يضر المصلحة العربية العليا، لكن الرئيس المصري رفض ذلك، وأصر على المضي في مسعاه مما ترك أثرا سيئا لدى الحكومة السعودية[١].

لم يقف الملك سعود مكتوف اليدين اتجاه المحاولات الوحدوية المصرية-السورية، فقد حاول إجهاض هذه المحاولات للحيلولة دون قيام الوحدة، ويشير إلى ذلك مصطفى حمدون[٢]، وزير الزراعة والإصلاح الزراعي في دولة الوحدة بقوله "بأن الملك سعود كانت له قرابة مع النائب عزيز عباد من منطقة اللاذقية، وعرض عليه الملك سعود فكرة ضرب الوحدة المقترحة عن طريق اتصاله بالشخصيات المهمة في سوريا، مقابل تعهد الملك سعود بتوفير المستلزمات المختلفة لنجاح مهمتهم، وابدي النائب استعداده لذلك"، وقبض أموالا طائلة كدفعة أولى، وهو الذي فاتح عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية للمخابرات السورية، بالعملية وباستعداد السعوديين للمساهمة ماليا أو بأي شكل من إشكال الدعم للحؤول دون قيام الوحدة بين سوريا ومصر، والذي حدث إن السراج أوهمه بقبول التعاون معه ومع السعوديين بل وشجعه على ذلك بينما ابلغ السراج حكومته بموضوع المؤامرة، وقد علم بها الملحق العسكري المصري بدمشق عبد المحسن أبو النور، الذي شجعهم على الاستمرار بهذا الدور لإجهاض المؤامرة، التي ابلغها إلى رئيسه عبد الناصر، وقد استمر الملك سعود بتزويد المتآمرين بالأموال إذ زود النائب عزيز عباد صكا بمليون ونصف المليون جنيه إسترليني ليوزعها على المتآمرين، ويشير مصطفى حمدون "بأن السراج قد اطلعنا على هذا الصك"[٣].

وعلى الرغم من ذلك استمرت الاتصالات بين مصر وسوريا بشأن الوحدة حتى أعلن عنها في الأول من شباط ١٩٥٨، الأمر الذي اثأر استياء الملك سعود باعتبارها نكثا للحلف الثلاثي المعقود بينهم[٤]، كما إن الوحدة أثارت الرئيس الأمريكي دوايت دي إيزنهاور أيضا، إذ سارع بتوجيه الملك سعود عام إلى توحيد صفوفه مع العراق والأردن، وذلك برسالة أرسلها من واشنطن ضمنها عدم ارتياحه

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٤٣، تقارير المفوضية العراقية في جدة، علاقات السعودية الخارجية، تقرير عن شهر كانون الثاني ١٩٥٨، و١١، ص١٥.

(٢) مصطفى حمدون من مواليد مدينة حماه عام ١٩٢٥، اعتنق مبادئ البعث منذ عام ١٩٤٥، انتسب إلى الكلية العسكرية في عام ١٩٤٦ وتخرج منها برتبة ملازم عام ١٩٤٨، ساهم في إزاحة حكم أديب الشيشكلي في انقلاب عام ١٩٥٤، كان عضو المكتب السياسي للجبهة الوطنية لإنقاذ سوريا، ينظر مصطفى حمدون، تجربة الوحدة بين مصر وسوريا وكيف حصلت؟ ولماذا فشلت؟، آفاق عربية (مجلة)، العدد الأول، كانون الثاني ١٩٩٣، ص٩١.

(٣) مصطفى حمدون، المصدر السابق، ص٩٧.

(4) F.O.341/128041. B-E Amman to F.O, February 5, 1958.

من قيام الجمهورية العربية المتحدة[١]، ورد الملك سعود عليه بنفس المشاعر، مؤكدا إن قيام الجمهورية العربية المتحدة يعد بمثابة نذير خطر على الأنظمة الملكية في البلاد العربية وبخاصة على السعودية والأردن والعراق[٢].

كما شكل قرب إعلان الوحدة المصرية- السورية، مصدر قلق للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، عندها سعت هذه السياسة إلى إقامة اتحاد عربي مقابل. ففي جلسة مجلس الوزراء لحلف بغداد في اسطنبول في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٨ اقترح وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد (Seluon Loyed) إقامة اتحاد بين الأردن والعراق والسعودية لحماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط[٣].

إما الحكومة الأردنية فقد أعلنت عدم اعترافها بالوحدة المصرية-السورية، لذا وجدت في الاقتراح البريطاني ضمان لمستقبل نظامها السياسي من جهة، وخلق نوع من التوازن السياسي إزاء الجمهورية العربية المتحدة من جهة ثانية، والحد من انتشار المد القومي التحرري من جهة ثالثة، بخاصة بعد تصاعد شعبية الرئيس جمال عبد الناصر بعد إحداث السويس عام ١٩٥٦، إذ رأى إن تلك المتغيرات ستسهم في إثارة الرأي العام العربي عامة والأردن خاصة ضد الأنظمة الملكية.

لذلك بادر الملك حسين للقيام بالخطوة العملية والثورية لمقابلة الوحدة المصرية-السورية في التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ٩٥٨ بإرساله وزير بلاطه سليمان طوقان إلى بغداد ووزير خارجيته سمير الرفاعي إلى الرياض[٤]، حاملي رسالة إلى عاهلي البلدين يدعوها للتوجه إلى عمان في للتداول في إمكانية تشكيل اتحاد بين الدول الثلاث. ومناقشة الإحداث السياسية على الساحة العربية، وقد نقل السفير البريطاني في عمان (آرثر جوستن) عن سمير الرفاعي مبعوث الملك

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٤٤، تقارير المفوضية العراقية في جدة، تقرير عن شهر شباط ١٠٥٨، و١١، ص١٣.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥٠٤٦، تقارير السفارة الملكية العراقية في واشنطن، الوحدة السورية المصرية، و٩٦، ص١٥٧.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨، جـ/١٠، ص١٩٣.

(٤) تشير وثائق البلاط الملكي إن سبب اختيار سمير الرفاعي لرئاسة الوفد الأردني إلى الرياض ليس بصفته وزير للخارجية فحسب، بقدر علاقاته الوثيقة بالملك سعود، إذ تؤكد إن الملك حسين قد تحقق بان الرفاعي استلم من السعودية في سفرته قبل الاستقالة في العشرين من مايس عام ١٩٥٦ مبلغا قدره (٦٠) إلف جنيه إسترليني، وبأنه كان يتقاضى راتبا سنويا مقداره ثلاثة ألاف جنيه إسترليني من الحكومة السعودية سواء كان في الحكم أو خارجه هذه سياسة الملك السعودي بشراء الذمم. ينظر د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٦٤، تقارير السفارة العراقية في جدة، كتاب السفارة إلى وزارة الخارجية، و١٥ثيقة رقم، ص٢٨.

حسين إلى السعودية، فذكر إن الرفاعي قضى يوم الثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٨ يناقش الملك سعود بشأن الوحدة، الذي فضل التريث والانتظار لما يترتب على خطوات الوحدة المصرية-السورية من عواقب، وقد أيد الملك سعود اتخاذ خطوة من العراق والأردن لمواجهة الوحدة بين سوريا ومصر. وأكد ذلك الملحق السياسي العسكري الأمريكي في عمان (سويني) بقوله إن الملك سعود ابدي رغبته في توثيق العلاقات مع الأردن والعراق شريطة موافقة الأخير الانسحاب من حلف بغداد"[١].

وتشير الوثائق البريطانية إلى إن الموقف السعودي يعود إلى ثلاثة أسباب هي الطبيعة البدوية الحذرة للملك سعود، والخوف من إقدام سوريا على خط أنابيب التابلاين، الأمر الذي قد يترتب عليه موقف مالي صعب، وأخيرا تأثير مستشاريه وأقربائه المعادين للأسرة الهاشمية[٢].

إما المبعوث الأردني الأخر سليمان طوقان وزير البلاط الملكي فقد وصل بغداد في اليوم نفسه التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٨، ونقل السفير البريطاني في بغداد مضمون رسالته، إذ ذكر إن المبعوث الأردني كان راضيا جدا عن الموقف الرسمي العراقي، إذ استقبله الملك فيصل الثاني واظهر تفهما كاملا لخطوة الأردن ولخطورة الموقف إذا تركت وحدها، وقد استمع الملك فيصل الثاني إلى المبعوث الأردني وهو يشرح رسال ملكه حسين وتكلم عن أهمية تقارب البلدين، وأشار أيضا إلى إن هدف الملك هو إقامة اتحاد فدرالي بين (الأردن والعراق والسعودية) وكذلك التعاون في المجالات كافة. وأكد طوقان إن الموافقة السعودية غير أساسية لقيام الاتحاد، ولكن الاتحاد الفدرالي الأردني- العراقي يجب إن يلقى التأييد الكافي، لان الاتحاد لا يمكن إن يقبل انتقادات جهة تؤازرها الغرب. وهذا يعني إن الملك سعود ينبغي إلا يعارض الاتحاد. إن الملك سعود يستطيع إن يجلب المصاعب للاتحاد أو للأردن على نحو خاص بقليل من الأموال[٣].

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا إن مواقف الحكومة الأردنية هذه منطلقة من خشيتها إن تكون الخطوة الثانية للوحدة المصرية- السورية هو إسقاط النظامين الهاشميين في الأردن والعراق،ولعل ذلك ما أكده الملك حسين بقوله" إن قيام الوحدة المصرية-السورية خطر على بلاده نظرا لوقوعه بين مصر وسوريا، وكلاهما يساعدان على التغلغل الشيوعي، وأضاف قائلا "كنت مدركا بان اتحادنا سوف يدعم قوميا خطنا الدفاعي ضد بعض البلاد والتي كانت تؤيد التغلغل الشيوعي في العالم

---

(1) Prestl and J. (ed) Records of Jordan 1919-1965, VOL.11-15, Archivc Iiditions 1996, VOL.11, 1958-1960, P.89.

(2) Prestl and J,OP.Cit, P.90.

(3) Rocords of Jordan, VOL.11, 1958-1960, OP.Cit, P.78.

العربي"[١].وبناء على ذلك استجاب الملك فيصل الثاني[٢] لدعوة الملك حسين فتوجه على رأس وفد إلى عمان في الحادي عشر من شباط عام ١٩٥٨، وبصحبة وفد وزاري ضم وزراء الخارجية برهان الدين باش أعيان وزير المالية ومزاحم الباجه جي وزير العدلية وعبد الرسول الخالصي وعضو مجلس الأعيان توفيق السويدي، ورئيس الديوان الملكي عبد الله بكر ورئيس أركان الجيش العراقي الفريق الركن محمد رفيق عارف وسفير العراق في عمان بهاء الدين نوري، وبعد يومين التحق بهم الأمير عبد الإله[٣] ولي عهد العراق[٤].

عقدت في عمان خلال المدة الحادي عشر إلى الثالث عشر من شباط اجتماعات بين الجانبين العراقي الأردني الذي مثله كل من إبراهيم هاشم رئيس الوزراء وسمير الرفاعي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية سليمان طوقان ووزير البلاط الملكي خلوصي الخيري ووزير الاقتصاد الوطني احمد الطروانة وبهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي وعاكف الفائز وزير الدفاع والزراعة وفرحان شبيلات السفير الأردني في بغداد والفريق حابس المجالي رئيس أركان الجيش العربي الأردني، واللواء صادق الشرع معاون رئيس أركان الجيش العربي الأردني[٥].

استمرت الاجتماعات أكثر من ثلاثة أيام اشترك فيها العاهلان وكانت بداية المباحثات تجري ضمن أفضل الشروط والظروف، وقد توصل الجانبان إلى إن تكون رئاسة الاتحاد بالتناوب، إلا إن وصول الأمير عبد الإله وتدخله في تغيير الاتجاه، ومعارضته إلى مأتم التوصل إليه قد اثر على سير الاجتماعات، وخلال ليلة طويلة من المباحثات التي كادت إن تصل إلى طريق مسدود اثأر فيها الأمير عبد الإله

---

(١) الملك حسين، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال، خمسة وعشرون عاما من التاريخ ١٩٥٢-١٩٧٧، (د.ط)، لندن، ١٩٧٨، ص١٤٨.

(٢) فيصل الثاني: ملك العراق وثالث من تولى من الهاشميين على العراق، وهو فيصل بن الملك غازي وحفيد فيصل الأول، أمه الملكة عالية بنت الشريف علي بن الحسين، ولد في الثاني من أيار ١٩٣٥ بعد عامين من تولي أبيه، وفي الرابع من نيسان توفي أبوه مخلفه على العرش تحت وصاية خاله عبد الإله، وعينت له مربية انكليزية، وفي الثالث من أيار ١٩٥٣ تولى العرش قبل الرابع عشر من تموز ١٩٥٨اثناء الثورة التي قضت على الحكم الملكي في العراق، للتفاصيل ينظر: احمد فوزي،فيصل الثاني،عائلته،حياته،مؤلفاته،دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨.

(٣) عبد الإله: وهو عبد الإله بن الملك علي بن الحسين ملك الحجاز، ولد في عام ١٩١٣ وتعلم في الإسكندرية، عاش في بلاط الملك فيصل الأول في العراق، تزوج أخت الملك غازي بعد وفاة الأخير عين وصياً على ابن أخته عام ١٩٣٩، قتل مع الملك فيصل الثاني في ١٤ تموز ١٩٥٨، للتفاصيل ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، (د.ط)،القاهرة، ١٩٦٨، ص٧٧٤.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ/١٠، ص١٩٦.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ/١٠، ص١٩٦-١٩٧.

موضوع زعامة الملك فيصل الثاني لرئاسة الاتحاد لوحده، أو إن يتناوب الملكان على رئاسته شرط إن يكون عدد النواب العراقيين في برلمان الاتحاد أكثر. وأمام هذا التحدي فقد بادر الملك حسين وأعلن عن قبوله بمنصب نائب رئيس الاتحاد على إن يكون عدد النواب متساويا[١].

وهكذا توصل الطرفان إلى إعلان الاتحاد في الرابع عشر من شباط عام ١٩٥٨ والذي أطلق عليه رسميا الاتحاد العربي الهاشمي، وقد نص الاتفاق على إن يبقى هذا الاتحاد مفتوحا للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه، وتحتفظ كل من الدولتين بشخصيتهما الدولية المستقلة، وبسيادتها على أراضيها، وان تبقى المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي ارتبطت بها كل من الدولتين[٢].

وعلى الفور اصدر الملك فيصل الثاني (ملك العراق ورئيس الاتحاد العربي الهاشمي) إرادة ملكية بتشكيل أول وزارة اتحادية في مايس ١٩٥٨، برئاسة نوري السعيد، ومثل الجانب الأردني فيها إبراهيم هاشم نائبا لرئيس الوزراء وسليمان طوقان وزيرا للدفاع وخلوصي الخيري وزيرا للدولة للشؤون الخارجية، كما عين الفريق حابس المجالي بمنصب قائد القوات العربية (القوات الأردنية-العراقية التي تعسكر في الأردن) [٣]. وقد مارست هذه الوزارات مسؤولياتها في الأول من تموز عام ١٩٥٨[٤].

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥٧٨٠، تقارير السفارة العراقية، الاتحاد العربي الهاشمي، و١٧، ص٣٠.

(٢) حول نص مواد الاتحاد ينظر فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية من عام ١٩٢١، بغداد، ١٩٧٦، مطبعة مجلس التخطيط، ص٣٧٧-٣٨٢.

(٣) د.ك.و،ملفه رقم ٣١١/٥١٣٣، تقارير السفارة العراقية في عمان، قانون تشكيل وزارات الاتحاد العربي، و٢٠، ص٤٢.

(٤) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٣٦، تقارير السفارة العراقية في عمان، الاتحاد العربي الهاشمي، و٢٧، ص٦٢.

المبحث الثاني

الجهود الأردنية في محاولة ضم السعودية إلى الاتحاد العربي الهاشمي

كانت قضية انضمام السعودية إلى الاتحاد محورا أساسيا في مباحثات عمان التي استمرت للمدة من الحادي عشر حتى الرابع عشر من شباط ١٩٥٨، إذ أكد الطرفان الأردني والعراقي على ضرورة انضمام السعودية خصوصا، وبقية الأقطار العربية عموما، إلى الاتحاد، ولعل ذلك ما نص عليه دستور الاتحاد: الأول اتفاق الطرفين الأردني والعراقي على إن تكون المعاهدات والاتفاقات التي سبق عقدها قبل قيام الاتحاد بين الأردن والعراق ومنها حلف بغداد مرعية لكل منهما وغير ملزمة لمن يرتبط بهما، والثاني، يبقى هذا الاتحاد مفتوحا للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه(١).

ولعل هذا التوجه وراءه أسبابه الكثيرة منها، حرص الملكين الهاشميين الأردني والعراقي على ضرورة ضم دولة ثالثة على الأقل للاتحاد العربي الهاشمي لإبعاد الصيغة العائلية الهاشمية التي وسم بها الاتحاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأن الملكين لم يكتفيا بإقامة الاتحاد بل داعيا لتحويله من موقف دفاعي إلى موقف هجومي على الوحدة المصرية-السورية(٢)، ومن جهة ثالثة التوسع في إطار الاتحاد للاستفادة الاقتصادية من السعودية بتقديمها مساعدات للأردن، وذلك لخشية العراق من العبء المالي الذي سيتحمله من جراء الاتحاد مع الأردن(٣).

وبناء على ذلك جدد الملكان الهاشميان إرسال سمير الرفاعي وزير الخارجية الأردني وبرهان الدين باش أعيان وزير الخارجية العراقي للرياض في الثالث والعشرين من شباط عام ١٩٥٨، يحملان رسالتين من الملكين الأردني والعراقي إلى الملك سعود يطلعانه فيها على مراحل الاتحاد ويدعوانه للانضمام إليه، لكن الملك سعود أعلن للوفد مباركته للاتحاد العربي الهاشمي واستعداده للتعاون ولكن دون الاشتراك فيه، وقد حمل الوفد رسالتي تهنئة للعاهلين الهاشميين(٤).

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٤٧٨٨ /٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، دستور الاتحاد، و١٠، ص١٧.

(٢) جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠، ص٣٤٥.

(٣) عبد الكريم الازري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨، (د.ط)، بيروت، ١٩٨٢، ص٦٠.

(٤) د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٦٤، تقارير السفارة العراقية في جدة إلى وزارة الخارجية، و١٥، ص٢٨.

إمـا موقـف الملـك سـعود مـن الوحـدة المصـرية-السـورية فقـد اتسـم بـرفض الانضمام إليه، بعد إن تلقى الملك سعود عرضا من قبل الوفد السوري المصري إثناء زيارته للرياض، بالانضمام إلى الوحدة المقترحة بذريعة إبعاد سوريا عن الهاشميين، وإحكام الطوق على العراق للحد من امتداد نفوذ بغداد في المنطقة، ولكن الموقف السعودي ازداد وضوحا من الرسالة التي أرسلها الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود رئيس الحكومة السعودية إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر في كانون الثاني ١٩٥٨، والذي طلب فيها منهم التريث وعدم التعجيل خشية من انقسام العرب بصددها، مما يضر بالمصلحة العربية العليا، ولكن الرئيس المصري رفض ذلك، وأصر في مسعاه، مما ترك أثرا سيئا لدى الحكومة السعودية، للتفاصل حول الموقف السعودي (١).

وفي الخامس والعشرين من آذار من العام نفسه كررت حكومة الاتحاد الدعوة للملك سعود بالانضمام، لكن الأخير أكد موقفه الرافض بالانضمام إلى المشاريع الوحدوية (٢).

ولا شك إن هذا الموقف السعودي الحيادي من الوحدة والاتحاد التي شغلت المنطقة مع بداية عام ١٩٥٨ يعود إلى ثلاث اعتبارات وهي:

١. خشية الملك سعود من صحوة المد القومي التحرري التي تؤدي إلى مطالبة شعبية عربية لقيام الأنظمة الجمهورية في المنطقة، والتي تمثلت بشكل واضح بتزايد شعبية الرئيس جمال عبد الناصر بين العرب، الأمر الذي شكل نذير خطر يهدد الأنظمة الملكية في المنطقة.
٢. إن إثـارة الملـك سـعود سياسـة الحيـاد وعـدم الانضـمام للاتحـاد العربـي الهاشمي رغم إلحاح حكومة الاتحاد بذلك، تعود إلى خشيته من تقوية النفوذ الهاشمي وسيطرتهم على الاتحاد.
٣. لا يستبعد القول بـأن دبلوماسية الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كانـت وراء بلورة الموقف السعودي في حثها على عدم معاداة الاتحاد العربي الهاشمي لإدراكها (إي الولايات المتحدة الأمريكية) بان الاتحاد قد ادخل الأردن عمليا إلى حلف بغداد(٣).

---

(١) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية السعودية- الأردنية، ص٢٨٩-٢٩٠.

(٢) جهاد مجيد محي الدين، المصدر السابق، ص٣٤٥.

(٣) كانت الولايات المتحدة قد نصحت الكيان الصهيوني بعدم الاعتراض على الاتحاد العربي الهاشمي، لأنه سيحل مشاكل المنطقة من حيث توفر فرص العيش للأردنيين واللاجئين الفلسطينيين على حد سواء، وبذلك يمكن تحقيق المشروع الأمريكي الذي رفضه العراق في استخدام وادي الرافدين لحل مشكلة توطين اللاجئين، للتفاصيل ينظر: عبـد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية، ص٢٩٥-٢٩٦.

وكانت الحكومة السعودية قد أعلنت في مايس ١٩٥٨ على سحب قواتها في الأردن، تلك القوات التي دخلت الأردن بعد إحداث السويس عام ١٩٥٦، وشكر الملك حسين الملك سعود على مساعدته وأثنى على سلوك قواته إثناء إقامتها في بلاده، وقد حلت محلها في الرابع عشر منه قوات من الجيش العراقي كجزء من اتفاق الاتحاد العربي الهاشمي[١].

إما الرئيس جمال عبد الناصر وعلى الرغم من تقديمه برقية تهنئة للملك فيصل الثاني ملك العراق بقيام الاتحاد العربي الهاشمي، إلا انه شن حملة عنيفة ضد الاتحاد وضد العضو الجديد المحتمل إشراكه (السعودية) وكانت حملته ضد من اسماهم "أدوات الامبريالية" في العراق والأردن وأكد "إن اتحاد الدولتين هو اتحاد مزيف وان مصيره الفشل"[٢].

وعلى الرغم من طبيعة الموقف السعودي إلا إن قضية انضمامها بقيت قائمة في استراتيجية دولتي الاتحاد (الأردن والعراق) حتى قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ في العراق والتي قضت نهائيا عن الاتحاد[٣].

وهكذا كان الموقف السعودي موقفا محايدا نوعا ما بين الوحدة المصرية-السورية والاتحاد العربي الهاشمي فيما يخص مسألة الانضمام إليهما، بل إن الملك سعود قد وجد فيهما الفرصة المناسبة لتكريس استقلال بلاده، ولكنه كان متعاطفا إلى حد كبير مع الاتحاد العربي الهاشمي، وذلك بدليل رسالتي التهنئة المحررة بتوقيعه إلى الملكين الأردني والعراقي في السابع والعشرين من شباط ١٩٥٨، مقابل رفضه الاعتراف بالوحدة المصرية- السورية بدليل رسالة رئيس حكومته الأمير فيصل بن عبد العزيز إلى الرئيس جمال عبد الناصر في كانون الثاني من العام نفسه[٤].

---

(١) للتفاصيل ينظر عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ/١٠، ص٢٧٧.
(٢) عبد الأمير محسن جبار، المصدر السابق، ص٢٩٥.
(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ/١٠، ص٢٧٨.
(٤) عبد الأمير محسن جبار، العلاقات الأردنية – السعودية، ص٢٩٥.

المبحث الثالث

الموقفان الأردني والسعودي

من إعلان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية

أ. الموقف الأردني:

بينما كانت الولايات المتحدة تواصل جهودها لدعم الاتحاد العراقي الأردني ليكون حاجزا أمام الجمهورية العربية المتحدة، انهار هذا الاتحاد بعد خمسة أشهر من قيامه بعد تفجر ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ في العراق التي أدت إلى الإطاحة بالملكية وقيام الجمهورية العراقية والإعلان في اليوم التالي الانسحاب من الاتحاد وعد جميع قراراته باطلة وملغية(١).

إن قيام الثورة العراقية وخروج العراق من المعسكر الموالي للغرب أدى ذلك إلى انتكاسة كبيرة للسياسة الأمريكية في الوطن العربي ودول الجوار، ذلك إن العراق كان يعد أهم معقل للنفوذ الغربي في المنطقة وهذا ما أكده الرئيس إيزنهاور بقوله "إن العراق كان القطر الذي كنا نعول عليه كثيرا كقلعة للاستقرار والتقدم في المنطقة"(٢).

ولمعالجة مخاطر الثورة على المصالح الأمريكية في الوطن العربي وخشية من إن تؤدي تلك الثورة إلى تهديد الدول العربية الموالية للغرب مما قد يؤدي بالتالي إلى تصفية كاملة للنفوذ الغربي في تلك المنطقة، عقدت الإدارة الأمريكية منذ الساعات الأولى من صباح يوم الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ سلسلة من الاجتماعات ضمت كلاً من الرئيس إيزنهاور ووزير الخارجية جون فوستر دالاس وأعضاء مجلس الأمن القومي الأمريكي ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية لاتخاذ القرارات بشأن الخطوات التي ينبغي القيام بها لمواجهة الوضع الجديد في الوطن العربي(٣).

---

(١) للتعرف على كيفية قيام الثورة العراقية ينظر: محمد حسين الزبيدي، ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ في العراق، أسبابها ومقدماتها وتنظيمات الضباط الأحرار فيها، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٣، ص٤٣٧.

(٢)فواز جرجس،السياسة الأمريكية والعرب، كيف تصنع ومن يصنعها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص١٦٣.

(٣) إيزنهاور، المصدر السابق، ص١١١.

وخلال هذه الاجتماعات قدم ألن دالاس مدير وكالة المخابرات المركزية تقاريره إلى الإدارة الأمريكية التي تحوي على أخر المستجدات في العراق بعد قيام الثورة، موضحا فيها إلى إن الثورة العراقية قامت من قبل عناصر موالية لعبد الناصر وبتشجيع من السوفيت، وحذر ألن دالاس من إن الثورة قد تؤدي إلى ردود أفعال تعرض للخطر بقاء الأنظمة العربية الموالية للغرب والمصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة(١).

وفي الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأمريكية تواصل اجتماعاتها لبحث الوضع في العراق، كان الملك حسين هو الأخر قد عقد اجتماعا طارئا لمجلس الوزراء لمناقشة الأوضاع الجديدة في العراق، وقد اقترح مجلس الوزراء على الملك حسين في الاجتماع مقاومة النظام الجديد في العراق والعمل على إرسال قوات أردنية إلى العراق للقضاء على الثورة وإعادة النظام السابق إلى الحكم إلا إن الملك حسين أبدى تخوفه مؤكدا إن الجيش الأردني سوف لن يكون متحمسا في مساعدته على تنفيذ هذه العملية(٢).

قيام الثورة في العراق انعكس سلباً على الأوضاع الداخلية في الأردن والتي عانت من تدهور كبير في أوضاعها الاقتصادية لاسيما بعد قيام العراق بقطع الإمدادات النفطية وغلق الحدود بين البلدين(٣).

ولمواجهة هذا الوضع وجه الملك حسين نداءه إلى الولايات المتحدة التي كانت مصادرها النفطية في المنطقة لا حدود لها، إذ قام الملك حسين بمقابلة توماس رأيت القائم بالإعمال الأمريكي في عمان ورجاه إن تقوم الحكومة الأمريكية ببذل جهودها من اجل مساعدته في التخلص من هذه الأزمة(٤)، وعلى الفور لبت الولايات المتحدة نداء الملك حسين حيث قامت الطائرات الأمريكية المرابطة في قاعدة الظهران بنقل النفط من السعودية إلى العاصمة الأردنية عمان.

وما كاد الملك حسين ينتهي من هذه الأزمة حتى واجهته أزمة ثانية تمثلت بالتأييد الكبير الذي أبداه الشعب الأردني تجاه قيام الثورة في العراق، فما إن وصلت إخبار قيام الثورة حتى انطلقت التظاهرات الكبيرة في المدن الأردنية معبرة عن تأييدها الكامل والمطلق لقيام الثورة، كما رحب بها الجيش الأردني وقام عدد كبير

---

(1) C.I.A. Rescarch Report, The Middle East 1964-1980 Report by central intelligence agency, office of current intelligence film No1 July 1958, P.203;

كذلك ينظر: فواز جرجيس، المصدر السابق، ص٥١.

(٢) الملك الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٤٤؛ Hussein, OP.Cit, P.163.

(3) Benjamin Shawadran (Hussein between Kasim and Naser July, 1958- December 1960) Middle Eastern Affairs, Washington, VOL.11,1960, P.332.

(4) Hussein. OP.Cit, P.166; Nyrop, Arab hand book, P.31.

من ضباطه بإرسال برقيات التهنئة إلى مجلس السيادة أعلنوا فيها تأييدهم التام للثورة، كما قاموا وعلى نطاق واسع بتوزيع مناشير بين الوحدات العسكرية ومعسكرات التدريب تحث الجنود على الالتحام مع الشعب لإنقاذ الوطن من الحكم الظالم والوقوف بوجه محاولات جعل الجيش ادات لضرب الشعب وقمع الشعور الوطني في البلاد(١).

اثأر التأييد الشعبي للثورة العراقية مخاوف الملك حسين الذي كان يعتقد إن هناك مؤامرات داخل بلاده تحرض عليها الجمهورية العربية المتحدة تهدف إلى قيام ثورة شعبية تعمل على الإطاحة به على غرار الثورة في العراق(٢).

لذلك سارع الملك حسين إلى الاستنجاد بالحكومتين الأمريكية والبريطانية، حيث قام بإرسال رسائل مستعجلة إلى كل من (هارولد ماكميلان) Micmealan رئيس الوزراء البريطاني والى الرئيس الأمريكي إيزنهاور داعيا إياهم إلى ضرورة التدخل العسكري وإرسال قواتهم إلى المنطقة(٣).

والحقيقة إن الولايات المتحدة كانت قد عقدت العزم على إن من الضروري القيام بعمل قوي تستطيع من خلاله منع انتقال تأثيرات الثورة العراقية على البلدان الموالية لها، فخلال اجتماع موسع لمجلس الأمن القومي الأمريكي قال الرئيس إيزنهاور لأعضاء المجلس "يجب علينا إن نعمل أو إن نخرج من الشرق الأوسط كليا..." (٤)، وكانت الآراء متفقة داخل الحكومة الأمريكية بان على الولايات المتحدة إن تعطي دعما معنويا لأصدقائها في المنطقة بإثبات وجودها عسكريا وان عدم التدخل سيشكل خطرا على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة(٥).

وعند استعراض نتائج عدم القيام بعمل في المنطقة العربية رأى مجلس الأمن القومي الأمريكي إذ ذلك سوف يؤدي إلى هيمنة عبد الناصر على المنطقة كلها مما قد يعرض المصالح والقواعد الأمريكية إلى الخطر المباشر وبالتالي فان الاعتماد على تعهدات الولايات المتحدة سيكون موضع شك في العالم بأسره(٦).

وتبعا لذلك قررت الولايات المتحدة التدخل عسكريا للحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها في الوطن العربي ودول الجوار، وفي إطار التنسيق العسكري

---

(١) خالد بلال صالح، دور العراق والأردن في السياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٧٩، ص٤٠٧.

(٢) الملك الحسين بن طلال، المصدر السابق، ص١٤٥.

(3) Peter Snow,Hussein ,Abibliography, London, 1961,P125.

(٤) فواز جرجيس، النظام الإقليمي العربي، ص١٦٨.

(٥) فواز جرجيس، النظام الإقليمي العربي، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٦) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٥٨، مركز الدراسات العربية، بيروت، ص١٦٢.

المشترك بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية أنزلت الولايات المتحدة في الخامس من تموز ١٩٥٨ قوة من مشاة البحرية في لبنان لحماية نظام كميل شمعون، في حين أنزلت بريطانيا قواتها العسكرية في الأردن في السابع عشر من تموز ١٩٥٨[١].

ومن الجدير بالملاحظة إن الولايات المتحدة قد ساهمت مساهمة فاعلة في تسهيل عملية الإنزال البريطاني في الأردن وذلك من خلال قيام الحكومة الأمريكية بإجراء اتصالاتها مع المسؤولين الصهاينة لأخذ موافقاتهم بالسماح للقوات البريطانية استخدام مجالهم الجوي للتدخل في الأردن، وقد عبر الكيان الصهيوني عن تأييده لهذه العملية وأعلن بأنه سيتحرك عسكريا هو الأخر إذا ما تعرضت حياة الملك حسين إلى الخطر[٢].

وقد اثأر التدخل الأمريكي والبريطاني في المنطقة العربية ردود أفعال سلبية، حيث اتهم العراق بريطانيا بان إنزال قواتها في الأردن ما هو إلا مقدمة لعملية غزو للعراق تستهدف استنزاف ثروته الوطنية[٣]، كما ندد عبد الناصر والاتحاد السوفيتي بالتدخل الأمريكي وعداه عملا عدوانيا من إعمال الحرب ووعدت مصر ثوار العراق بمساعدتهم ضد إي هجوم خارجي، وهدد الرئيس السوفيتي خروشوف الرئيس إيزنهاور من مغبة الهجوم على العراق وأشعره ضمنا إن إي هجوم على العراق سوف يؤدي إلى صراع عالمي[٤].

وبعد الإجراءات العسكرية التي اتخذتها الولايات المتحدة وبريطانيا لمواجهة مخاطر الثورة العراقية، شرعت الدولتان في السابع عشر من تموز ١٩٥٨ إلى إجراء مباحثات مشتركة في واشنطن للاتفاق على صيغة موحدة للتعامل مع العراق للحيلولة دون وقوعه في دائرة سيطرة الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تعد مصدر تهديد للمصالح الغربية في الوطن العربي ودول الجوار[٥].

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومتان الأمريكية والبريطانية تواصلان عقد اجتماعاتهما المشتركة، تلقت وزارة خارجية البلدين في الثامن عشر من تموز ١٩٥٨ تقارير تشير إلى إن الملك حسين قد قرر التدخل عسكريا للقضاء على الثورة في

---

(1) Richard, P.Stebbins, The United States In the World Affairs, 1959 Published for the council on foreign Relation, New york 1960, P.217;
د.ع.و، ملف العالم العربي، المملكة الأردنية الهاشمية، و١٣٠٣/٢/١ الأردن سياسة خارجية.

(2) Eizenhower, OP.Cit, P.277.

(٣) خالدة بلال صالح، المصدر السابق، ص٤٠٧.

(٤) مصطفى، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٥) مؤيد إبراهيم الونداوي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، بغداد، ١٩٩٠، ص٨٧.

العراق وانه يطلب ضمانات من الحكومتين الأمريكية والبريطانية تؤكد التزام كلا الدولتين بتقديم مساعدات عسكرية له في تنفيذ هذه العملية[١].

وتشير التقارير إلى إن أهم العوامل التي شجعت الملك حسين على اتخاذ قراره هذا هو علمه بوجود قوات عراقية في قاعدة الحبانية قد تفاجأت بوقوع الإحداث في بغداد، فقام الملك حسين بإرسال برقيات إلى تلك القوات أعلمهم بأنه قد أصبح رئيسا للاتحاد العراقي الأردني وانه يدعوهم إلى العمل على الإطاحة بنظام الثورة في بغداد[٢].

إلا إن الولايات المتحدة وقفت ضد طموحات الملك حسين في تنفيذه هذه العملية، ففي الحادي والعشرين من تموز ١٩٥٨ سلم توماس رأيت القائم بالإعمال الأمريكي في الأردن مذكرة إلى الحكومة الأردنية تحتوي على رد حكومته على طلب الملك حسين حيث أكدت الحكومة الأمريكية في هذه المذكرة معارضتها التامة لأي تدخل عسكري في العراق وأكدت له إن الوضع في العراق أصبح ابعد من نطاق السيطرة عليه وان إي تدخل عسكري في العراق سيؤدي إلى تحرك سوفيتي مضاد مما قد يولد مضاعفات عسكرية وسياسية غير مضمونة النتائج[٣].

والحقيقة إن النتائج غير المضمونة لم تكن السبب الوحيد وراء رفض الولايات المتحدة لأي تدخل عسكري ضد العراق، وإنما كان هناك سبب أخر وهو رغبة الولايات المتحدة في الانفتاح على النظام الجمهوري في العراق، لا سيما بعد إن أعلنت الحكومة العراقية الجديدة سياستها القائمة على الإيفاء بالتزاماتها مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، وإنها ليست لديها أية نية في الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة لأنها ترغب في إتباع سياسة مستقلة من دون إن يكون لأي طرف خارجي تأثير فيها.

دفعت هذه السياسة الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في موقفها من النظام في العراق خاصة بعد إن أعلن قادته رغبتهم في التعاون مع مختلف دول العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، ولان مايهم الولايات المتحدة هو الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وما دام النظام الجديد في العراق لا يشكل خطرا على هذه المصالح فليس هناك مايبرر عدم التعاون معه وعليه أعلنت الولايات المتحدة اعترافها بالنظام الجمهوري في العراق في الثاني من أب ١٩٥٨ بعد إن سبقتها في ذلك بريطانيا[٤].

---

(١) وليد محمد سعيد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، دراسة معتمدة على الوثائق السرية البريطانية لعام ١٩٥٨، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٩، ص٣٥؛ Nyrop. OP.Cit, P.31.

(٢) الاعظمي، المصدر السابق، ص٣٥؛ الونداوي، المصدر السابق، ص٢٧-٢٨.

(٣) وليد محمد سعيد الاعظمي، المصدر السابق، ص٦٠.

(٤) مؤيد إبراهيم الونداوي، المصدر السابق، ص١٥٨.

وبعد إن شعرت الولايات المتحدة إن الأمور تجري لصالحها في كل من العراق ولبنان[١]، قامت في الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٨ بسحب قواتها العسكرية من لبنان، وفي أوائل تشرين الثاني ١٩٥٨ أتم البريطانيون انسحابهم من الأراضي الأردنية[٢].

على إن الولايات المتحدة لم تغادر المنطقة العربية إلا بعد إن أعطت ضمانات للملك حسين بالمحافظة على نظام حكمه، حيث أوفدت بعثة عسكرية تتألف من ٩ ضباط برئاسة الجنرال ريتشارد روسين للوقوف على احتياجات الأردن المالية والعسكرية التي شهدت تدهورا كبيرا بعد قيام الثورة العراقية[٣].

ويبدو إن الموقف البريطاني-الأمريكي الداعم للأردن، يعود لسببين رئيسين الأول: خشيتهما من تسرب رياح الثورة العراقية إلى الأقطار العربية التي تتمركز مصالحهما وبخاصة السعودية التي تحوي على اكبر مخزون نفطي يعتمد عليه الغرب، والثاني:خشيتهما من هذه الصحوة العربية واحتمالات تهديدها لإسرائيل إذا ما انتقلت للأردن والسعودية.

إما النظام الجمهوري في العراق فقد عد الانزالين البريطاني والأمريكي في الأردن مقدمة واضحة لغزو الأراضي العراقية، إلا إن رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم تلقى تطمينات من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بواسطة سفاراتهما في بغداد بأنهما لاينويان التدخل في شؤون العراق الداخلية، وقد أكد رئيس الوزراء من جانبه إن حكومته تحترم تعهدات العراق للدول الاجنبية، بما في ذلك الاتفاقات النفطية، كما تعهد لهما بدفع التعويضات عن الإضرار التي لحقت بالأملاك والمؤسسات الأجنبية، وقد سلمت وزارة الخارجية العراقية مضمون ذلك في الثامن عشر من تموز ١٩٥٨ إلى جميع البعثات الدبلوماسية في بغداد، مؤكدة في مذكرتها إن ماحدث كان عبارة عن حركة داخلية استهدفت إنقاذ العراق من مساوئ الحكم الفاسد والرجعية[٤].

---

(١) انتهت الأزمة اللبنانية في أواخر تموز ١٩٥٨ بعد انتخاب اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني رئيسا للجمهورية اللبنانية بدعم من قبل الولايات المتحدة، ينظر: جرجيس، المصدر السابق، ص١٧٠-١٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٧٥.

(٣) ومن الجدير بالذكر إن الولايات المتحدة الأمريكية قبل انسحابها من لبنان حولت فرض مشروع قرار على مجلس الأمن يقضي بتشكيل قوة دولية لحماية النظام السياسي في الأردن والأنظمة الأخرى الموالية لها في المنطقة، إلا إن القرار لم يحظ بتأييد باقي أعضاء المجلس. ينظر: إخبار اليوم (جريدة)، القاهرة،العدد٧١٨، السنة الرابعة عشر، ٩ آب ١٩٥٨.

(٤) جهاد مجيد محي الدين، المصدر السابق، ص٣٤٩.

وفي العشرين من تموز ١٩٥٨ قررت الحكومة الأردنية إنهاء العلاقات السياسية التي كانت قائمة بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بالنظر لاعتراف الأخيرة رسميا بالجمهورية العراقية، التي عدت قيامها عملا باطلا على اعتبار دولة الاتحاد لازالت قائمة برئاسة الملك حسين[١].

لا شك إن هذا الأمر تطور إلى إحداث وتطورات شهدتها الأردن، كان من أبرزها انفجار القنبلتين وسط العاصمة عمان في التاسع والعشرين من تموز ١٩٥٨ وكذلك في الثاني من آب من العام نفسه، وقد قيل في حينها إن القنبلتين وصلتا إلى سوريا وان ضباط مؤيدين إلى الجمهورية العربية المتحدة في سوريا يقفون خلف هذه الانفجاريات، بعد إلقاء القبض على إفراد المجموعة التي قامت بتفجيرهما وهم (نادية السلطي وخطيبها اسطفان واحمد محمود إبراهيم ورفاقهم) [٢].

وعلى اثر ذلك قدم الأردن شكوى إلى الأمم المتحدة في الثامن من آب من العام نفسه اتهم فيها الجمهورية العربية المتحدة بتدبير هذه الانفجاريات،وقد تم عقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع عشر منه والقي فيها عبد المنعم الرفاعي رئيس الوفد الأردني خطابا أوضح فيه أسباب الشكوى وقدم الوثائق التي تثبت دور الجمهورية العربية المتحدة في زعزعة الاستقرار في الأردن وكذلك مالحق بها من إضرار في الأرواح والأموال، فضلا عن الإضرار الاقتصادية الناجمة عن غلق سوريا حدودها مع الأردن[٣].

وقد بادرت الجمهورية العربية المتحدة بعد يومين من تقديم الأردن شكواه إلى فتح الحدود التي ظلت مغلقة منذ الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، وكان لهذه الخطوة وقعا طيبا على الوفود العربية في الأمم المتحدة فقد وجدوا فيها مبادرة ايجابية لتقريب وجهات النظر بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة، وقد تبنت الأمم المتحدة في الحادي والعشرين من آب من العام نفسه مشروع قرار دعا الدول المجاورة للأردن ولبنان إلى الالتزام بالمحافظة على استقلال الدولتين المذكورتين، وعدم التدخل في شؤونهما الداخلية فور انسحاب القوات الأجنبية (البريطانية والأمريكية) منها[٤].

وقد تم إقرار المشروع مع تكليف الأمين العام همرشولد بالأشراف على متابعة تنفيذه، والعمل على فتح مكتب الأمم المتحدة في الأردن، وهكذا تم افتتاح مكتب الأمم المتحدة والذي تولى أدارته سبينيللي مندوبا عن همرشولد في أواخر شهر أيلول من عام ١٩٥٨[٥].

---

(١) سليمان موسى، تاريخ الأردن١٩٥٨١٩٩٦،(د.ط)،عمان،١٩٩٦، جـ/٢، ص١٩.
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٧-٢٨.
(٤) سليمان موسى، تاريخ الأردن، جـ/٢، المصدر السابق، ص٢٨.
(٥) مجموعة خطب الملك حسين، جـ/١،المصدر السابق، ص٥٠٨.

ب. الموقف السعودي:

إما السعودية التي كانت محايدة فقد أصبحت تخشى مصر، ويتضح الأمر من رفضها مساعدة الأردن حتى في مرور الطائرات الأمريكية التي تنقل الوقود إلى الأردن لفك الحصار عنه، ويشير الملك حسين إلى الموقف السعودي بأسى بالغ بقوله "أصدقاؤنا في العربية السعودية الذين كان يتوقف عليهم مصيرنا قد رفضوا السماح للطائرات الأمريكية التي تنقل النفط من الخليج، بالتحليق فوق أراضيهم في حين انه كان الطريق الممكن الوحيد"، وأردف قائلا "كان بعض المستشارين في العربية السعودية يعتقدون بان الأردن يعيش ساعاته الأخيرة، فلم يرغبوا إن يستفزوا عبد الناصر"(١).

والحقيقة لم يقف السعوديون عند رفضهم السماح للطائرات الأمريكية المحملة بالوقود فحسب، بل أنهم رفضوا عودة الطائرات الموجودة في الخليج حتى وان كانت فارغة، وحاول الملك حسين الاتصال بالملك سعود على عجل للوقوف على حقيقة الموقف السعودي المفاجئ، ويصف لنا الملك حسين تلك الحالة قائلا "احتجت إلى ثلاث ساعات لإيصال ندائي، إذ كانت الاتصالات الهاتفية مع هذه البلاد (السعودية) في غاية الصعوبة... وسمعت بعد قليل صوت الملك سعود في الطرف الأخر للخط، لم استطع إن أتمالك نفسي، وعندما سألته لماذا يقابلني عربي بالرفض اعتذر وقال "لو كنت مطلعا على هذه التفاصيل لكنت تصرفت بشكل أخر، إما ألان فقد فات الوقت لان الحكومة قد سبق لها إن اتخذت قرارها"، وأردف الملك حسين قائلا "قلت في نفسي ما أسخف هذا العذر وأجبته"إنني لن أنسى ماحييت هذا الرفض الذي تواجه به بلادي وشعبي في لحظة حاسمة نجاهد فيها للإبقاء على حياتنا"(٢). وهذا بلا شك يزيدنا توكيدا بان السعوديين لم يترفعوا عن أحقادهم الأسرية والسياسة التقليدية اتجاه الأسرة الهاشمية فأرادوا، إن جاز التعبير، انهيارها في الأردن كما انهارت في العراق.

ولاشك إن الثورة العراقية قد هزت الكيان السعودي، وجعلته يميل إلى جانب الجمهورية العربية المتحدة وقاية من خطر الثورة عليه، ويتضح ذلك من حديث رئيس دائرة الاستخبارات الأمريكية (CIA) ألن دالاس مع زعماء الكونجرس، إذ قال "بأن الملك سعود سارع إلى استدعاء السفير الأمريكي في جدة وابلغه بوجوب تدخل حلف بغداد ضد الثورة العراقية" وإلا فما فائدة هذه الأحلاف" بل انه هدد بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة في حالة تخلي أمريكا وبريطانيا عن العراق

---

(١) الملك الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٥٢-١٥٦.
(٢) المصدر نفسه، ص١٤٧-١٤٨.

والأردن، وأشار بان في حالة عدم قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بعمل جدي لحماية العراق والأردن، فأنهما سينتهيان كقوى مؤثرة في الشرق الأوسط"[١].

وهكذا نلحظ حالة التناقض في المواقف السعودية، الأمر الذي دفعنا إلى القول بأنها ترغب بالقضاء على حكم الأسرة الهاشمية في العراق والأردن، ولكن لاتريد ذلك عن طريق الثورة، لأنها تهدد كيانهم وتقلق ضمان مستقبلهم السياسي، أو بتعبير أخر إن بقاء الهاشميين في الحكم أهون وقعا على آل سعود من نبأ الثورة في إي منهما، وأخيرا يمكننا القول بان مسار العلاقات الأردنية-السعودية متى ما كان هناك توافق في المصالح بينهما، ولكن عندما حدث للأسرة الهاشمية في العراق ما يناقض ذلك (ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨) تغيرت الأمور رأسا على عقب، وذلك راجع إلى إن التقارب بينهما قد بنى على المصلحة ومتطلبات الموقف السياسي المتوافق وحماية عروشهم، بعيدا عن الذية الخالصة اتجاه قضايا الأمة العربية في التحرر القومي.

(١) حول نص حديث ألن دالاس رئيس دائرة الاستخبارات الأمريكية (CIA) ينظر:
Deelassified documents, Department of state, Library of the congress (Washington) D.C.B. riefing Notes by Allen W.Dulles Meeting., at the white House, Whith congressioual Leaders. 14th July, 1958.

المبحث الرابع

الوساطة السعودية في قضية احتجاز الدبلوماسيين والعسكريين العراقيين في الأردن

أقدمت السلطات الأردنية فور إعلان نبأ الثورة في العراق الى احتجاز الدبلوماسيين والعسكريين العراقيين في الأردن، لكي يتم تبادلهم مع من كان من الأردنيين في بغداد من الوزراء والدبلوماسيين والضباط الأردنيين، فضلا عن طائرة الملك حسين وسيارات نقل النفط الأردنية البالغ عددها (٤٦) صهريجا وكانت الحكومة الأردنية قد منحت السفير العراقي في عمان اللواء الركن بهاء الدين نوري اللجوء السياسي في عمان بناء على طلبه كما طلب الملحق الثقافي الأردني إبراهيم صلاح والسكرتير الخاص للسفير سليم الشاويش والقائم بالإعمال بدري الملقي اللجوء السياسي للعراق ومنحوا ذلك وقد كلفت الحكومة العراقية السفارة الهندية في عمان بالقيام بإعمال السفارة العراقية والعمل على إعادة المحتجزين العراقيين هناك(١).

إما وزارة الخارجية الأردنية فقد كلفت السفارة السعودية بالقيام بإعمال السفارة الأردنية والتوسط لحل قضية المحتجزين، وقد أوضحت الخارجية الأردنية الجانب السعودي المتوسط عدم ممانعتها إزاء المحتجزين العراقيين بشرط إعادة كافة الأردنيين الراغبين وطائرة الملك وسيارات نقل النفط، وقد أيد الجانب العراقي ذلك باستثناء خلوصي الخيري عد سياسيا وليس موظفا وان التحقيق يجري معه لعلاقته مع بعض المسؤولين، كما أوضح الجانب العراقي إن سيارات نقل النفط وطائرة الملك تخضع لحسابات مالية، وذلك لاستحواذ الأردن على أموال عراقية نتيجة حجزه على موجودات بنك الرافدين العراقي في عمان وموظفيه(٢).

وكان اللواء صادق الشرع الملحق العسكري الأردني في العراق الذي كان قد دخل المستشفى نتيجة إصابته بجروح، وحجز في معسكر الرشيد حفاظا على راحته كان أول العائدين إلى عمان من المحتجزين في الثاني والعشرين من تموز ١٩٥٨، وانه قد أرسل رسالة إلى عبد الكريم قاسم من المعسكر أعطاه فيها كلمة ثقة انه

---

(١) إبراهيم خليل حسين،العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩،بيت الحكمة، بغداد، جـ/١، ص١٥٩.

(٢) قحطان احمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية ١٩٥٨-١٩٦٣، (د.ط)، بغداد، ١٩٨٥، ص٣٣١.

سيسعى لعودة المحتجزين العراقيين حال وصوله عمان، عندئذ سمح له بالعودة إلى بلاده بناء على وساطة سعودية[١].

وفي الثامن والعشرين من تموز ١٩٥٨ تم توصل الطرفين إلى إعادة المحجوزين ومجموعهم (٧٥) ضابطا وجنديا من الجانبين مع إعادة طائرة الملك وسيارات نقل النفط، فقد بقي بالعراق كل من خلوصي الخيري الذي تتبع اسمه ضمن قائمة المدنيين الذين سيحاكمون إمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة مقابل (٥) ضباط عراقيين في الأردن[٢]،وفي الثامن والعشرين من أب من العام نفسه تمت إعادة هؤلاء، وعدول الحكومة الأردنية عن تجميد بنك الرافدين في عمان، حيث تم في مثل هذا اليوم عودة فرحان شبيلات السفير الأردني في العراق، كما عاد في اليوم نفسه فخري طاهر القائم بالإعمال العراقي في عمان. وفي السادس عشر من أيلول من العام نفسه أبلغت وزارة الخارجية العراقية بتوقف إعمال سفارتها في عمان وقنصليتها في القدس[٣].

وأخيرا إن تردي العلاقات بين البلدين وتبادل الحملات الإذاعية والصحفية بينهما، لم يمنع مجلس الوزراء العراقي من إصدار بيان جاء فيه" إن الجمهورية العراقية ستدافع عن الأردن ضد إي اعتداء إسرائيلي، لان العراق يرتبط مع الأردن بروابط قومية كما ترتبط معه الجامعة العربية". ووزع هذا البيان على ممثلي دول العالم لاشك إن هذا قرار يعد ردا على التهديدات الصهيونية باحتلال الضفة الغربية في حالة سقوط النظام الملكي في الأردن، وكانت محاولة من جانب الدول الغربية التي أرادت وضع العراق والجمهورية العربية المتحدة كدولتين مقررتين إمام خيارين هما إما إبقاء النظام الملكي في الأردن، أو سيطرة الكيان الصهيوني على الضفة الغربية، ومن البديهي إن يرجح الرأي الأول[٤]. وعلى أية حال لقد بقيت العلاقات الأردنية-العراقية مقطوعة والحملات الإذاعية تتصاعد بين البلدين وازدادت بعد حركة الشواف في الموصل عام ١٩٥٩، انسياقا مع المظاهرات التي خرجت في دمشق وعمان استنكارا لإعدام ضباطها، وقد دعت إذاعة عمان إلى قلب نظام الحكم القائم في العراق، مما زاد حدتها لجوء الطيار الملازم عبود سالم حسن إلى دمشق ثم إلى عمان في آذار عام ١٩٦٠ والذي عينته فيما بعد الحكومة الأردنية ملحقا عسكريا لها في أنقرة، كما إن الصحف العراقية قد أثارت وجود ديون عراقية على الأردن

---

(١) إبراهيم خليل حسين، المصدر السابق، ص١٦٠.

(٢) وهم العميد الركن احمد محمد يحيى والعقيد الركن عبد الجبار شنشل والعقيد الركن أديب عبد الرحمن والرائد عبد العزيز السامرائي والملازم الأول مزهر جواد، ينظر، المصدر نفسه، ص١٦٢.

(٣) قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٣١.

(٤)قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٣٢.

عن كميات النفط التي تم إرسالها إليه، والتي تبلغ (٣٢٢) إلف دينار، وان الحكومة العراقية استردت مبلغ (١٢٢) إلف دينار عن طريق الكفالات المصرفية، وتعمل على استرداد مبلغ (٥٢) إلف دينار من البنك المصري وهو احد البنوك الكفيلة، وان باقي المبلغ سوف يسترد بالطرق القانونية[١].

لقد تعامل الملك حسين بواقعية مع تطورات الإحداث السياسية في العراق وفضل الإجراء الدبلوماسي على العسكري في معالجة الأمور، في محاولة مقنعة لتهدئة الخواطر الأردنية، ولعل ذلك يتضح من قوله "نحن لسنا شعبا تواقا إلى فرض نفسه على الآخرين، فإذا كان شعب العراق قد صمم على اختيار أسلوب أخر لحياته فله إن يتدبر أمره بنفسه"[٢].

لاشك إن هذا الأسلوب الدبلوماسي الذي اتسمت به سياسة الأردن الخارجية في هذه المرحلة يعكس مدى الضغوط التي تعرضت لها على الصعيدين المحلي والعربي، فقد ظهرت في هذه المرحلة دعوات من بعض الوزراء الأردنيين تقضي بضرورة اتخاذ رد عسكري حاسم ضد الثائرين في الشطر الأخر من الاتحاد العربي، بناء على ما جاء في ميثاق الاتحاد نفسه، إلا إن الملك حسين أجابهم بتساؤلات واقعية وهي :ماذا يمكن إنقاذه؟ فالملك وإفراد أسرته قد قتلوا أولا، ولم يكن الأمر معروفا كيف جرت الأمور في العراق ثانيا، لذلك لايمكن إرسال قوات إلى العراق، وإذا تم إرسال قوات إلى العراق فيجب إن تكون ضد (الثائرين) وليس ضد الشعب العراق"[٣].

كما إن الأردن في هذه المرحلة واجهت ضغوطا عربية تمثلت بنشاط الجمهورية العربية المتحدة من اجل الإطاحة بالنظام الأردني، وذلك ما صرح به الملك حسين علنا في خطابه الذي ألقاه في الأمم المتحدة بقوله "إن النشاطات العدائية التي تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة ضد الأردن وصلت إلى حد يحملنا على الاعتقاد بان هدف شقيقتنا العربية هو القضاء عليها عندما سمحت للمارقين

(١) قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٣٢.
(٢) الملك الحسين ين طلال، مهنتي كملك، ص١٤٤.
(٣) الملك الحسين ين طلال، مهنتي كملك، ص١٤٥.

المحكومين الفارين من عندنا بالقيام بإعمال هدامة ضدنا وأكد إن إغلاق الحدود السورية كان سعيا وراء تدمير اقتصادنا"[١].

وبهذا اكتفى الملك حسين بالأسلوب الدبلوماسي لمواجهة الإحداث القاسية التي وقعت عليه والتي وصفها بقوله "كان بالتأكيد إحدى اقسي الصدمات التي كان علي إن أتحملها"[٢]. ذلك يتضح من قرار الأردن في العشرين من تموز عام ١٩٥٨ بإنهاء العلاقات الدبلوماسية مع العراق واعتبار مشروع الاتحاد العربي مع العراق لاغيا' وبالتالي إغلاق الحدود مع العراق[٣].

(١) سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، (د.ط)،عمان،١٩٥٩ ، جـ/٢ ، ص٤٥.
(٢) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٤٣.
(٣) سليمان موسى، تاريخ الأردن، جـ/٢، المصدر السابق، ص٦٩٢.

المبحث الخامس

دور بريطانيا في المحافظة على العرش الأردني وموقف السعودية منهُ

التي تعرض النظام الأردني إلى تهديدات، وبرز الحرص البريطاني لمساعدته على مواجهتها هذه التحدي، وكانت قد طلبت المساعدة العسكرية من الحكومة البريطانية، ودعمت طلبها هذا بقرار من مجلس الأمن الأردني في السادس عشر من تموز ١٩٥٨[١].

وفي غضون ساعات قليلة جاء الرد البريطاني بالإيجاب على الطلب الأردني، إذ حاولت الحكومة البريطانية في موقفها هذا تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: الحفاظ على استقرار النظام الأردني السياسي، ورد الاعتبار لسمعة بريطانيا في العالم العربي[٢]، هذا بالإضافة إلى رغبتها في الحيلولة دون وصول المد الثوري العراقي إلى الأردن، وبخاصة مع وجود عبد الناصر، ومنع إسرائيل من تنفيذ تهديدها باحتلال الضفة الغربية في حال سقط نظام الحكم في عمان، أو اتحاد الأردن بشكل ما مع مصر أو سوريا[٣].

اعتبر الوصول السريع للواء المظلي البريطاني إلى الأردن عام ١٩٥٨ الترجمة العملية للحرص البريطاني هذا، والذي ترتب عليه استعادة الملك حسين معنوياته، وإحباط محاولة عبد الناصر نسف العرش الأردني، وهو ما أكده المندوب البريطاني في مجلس الأمن إثناء جلسته التي عقدت من اجل هذه الغاية حيث قال "إن وجود القوات البريطانية في الأردن هو لمساعدة الملك والحكومة، وللمحافظة على استقلال ووحدة الأراضي الإقليمية، وان الوجود البريطاني لايشكل إي تهديد لأي بلد أخر، وكانت السعودية قد أيدت الخطوة الأردنية حسب ماتذكر الوثائق البريطانية[٤].

---

(١) حازم زكي نسيبة، تاريخ الأردن السياسي المعاصر مابين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧، منشورات لجنة تاريخ الأردن،سلسلة كتب المطالعة، عمان، لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٠، ص٥٤.

(٢) انتوني ناتينغ، ناصر، ص٢٦٨-٢٦٩؛ صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص١٦٤.

(٣) ك.م.وور هاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني، مراجعة محمد سامي عاشور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٥، ص٩٨.

(٤) ينظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٥٨/٨/١٧: Priestiand,ed, VOL.10, P.667, Prem 11/2380.

شكل الوجود العسكري البريطاني في الأردن مواجهة أخرى من مواجهات عبد الناصر مع غريمته في المنطقة بريطانيا، والذي استخدمه عبد الناصر خير استخدام لتأكيد صحة دعايته ضد النظام الأردني بأنه عميل للغرب وبريطانيا، وهو ما أدركته بريطانيا تماما، فعملت على تفاديه بشكل سريع حيث يشير السفير البريطاني الى ذلك بقوله "إن من مصلحة عبد الناصر وحده إن تبقى قواتنا في الأردن، ووجودهم كان الورقة الدعائية الرابحة في يده، لذا يجب حرمانه منها في اقرب وقت ممكن، وان نثبت بشكل عملي بأن الأردن قادر على البقاء بعد انسحاب قواتنا، وهذا سوف يكون ضربة مباشرة وخطيرة لعبد الناصر"، وتشير الوثائق البريطانية أيضا إن السعودية كانت تحذر بريطانيا من خطورة تصاعد شعبية، عبد الناصر في المنطقة(١).

ولعل في هذا القول ما يظهر بان الأردن كان حلبة من حلبات صراع النفوذ الناصري-البريطاني، والذي تجلى في أوضح صورة إبان أزمة عام ١٩٥٨، لذا كانت الحكومة البريطانية حريصة عند انسحاب قواتها من الأردن على إن لايبدو هذا الانسحاب بأنه قد جاء بضغط من عبد الناصر، إذ كانت ترى إن جعل الانسحاب مشروطا بسلوك عبد الناصر، يعني إن الحكومة البريطانية تعطيه حقا ضمنيا للتدخل في شؤون الأردن الداخلية، إذ كان عبد الناصر قد اشترط لسير النفط عبر سوريا إن يتم سحب القوات البريطانية من الأردن(٢).

وفي محاولة تقيمية من السفير البريطاني في عمان لما استطاعت حكومته تحقيقه جراء تدخلها في الأردن أشار الى إن "الأردن كان يمكن إن يكون ناصريا أو قاسميا أو شيئا من كليهما، ولكننا نجحنا في الحفاظ عليه وعلى العالم العربي وعلى نظام يكون مناصرا للغرب وفي الوقت ذاته قبولا في بلده، وقد أثبتنا من خلال التطورات الأخيرة في العالم العربي، إننا كنا على صواب بإصرارنا على استعادة أصدقائنا"(٣).

وكان موقف الحكومة البريطانية من الجمهورية العربية المتحدة تتنازعه الرغبة في القضاء عليها من جانب، والخشية على المصالح البريطانية في المنطقة والتي تحتم ضرورة الاستقرار في الشرق الأوسط من جانب أخر، لذا اضطرت الحكومة البريطانية الى عدم إظهار عدائها الصريح لقيام الوحدة المصرية-السورية،

---

(١) ينظر البرقية الموجهة من عمان الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٩: Priestiand,ed, VOL.10, P.704, Prem 11/2381

(٢) ينظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية الأمريكية الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٧ و ١٩٥٨/٩/٢٨: Priestiand,ed, VOL.10, P.730, Prem 11/2380

(3) Annual Review for 1958, 22/1/1959, in:Priestland ed, Ibid, VOL.11.P.228, F.O,371/142100.

وكذلك حاولت إن تحد من ردود الأفعال الأردنية العنيفة على تحرشات وعداء الجمهورية العربية المتحدة بالأردن.

ومن الأمثلة على محاولة الحكومة البريطانية كبح اندفاع العداء الأردني للجمهورية العربية المتحدة، الحرب الإعلامية التي شنتها إذاعة صوت العرب على الأردن[١] وردت عليها الإذاعة الأردنية بالمثل، والتي بلغت من الخطورة بحيث حالت دون سحب القوات البريطانية من الأردن، إذ رفض المندوب البريطاني في الأمم المتحدة الاستجابة لمثل هذا الطلب متسائلا عن كيفية القيام بهذا الانسحاب دون إن تتوقف الحملة الإعلامية ورفع الحصار المفروض على الأردن[٢].

كما اضطرت الحرب الإعلامية هذه الملك حسين الى اللجوء الى الحكومة البريطانية، والطلب منها العمل على إبرام اتفاقية دولية يتعهد فيها عبد الناصر بعدم القيام بأية دعاية إعلامية معادية، أو شن إي اعتداء عسكري ضد إي دولة من الدول[٣].

وبالرغم من هذا كله فقد اتخذت الحكومة البريطانية باستمرار موقف المتحفظ- بل والغاضب أحيانا- من رد الإعلام الأردني بالمثل على الدعاية المصرية، فعندما هاجم الملك حسين عبد الناصر في مقابلة له مع صحافي أمريكي في السابع والعشرين من أيار ١٩٥٩ اثأر ذلك غضب الحكومة البريطانية، وأوعزت الى سفيرها في عمان لتنبيه الملك حسين بأن عدم الرد على تهجمات عبد الناصر، والاكتفاء بالصمت حيال ذلك يعتبر نوعا من الترفع عن هذه الأمور، وقد برر الملك حسين موقفه هذا بأن المقابلة لم تكن للنشر، وبأنه سيكون أكثر حرصا في المستقبل حيال هذا الموضوع[٤].

كما حاولت الحكومة البريطانية التأثير على رئيس الوزراء هزاع المجالي – بعد تشكيله الوزارة في أيار ١٩٥٩- وإقناعه بضرورة إنهاء الحملات الإعلامية المعادية للجمهورية المتحدة، وهو ماسعى المجالي الى تحقيقه، والعمل على البدء بعلاقات دبلوماسية مع الجمهورية المتحدة ليكون بداية تعايش سلمي مع عبد الناصر، ولكن جهود المجالي باءت بالفشل ولم يسلم من هجمة إعلامية شعواء، وبالرغم من

---

(١) الحسين بن طلال، مهذتي كملك، ص١٦٦؛ Michael Field, Inside the Arab World, London:John Murray, 1994, P.56.

(٢) ينظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية الأمريكية الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٥٨/١/٣٠: Priestiand,ed, Ibid,VOL.11,P76,F.O.371/134017

(٣) ينظر البرقية الموجهة من عمان الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ١٩٥٨/٧/٢٥ Ibid,VOL.11.P.183, F.O.371/134034.:

(٤) ينظر البرقية الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ١٩٥٩/٥/٣٠: Ibid,VOL.11.P.282, F.O.371/142107.

ذلك فقد وجه السفير البريطاني اللوم الى الأردن بسبب إذاعته الموجهة إلى الرأي العام في سوريا، الأمر الذي يشكل قضية حساسة ومهمة لعبد الناصر(١).

وفي محاولة من السفير البريطاني لتشجيع الأردن على عدم الرد بالمثل على الإعلام المصري، أشاد بالصبر وتمالك النفس الذي تمارسه الصحافة والإذاعة الأردنية في ما يتعلق بالحملات الإعلامية، وكان الملك حسين قد أكد للسفير البريطاني بأنه أو عز بضرورة الرد على الهجوم المصري، على إن يكون ذلك باعتدال وبدون سوقية وتجريح(٢).

وقد سعى السفير البريطاني لدى الحكومة الأردنية لتمارس الأخيرة توجيها ورقابة مشددة على الإذاعة الأردنية، وذلك للحد من نشاط وصفي التل مدير التوجيه الوطني، والذي اتهمه السفير البريطاني بعدائه الشديد لعبد الناصر، وكان وصفي التل قد تعهد بأن لاتكون هناك هدنة بين الإذاعة الأردنية وإذاعة صوت العرب مادام هو –إي التل- مسؤولا عن الإذاعة(٣).

واجهت الحكومة البريطانية تحديا جديدا في موقفها من الجمهورية العربية المتحدة وعلاقة ذلك بالأردن من خلال حادثة تفجير مبنى رئاسة الوزراء الأردني في التاسع والعشرين من آب ١٩٦٠، والذي راح ضحيته رئيس الوزراء هزاع المجالي واثنا عشر قتيلا وواحد وأربعون جريحا، وقد أشارت التحقيقات إلى تورط عبد الناصر وعبد الحميد السراج في التخطيط لهذا الحادث(٤).

وعلى الفور أعلنت الحكومة السعودية استنكارها لحادث اغتيال رئيس الوزراء هزاع المجالي وعدت ذلك جريمة وانتهاكا للسيادة الأردنية، وقد بعث الملك السعودي ببرقية مواساة للملك حسين مؤكدا موقف المملكة بجانب الأردن في هذه الظروف الحرجة(٥).

وقد اتسم الموقف البريطاني حيال هذا الحادث بالتعاطف الشديد مع الأردن، فأدانت الحكومة البريطانية حادثة الاغتيال، منددة بأساليب عبد الناصر المتمثلة بالاغتيالات، ووصفت عبد الناصر بالسفاح الذي لايمكن إن يستغرب منه شيء

---

(١) ينظر البرقية الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ١٩٥٩/١٠/١٢:.Ibid,VOL.11.P.749, F.O.371/151650

(2) Ibid, VOL.11, P.447, F.O.371/151050, Records of Meeting between Secretary of state and King Hussein,11/10/1959.

(٣) ينظر البرقية الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ١٩٥٩/٦/١٠:.Ibid,VOL.11.P.398, F.O.371/142110

(٤) يقول الملك حسين في مذكراته "وبسرعة سمع صوت العرب من القاهرة، يذيع بلهجة تتسم بالعدوانية والاستخفاف والغيظ نبأ مقتل "عميل الاستعمار" وسيتلوه مقتل آخرين، ينظرالملك الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٦٨.

(٥) جريدة المنار، ١٩٦٠/٨/٣١.

بخصوص جرائمه في الأردن. وكان السفير البريطاني قد ابرق الى لندن لاتخاذ الاحتياطات اللازمة في حال نجاح عبد الناصر في إسقاط النظام الأردني، مع تأكيد السفير ضرورة منح الأردنيين مساعدات جديدة، وتقديم النصيحة لهم في مجال الحماية الأمنية(١).

كما بعث رئيس الوزراء انتوني ناتنج ببرقية إلى الملك حسين أعرب فيها عن تعاطفه مع الأردن بخصوص مايمر به من أزمة، مبديا إعجابه الشديد وجرأة الملك حسين. كما بعث وزير الخارجية البريطاني ببرقية تعزية الى زميله الأردني(٢).

وتتضح خطورة اغتيال المجالي وأثرها الكبير على الأردن والمنطقة بشكل عام، من خلال تقرير السفير البريطاني الذي يصف ذلك بقوله "إنني في غاية الاضطراب، ففي الأزمات السابقة كنت على ثقة من إن الأمور ستنتهي بشكل جيد، ولكن ألان-ولأول مرة- فأنني في الحقيقة ارتجف، فالأردن تم استفزازه بشكل عميق بمقتل هزاع المجالي، وأي عمل سيقوم به الأردنيون بعد ذلك سيكونون محقين فيه تماما"(٣).

وبالرغم من التأثر البريطاني الشديد بحادثة الاغتيال، لكن الحكومة البريطانية حرصت على ضمان عدم اللجوء الى إي إجراء عسكري من قبل الأردن للرد على الحادث، وهو ما أكده رئيس الوزراء البريطاني في برقية للملك حسين، كما أكد ضرورة استشارة الأردن للحكومة البريطانية قبل اتخاذه إي موقف بهذا الصدد(٤).

كما ناشد رئيس الوزراء البريطاني الملك حسين باسم الصداقة التي تربط البلدين والاحترام الشخصي الذي يكنه له عدم الاستمرار او دعم إي مخاطرة، مؤكدا إن الأردن سيكون هو الخاسر الوحيد وسيفقد احترام الرأي العام العالمي(٥).

وبالرغم من تأكيد السفير البريطاني قبول الملك حسين لهذه النصيحة، عقد اجتماع لأعضاء الحكومة وقال لهم "أيها السادة من الأمور الأساسية تشكيل حكومة في اقرب وقت، لم يكن من السهل استبدال رجل كهزاع قضوا على هزاع، فأصابونا إصابة بالغة، عنيفة في أعماقنا، ولكنهم لم يقضوا على الأردن، فعلينا إن نواصل أداء رسالة هزاع المجالي، ورعاية لمصلحة هذا البلد وخيره، ولسوف نثأر لأنفسنا من

---

(١) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/٨/٣٠: Priestiand,ed, Ibid,VOL.11,664,F.O.371/151044

(٢) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/٩/١٠: Priestiand,ed, Ibid,VOL.11,703,F.O.371/151046

(٣) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/٩/٩: Priestiand,ed, Ibid,VOL.11,695,F.O.371/151046

(٤) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/٩/١٠: Ibid,VOL.11,666,F.O.371/151044

(٥) الملك الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٦٩.

هذه الاهانة ومن جريمة القتل هذه، ولكننا بانتظار ذلك، سوف نعمل بمزيد من العزم والتصميم، لإنقاذ بلادنا من الأيدي المجرمة التي تنوي تدميرها، لقد فقدنا رجلا من كبار رجال الدولة، ولكن حتى إثناء المحن والشدائد يجد المرء أحيانا بعض العزاء، كالذي يتيح ألان إن أخاطبكم انتم الذي صان الله حياتكم"(١).

لقد بلغت العلاقات بين الأردن والجمهورية المتحدة درجة كبيرة من التوتر، بحيث ظهرت بوادر تدخل عسكري أردني في سوريا، إذ يبدو إن هذا التوجه لدى الحكومة الأردنية كان مستندا الى معلومات لديها تؤكد ان هناك جماعات داخل الجيش السوري اتفقت على طرد عبد الناصر من سوريا وكانت هذه الجماعات تتلقى دعما اقتصاديا ومعنويا من السعودية(٢).

أثارت هذه التحركات حفيظة السفير البريطاني عندما اعلمه الملك حسين بها، مشيرا الى إن تدخل الجيش الأردني في سوريا سيكون كارثة، وسوف تجبره الأمم المتحدة على سحب قواته، مايضعف موقف أصدقاء الأردن هناك فلا يستطيعون مساعدته، الأمر الذي قد يؤدي الى انهيار النظام الأردني، كما أكد السفير البريطاني حرص حكومته على الوقوف الى جانب الأردن في الشدة والرخاء بدليل استجابتها لندائه عام ١٩٥٨، ولكنها ألان- وإذا ماتدخل الجيش الأردني ضد سوريا- فسيكون الوضع مختلفا تماما، ولايمكن إن تقدم المساعدة للأردن، كما أكد السفير إن حكومته ستمنع أعضاء بعثة التدريب البريطانية من المشاركة في اي اعتداء، وعلى ضوء أقوال السفير هذه تعهد الملك حسين بأن يكون حذرا، وان يعلم الحكومة البريطانية مسبقا بأي عمل يتخذه ضد الجمهورية العربية المتحدة(٣).

وإزاء عدم التزام الملك حسين بما تعهد به من عدم التدخل عسكريا في سوريا، وظهور بوادر لدى الحكومة الأردنية للإقدام على هذه الخطوة، أرسلت الحكومة البريطانية بتعليماتها الى سفارتها لسحب بعثة التدريب البريطانية الموجودة في الأردن، للحيلولة دون مشاركتها في اي رد فعل عسكري ضد سوريا، كما لجأ السفير البريطاني الى التشكيك في قدرة الطيران الأردني والذي كان عبارة عن سربين فقط لايمكن للأردن من خلالهما إن يحقق إي نجاح يذكر(٤).

ومن جانبه حاول الملك حسين استغلال حادثة اغتيال رئيس وزرائه لاستثارة مخاوف الدول الغربية-وخصوصا أمريكا وبريطانيا- وكسبهم الى جانبه في صراعه

---

(١) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٧٠.

(٢) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/٩/٩: Ibid,VOL.11,695,F.O.371/151046

(٣) الملك الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٧٠.

(٤) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/٩/٩: Ibid,VOL.11,705,F.O.371/151044

مع الجمهورية العربية المتحدة، وذلك عندما أشار في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث من تشرين الأول ١٩٦٠ إلى إن الجمهورية المتحدة تشكل عامل إزعاج وتهديد للسلام في الشرق الأوسط، كما اتهم الملك حسين عبد الناصر بالتآمر للقضاء على حكمه باستخدام أساليب مماثلة لتلك المستخدمة لدى الاتحاد السوفيتي(١)، فقد قال الملك حسين في كلمته "واني لاشعر بأن من واجبي إن اشرح التوتر القائم بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة في نطاق المشاكل العالمية المتعددة التي تواجه الجمعية العامة... لقد تعرض الأردن لإعمال تخريبية وضغط خارجي متنوع زاد حتى وصل الى حد يحملنا على الاعتقاد بأن هدفه القضاء علينا... وكانت الجمعية العامة في جلستها الثانية غير العادية التي عقدتها في الحادي والعشرين من شهر آب ١٩٥٨ قد أقرت المشروع العربي الذي تعهدت به الجمهورية العربية المتحدة إن توقف حملته علينا، لكن هذه التعهدات لم تحترم لسوء الحظ، فلقد استأنفت الجمهورية العربية المتحدة حملاتها وتحريضتها للإطاحة بحكومتنا واغتيال القادة في بلادنا... إن نزاعنا مع الجمهورية العربية المتحدة يعود تاريخه الى اليوم الذي أعلنت فيه استنكاري لنمو الخطر الشيوعي وتزايده في العالم العربي... ولو أتيح للجمهورية العربية المتحدة النجاح في ذلك بوصفها دولة محايدة أو بوصفها حليفة للشيوعية فأن النتيجة ستكون القضاء التام على الأهداف السياسية للأمة العربية...".

وكانت الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية السعودية في جلسة الجمعية العامة الثالثة غير العادية نفسها قد اقتربت كثيرا من كلمة الملك حسين من ناحية الهجوم على الخطر الشيوعي في المنطقة مؤكدا "إن الخطر الشيوعي يزداد يوما بعد يوم في العالم العربي ويتوجب على العرب الوقوف صفا واحدا لمقاومته لأنه يشكل تهديدا للعروبة وللإسلام"(٢).

وكانت قضية التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط تشكل هاجسا للدول الغربية آنذاك، فجاء تركيز الملك حسين على هذه القضية معززا للمخاوف الغربية، ولعل في إشارة السفير البريطاني في معرض رده على قول الملك حسين –بوجود تحركات في سوريا لطرد عبد الناصر منها- دليل على هذه المخاوف، حيث أجاب السفير بشكل متشنج "انه يجب طرد الشيوعيين وليس نظام عبد الناصر"(٣).

وفي محاولة من الحكومة البريطانية لتهدئة الملك حسين، اعلمه وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني- في اللقاء الذي تم في لندن في الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٦٠- بالمساعي التي تبذلها بريطانيا مع عبد الناصر لتحسين العلاقات مع

---

(١) الحسين بن طلال، تاريخ الأردن، جـ/٢، ص٤٦.
(٢) جريدة المنار، ١٩٦٠/٨/٢٤.
(٣) الملك الحسين بن طلال، مهنتي كملك،ص١٩٢.

الأردن، وذلك إثناء الاجتماعين اللذين أجراهما رئيس الوزراء البريطاني ووزير الدولة مع عبد الناصر في نيويورك، معربا للوزير البريطاني عن أمله في إن يؤدي ذلك الى الوصول الى ترتيبات مع عبد الناصر لتبادل السفراء بين الأردن والجمهورية المتحدة، ولاسيما إن عبد الناصر قد أعرب لرئيس الوزراء البريطاني عن رغبته في إن يخيم السلام على علاقاته مع الأردن(١).

وكان وزير الدولة البريطاني قد ابدي سعادته بتوجه الملك حسين الجديد نحو الاهتمام بالمشاكل المالية والإدارية في بلاده، ونبذ التفكير في معركته السياسية مع الجمهورية المتحدة، حاثا السفير البريطاني في عمان على تشجيع استمرار توجه الملك حسين هذا، ومساعدته من خلال إيجاد بعض الحلول لهذه المشاكل(٢).

وبشكل عام يبدو إن الأداء البريطاني إثناء الأزمة التي أعقبت الاغتيال لم يكن مرضيا للحكومة الأردنية، التي توقعت دعما ماديا ومعنويا من حليفتها السابقة وصديقتها الحالية، ولكنها لم تجد سوى الوعود والتهدئة، وقد سبب مثل هذا الموقف الإحباط للملك حسين-وهو ما أكده للسفير البريطاني- إذ أشار إلى ذلك بقوله "إن أفضل أصدقاء الأردن قد هجروه في وقت الحاجة إليهم، وانه شخصيا تأثر كثيرا لمنع الحكومة البريطانية للبعثة التدريبية في الأردن من المشاركة في إي هجوم على سوريا"(٣).

حاول الأردن تحسين العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة، حيث ظهرت بوادر هذا التحسن مع انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بغداد في الثالث من كانون الثاني ١٩٦١، إذ اعتبرت صحيفة الغارديان اللندنية إن مجرد انعقاد هذا المؤتمر يشكل بحد ذاته رمزا لتهدئة الخلافات بين البلدين، كما رحبت صحيفة التايمز اللندنية من جانبها بانعقاد المؤتمر ومانجم عنه من تقارب بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة(٤).

حيث بعث الملك حسين برسالة الى عبد الناصر في الثالث والعشرين من شباط ١٩٦١ والتي أعرب فيها عن رغبته في إعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين قائلا فيها "إن الروح الصادقة أملتها عليه، وان الأمة العربية ليست ملكا للحسين ولا بجمال" وحث على إعادة العلاقات الطبيعية بين بلديهما وإنهاء الحملات الدعائية التي

---

(1) Ibid, VOL.11, P.749, F.O.371/151050, Records of Meeting between Secretary of state and King Hussein,11/10/1960.

(٢) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٧: Ibid,VOL.11,766,F.O.371/15104

(٣) ينظر الوثيقة الموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية من عمان بتاريخ ١٩٦٠/٩/٩: Ibid,VOL.11,705,F.O.371/151044

(٤) سليمان موسى، تاريخ الأردن، ج٢، ص٤٢.

استمرت أكثر من ثلاث سنوات وفي الثالث عشر من آذار من العام نفسه أجاب الرئيس جمال عبد الناصر برسالة ودية تتجاوب مع رغبة الملك حسين في الالتقاء على صعيد المحبة بدل الجفاء[1].

(١) المصدر نفسه، ص٤٦.

المبحث السادس

الموقفان الأردني والسعودي من الانفصال السوري عن مصر في ٢٨ أيلول ١٩٦١

إن الوحدة المصرية- السورية استمرت حتى يوم الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩٦١، عندما قامت مجموعة من ضباط الجيش السوري بانقلاب عسكري، أدى إلى انفصال القطرين (مصر وسوريا) عن بعضهما، بعد ثلاث سنوات وثمانية أشهر من الوحدة الاندماجية[١].

إما الانفصال فقد جاء نتيجة أخطاء كثيرة تراكمت مع مضي الزمن كان هناك شعور السوريين إن الوحدة جعلتهم تحت الحكم المصري وليس شركاء فيه، وأفقدتهم الكثير مما كانوا يتمتعون به من حريات قبلها[٢].

ولعل من بين الإجراءات التي تركت بصماتها الواضحة على السوريين، هو إن حكومة الوحدة لم ينل منها السوريون سوى ثلاثة مقاعد من أصل ١٤ مقعدا، مثلها صبري العسلي وأكرم الحوراني نائبان للرئيس، وصلاح الدين البيطار وزيرا للدولة،

---

(١) إن فكرة الانفصال قد اختمرت لدى أمين سر القيادة العسكرية للجيش العربي السوري المقدم عبد الكريم النحلاوي، بحكم منصبه معاونا لرئيس إدارة شؤون الضباط، الذي حاول استغلال منصبه للاتصال بعدد من مؤيديه من الضباط ونقلهم الى وحدات عسكرية ذات أهمية إستراتيجية وسياسية في تنفيذ خطط الانقلاب والذي خطط له سوية مع رفاقه من الضباط السوريين، وكانت الخطة تقضي باحتلال مباني الإذاعة والتلفزيون والهاتف ومنزل المشير عبد الحكيم عامر في دمشق، وكذلك احتلال القيادة العامة للقوات المسلحة ثم الدخول الى مبنى رئاسة الأركان العامة وفرض شروط التصحيح كما أطلق عليها عبد الكريم النحلاوي ومما ساعد على تنفيذ خطة الانقلاب استقالة المقدم عبد الحميد السراج من منصبه يوم السادس والعشرين من أيلول ١٩٦١، الأمر الذي هيأ للانقلابيين الفرصة المناسبة، لتنفيذ مهمتهم، وبالفعل فقد أذيع في صبيحة يوم الثامن والعشرين من أيلول من العام نفسه بلاغ عسكري من إذاعة دمشق باسم (القيادة الثورية العليا للقوات المسلحة) تعلن بقيام الجيش بحركة انقلابية، ومعلنا انفصال سوريا عن مصر، للتفاصيل ينظر: محمد رشيد الراوي، التطورات السياسية في سوريا ١٩٥٨-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب،جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص١٣٠-١٣٥؛ غسان محمد رشاد حداد، من تاريخ سوريا المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦، أوراق شامية، عمان، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية،٢٠٠١، ص١٥٠-١٥٥.

(٢) سليمان موسى، تاريخ الأردن، ج٢، المصدر السابق، ص٤٨.

ولم تكن مهمات هؤلاء واضحة، بل كانوا تحت تصرف الرئيس جمال عبد الناصر ليس أكثر، وحظي المصريون بالحقائب الوزارية المهمة[١].

كما إن وزير الحربية المشير عبد الحكيم عامر قد اتخذ سلسلة من الإجراءات العسكرية ابتدأها بتصفية (مجلس القيادة العسكرية السورية) على اعتبار إن وزارة الحربية في دولة الوحدة هي وزارة مركزية واحدة للإقليمين. وبحجة وحدة الجيش عملياً، وتوحيد القيادة العليا ورئاسة الأركان لجيش الجمهورية العربية المتحدة، اصدر المشير عبد الحكيم عامر جملة من التغييرات والتعيينات الجديدة في المؤسسة العسكرية السورية، ولاسيما بعد حل المجلس العسكري السوري، وتكليف بعض أعضائه بوظائف مدنية[٢].

خلال سنوات الوحدة (١٩٥٨-١٩٦١) فقد سرح أكثر من (١١٠٠) ضابط سوري ونقل بحدود (٥٠٠٠) ضابط سوري الى الجيش الثاني في مصر، ونقل حوالي (٢٣٠٠) ضابط مصري الى الجيش الأول السوري[٣] كل ذلك اثأر ردود فعل سيئة لدى المؤسسة العسكرية السورية مما دفع بعض ضباطها الى إعلان الانقلاب في صباح يوم الثامن والعشرين من أيلول ١٩٦١ وبالتالي إعلان الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة[٤].

---

(١) تشكلت الحكومة من نواب الرئيس أكرم الحوراني وصبري العسلي وعبد اللطيف البغدادي والمشير عبد الحكيم عامر حسين الذي تولى أيضا حقيبة الحربية، والوزراء زكريا محي الدين وزير الدين وكمال الدين حسين وزير التعليم وفتحي رضوان وزير الإرشاد القومي ومحمود فوزي وزير الخارجية، وصلاح الدين البيطار وزير الدولة، واحمد حسين الباقوري وزير الأوقاف وعلي صبري وزيرا لشؤون الجمهورية وعزمي صدقي وزير الصناعة وفتحي رزق نائبا لوزير الحربية، ينظر: الجمهورية العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، العدد/٨، ١٩٥٨، ص٢١.

(٢) تمثلت إجراءات المشير عبد الحكيم عامر بنقله الى القاهرة كل من المقدم عبد الغني قنوت والمقدم احمد جنيدي والمقدم حسين جدة وكان الثلاثة من القوى الوطنية اليسارية العاملة في التشكيلات المدرعة، وعين اللواء عفيف البزري قائداً للجيش الأول السوري كونه أقدم الضباط رتبة، وعين الضابط المصري العميد عبد المحسن أبو النور معاونا لقائد الجيش الأول السوري، كما عين الضباط المصريين في رئاسة الأركان منهم العميد احمد وكي عبد الحميد الذي أسندت إليه شعبة التنظيم والإدارة، وتولى العقيد احمد ألديري شعبة العمليات والمقدم جادو عز الدين قيادة الجبهة السورية (الجهة الجنوبية) والمقدم طعمة العودة الله قائدا لسلاح المدرعات، والمقدم جاسم علوان قائدا للواء المشاة والمقدم جمال الصوفي قائدا لسلاح البحرية السورية، كما عين العميد احمد علوي أمين سر الأركان والمقدم نواب سعيد معاونا لرئيس شعبة الإمداد والتموين، للتفاصيل ينظر: صلاح نصر، المصدر السابق، ص١٤٠-١٤١؛ احمد عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة، دمشق، ١٩٦٣، ص١٣٠-١٣٤.

(٣) محمد رشيد الراوي، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٤) مذكرات محمود رياض، المصدر السابق، جـ/١، ص٢٤.

وعلى الفور اجري الملك حسين اتصالا مع قادة الانقلاب في اليوم نفسه معلنا استعداد بلاده للاعتراف بالنظام الجديد في سوريا وتقديم المساعدة لهم، الأمر الذي اثأر ترحيب قادة الانقلاب بالموقف الأردني، ولكن اقتصرت مطالبهم من الملك حسين على سحب القوات الأردنية المتمركزة على الحدود بين البلدين، والتي وضعها الأردن في حالة تأهب تحسبا لأي تطور قد يقود الى تدخل عسكري مصري في سوريا، وقد تعهد الملك حسين بتنفيذ ذلك الطلب(١).

سارعت الحكومة الأردنية إلى الاعتراف بالجمهورية السورية في التاسع والعشرين من أيلول ١٩٦١ وبعث رئيس الوزراء الأردني ببرقية تهنئة الى رئيس الوزراء السوري مأمون الكزيري، ضمنها اعتراف الحكومة الأردنية بالنظام الجديد في سوريا، كما أيدت الحكومة الأردنية طلب الحكومة السورية لدى الجامعة العربية باستعادة مقعدها في الجامعة(٢).

إما الملك حسين فقد أكد موقف بلاده الرسمي في تصريح له "انه من المخطأ إن يوصف مأتم في سوريا العربية بأنه نكسة للوحدة العربية، اذ انه كان في الواقع خطوة الى الإمام نحو تحقيق الوحدة الصحيحة المنبثقة من الرغبة الحقيقية وعلى أساس المساواة بين الدول العربية"(٣).

وردا على سرعة الأردن في الاعتراف بالحكم الجديد في سوريا، أعلنت الحكومة المصرية في الثالث من تشرين الأول ١٩٦١ قطع علاقاتها الدبلوماسية بالأردن(٤) وتعليقا على هذه الخطوة قال رئيس الوزراء الأردني "بأن مثل هذا القرار لم يكن مفاجئا، بل كان متوقعا منذ اللحظة التي اعترفنا فيها بالجمهورية العربية السورية(٥).

وفي المقابل شنت صحيفة الأهرام حملة على الملك حسين في افتتاحيتها في الثامن من تشرين الأول ١٩٦١ قالت "إن الهدف الخفي لزيارة الملك حسين الى لندن كان لضمان دعم حكومة جلالتها المفتوح للأردن والسعودية وسوريا في موقفهم المعادي لمصر، فالملك كان ينوي القيام بالزيارة مباشرة بعد الانقلاب، ولكن الحكومة البريطانية نصحته بالتريث"(٦).

---

(1) Priestland.ed. Records of Jordon 1919-1965, VOL.12, P.467; F.O.371/158788.

(٢) فلسطين(جريدة) ،١٩٦١/٩/٣٠؛ الدفاع، ١٩٦١/٩/٣٠.

(٣) فلسطين(جريدة)، ١٩٦١/١٠/٤؛ الدفاع ١٩٦١/١٠/٤.

(٤) كان الرئيس عبد الناصر قد صرح في التاسع والعشرين من أيلول بأن مصر ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع كل دولة تعترف بالنظام الجديد في سوريا، ينظر: مجموعة خطب وتصريحات وبيانات جمال عبد الناصر، القاهرة، وزارة الإعلام، د.ت، القسم٣، ص٥٤٢.

(٥) الدفاع(جريدة)، ١٩٦١/١٠/٤.

(٦) الأهرام (جريدة)، ١٩٦١/١١/٨.

أثارت تلك الاتهامات وزير الخارجية البريطاني فرد قائلا "إن المصريين يعتقدون إن كل الأيادي من حولهم ضدهم، وبخاصة المملكة المتحدة التي تعمل من خلال حليفها الملك حسين على تجميع الدول في المنطقة ضد الجمهورية المتحدة، مبديا خشيته من إن يدفع هذا الاعتقاد بعبد الناصر الى اتخاذ قرارات خطيرة كإعادة علاقاته مع السوفيات، الأمر الذي يعني ليس التورط فقط في استيراد أسلحة روسية، بل وإقامة علاقات وثيقة وتعاون قوي في السياسات الخارجية بين البلدين، بالإضافة إلى تغير موقف عبد الناصر من الشيوعية في بلاده"(١).

ويبدو إن الحكومة البريطانية كانت حريصة على ضمان عدم قيام الحكومة الأردنية بأية مبادرة قد يكون لها أثارها السلبية على المنطقة ككل، وعلى علاقات الأردن مع مصر وسوريا بشكل خاص الأمر الذي سيؤثر أيضا على علاقاتها مع بريطانيا، إذ اعتبرت إي تشجيع لمغامرات الملك حسين الخارجية هو بمثابة انتكاسة للمصالح والاهتمامات الغربية، وان أفضل عمل بهذا الشأن هو تركيز الأردن على الشؤون الداخلية، وتجنب الصراع العربي الداخلي لان ذلك يضر بالمصالح البريطانية في الدول العربية(٢).

لذا عندما سارع الأردن إلى الاعتراف بالحكم الجديد في سوريا، خشيت الحكومة البريطانية إن تؤدي هذه الخطوة الى قطع علاقاته الدبلوماسية مع الجمهورية المتحدة، وبالتالي يدفع هذا بعبد الناصر لإتباع وسائل انتقامية أخرى، كإعادة الحرب الباردة بين الأردن والجمهورية المتحدة، الأمر الذي يضر بالسياسة البريطانية في الإبقاء على علاقات صداقة مع كل الدول العربية، هذا بالإضافة إلى إن عبد الناصر إن لم يستطيع إثارة مشاكل حقيقية لبريطانيا في الشرق الأوسط فأنه ربما يتصرف بعداء اكبر تجاهها في المجال العالمي(٣).

ومن هذا المنطلق ثارت مخاوف بريطانيا من تحرك الجيش الأردني إلى سوريا، وبخاصة بعد تصريح الملك بدعمه غير المحدود للنظام الجديد، وإصراره على اعتقاده بان السوريين آنذاك كانوا ضعافا جدا، وان المصريين سيتدخلون لإفشال الانقلاب وإعادة الأمر إلى ما كانت عليه، لذا فان على الأردن إن يقوم بأي شيء للحيلولة دون نجاح المصريين بذلك، وقد عمل السفير البريطاني على ثني الملك حسين عن موقفه هذا من خلال إظهار استنكار حكومته لأي تدخل عسكري أردني في سوريا وتأكيد ضرورة استشارة الحكومة البريطانية قبل إي قرار نهائي يتخذ بهذا

---

(١) ينظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية الى عمان بتاريخ١٩٦١/١٠/٤:
Priestland.ed. Records of Jordon 1919-1965, VOL.12, P.467; F.O.371/158788, October1961..

(2) Priestland. Ed. Ibid, VOL12, P.420; F.O.371/157524, October1961.

(٣) ينظر البرقية الموجهة من عمان الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦١/١٠/١: Ibid. VOL.13,P443,F.O.371/158788.

الشأن[١].وهكذا يبدو واضحا إن الموقف الأردني كان مندفعا باتجاه نصرة ومساندة الانقلابيين السوريين.

إما المملكة العربية السعودية فقد كانت أول دولة (سواء أكانت عربية أو أجنبية) أعلنت اعترافها بحكومة الانفصال، ومما يثير الدهشة إن الاعتراف السعودي قد وصل الى دمشق، وتم الإعلان عنه قبل تشكيل حكومة الانفصال في دمشق[٢].

ويصف الكاتب المصري محمد حسنين هيكل مشاعر الملك سعود فور سماعه نبأ الانفصال بقوله "إن الملك سعود، حينما ابلغوه بنبأ بدء الانقلاب قام ورقص بالسيف طربا وسعادة، ثم عين الذي جاءه بالنبأ وهو عبد الله بلخير وزيرا في الوزارة باعتباره حامل البشرى" ويستمر هيكل بقوله "في الوقت الذي أبدى فيه معظم الدول العربية اهتمامهم بما جرى، معربين عن أسفهم للصدع الذي أصيبت به الأمة العربية" [٣].

إما مايثير أسى تطابق تلك المواقف من تحطيم الوحدة المصرية-السورية فإذا كان الموقف الصهيوني له مايبرره من توجيه ضربة للوحدة وللرئيس جمال عبد الناصر بوصفه الزعيم العربي الرافض للسياسة الاستعمارية والصهيونية في المنطقة، فان الموقف السعودي لايعبر إلا عن الدور التآمري لضرب مراكز النهوض في المنطقة العربية.

وقد أشارت جريدة الإخبار المصرية" إن الملك سعود إثناء تواجده في الولايات المتحدة الأمريكية قد طلب من الحكومة الأمريكية الإيعاز لشركة الارامكو النفطية العاملة في السعودية بضرورة تقديم المساعدات المالية لحكومة الانفصال" إلا انه رأى ضرورة إن يتم الاتصال بتلك الحكومة عبر وسائل أخرى عبر السفارة السعودية في دمشق[٤].

---

(١) المصدر نفسه ١٩٦١/١٢/٢٦: Ibid. VOL,12,P.465, F.O.371/157532.

(٢) أمين هويدي، حروب عبد الناصر، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٠٧.

(٣) وكان رد فعل رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بن جوريون فيصفها أيضا هيكل بقوله "إن ابن جوريون عندما سمع الانفصال نهض من فراشه، وامسك زوجته وراح يرقص معها في غرفة النوم، وهو يقول هذا اسعد يوم في حياتي، انه لا يقل أهمية عن إنشاء دولة إسرائيل، وقدمت مدام بن جوريون الإفطار لزوجها ولشدة سعادته حمل معها الإطباق وذهب إلى المطبخ يغسل الإطباق وهو يغني ثم خرج الى مكتبه، ودعا مجلس الوزراء للانعقاد فورا، وحضر الوزراء، وأمر مدير مكتبه بإحضار زجاجات الشمبانيا... ورفع بن جوريون كأسه وشرب نخب سقوط عبد الناصر ثم نخب سقوط الجمهورية العربية المتحدة، ثم نخب سقوط القومية العربية، ثم غنى مع الوزراء النشيد الوطني الإسرائيلي .ينظر: محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا، ص٤٧- ٥١ .

(٤) الإخبار(جريدة)، القاهرة، ٢٨ أيلول ١٩٦١.

وفي الوقت نفسه كشفت الجريدة ذاتها عن خطة أعدتها الولايات المتحدة واطلعت الملك سعود عليها مفادها إن الولايات المتحدة قد أعدت خطة لمواجهة رد الفعل المصري المحتمل تجاه سوريا بعد انفصالها وتنص على "إن تقوم القوات الأردنية والتركية والعراقية باحتلال سوريا، بحجة حمايتها، في الوقت نفسه، تزحف إسرائيل عبر سيناء وتحتل قناة السويس، وتشترط لانسحابها فرض الصلح مع العرب، ويكون أمام الرئيس عبد الناصر، إما القبول بمشروع إسرائيل والصلح وفي ذلك القضاء عليه عربيا، أو الرفض وفي ذلك القضاء على الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها"[1].

وعلى أية حال فان الموقف الأردني والسعودي من الانفصال كان موقفا مباركا للحركة الانقلابية في سوريا ومؤيدا لانفصالها عن مصر، وذلك ما يعكس مدى التأثير الغربي على موقف البلدين من جهة، وخشيتهما من تأثير الصحوة القومية الوحدوية على مناصبهما من جهة ثانية.

(١) نقلا عن المصدر نفسه، القاهرة، ٢٩ أيلول ١٩٦١.

الفصل الثالث

أزمة الكويت وثورة اليمن في مسار العلاقات الأردنية -السعودية ١٩٦١ -١٩٦٤

المبحث الاول: الموقفان الاردني والسعودي من ازمة الحدود العراقية – الكويتية ١٩٦١

- دوافع الازمة العراقية - الكويتية عام ١٩٦١

اولا: موقف السعودية:

ثانيا: موقف الاردن

المبحث الثاني: اثر ثورة اليمن ١٩٦٢ في العلاقات الاردنية -السعودية

اولا: اعلان الثورة اليمنية والموقفان الاردني-السعودي منها

ثانيا: معاهدة الدفاع المشترك الاردني-السعودي

ثالثا: اثر لجوء الطيارين السعوديين والاردنيين الى مصر في العلاقات الاردنية-السعودية

المبحث الأول

الموقفان الأردني والسعودي من أزمة الحدود العراقية – الكويتية ١٩٦١

- دوافع الأزمة العراقية - الكويتية عام ١٩٦١

تعود علاقة الكويت بالعراق تاريخيا إلى كون الكويت رسميا جزءا من الدولة العثمانية، وتابعة لولاية البصرة، وكانت الدولة العثمانية تعدها جزءا من العراق العثماني إداريا، وقد اعترفت بريطانيا بذلك حتى بدايات الحرب العالمية الأولى حين أعلنت إن الكويت إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية[١]، لكن الشعب العربي في كل من العراق والكويت ظل شعبا واحدا لم تؤثر عليه الحدود التي اصطنعت له ولم تستطع تلك الحدود إن تنال من الصلات والروابط التي تشده إلى بعضه، وعليه ظهرت ردود فعل شديدة في الجزأين لفترات متعددة تدعو إلى إعادة الوحدة وخلق كيان سياسي موحد[٢].

---

(١) عوده سلطان، نظام آل صباح المباد، مركز وثائق البصرة، البصرة، ١٩٩٠، ص٧٥.

(٢) وكانت أولى بوادر ذلك الاتجاه ظهرت في العشرينات من قبل السياسيين العراقيين إلا انه بعيد بعيد عن الصيغة الرسمية ولم يستمر سوى مدة قصيرة، ولكن في مدة حكم الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩) تبلور ذلك الاتجاه الوحدوي، إذ وقف الملك غازي بجانب الدعوة وتبناها رسميا وصار يبث من إذاعته الخاصة في قصر الزهور برنامجه اليومي الذي تضمن جانبا كبيرا من دعوة الكويتيين إلى وجوب إقامة الوحدة، وقد استطاعت تلك الحملات الإذاعية مع الحملات الصحفية التي أيدت ذلك الاتجاه، بالإضافة إلى ما كانت تعانيه الكويت من ضعف في مواردها الاقتصادية وما يسببه هذا من حرمان وتخلف قبل تدفق النفط، الى جانب تآزر الشعب الكويتي بتخلص الشعب العراقي من الانتداب وحصوله على الاستقلال وتقدم العراق-الذسبي- حضاريا واجتماعيا، من بلورة الوعي نحو الوحدة مع العراق، وعليه فقد هب الكويتيون لتلبية نداء الوحدة وشهدت مدينة الكويت مظاهرات جابت شوارعها لتأييد الدعوة الى الوحدة وبلغت الإحداث ذروتها في العاشر من آذار ١٩٣٩ عندما هاجم الشعب الكويتي مستودع للأسلحة وافلت زمام الأمور من يد الشيخ احمد الجابر الصباح- الذي كان يعارض فكرة الوحدة- ولم يستطع إعادة النظام إلا بعد إن تم اعتقال إعداد كبيرة من المشتركين بالمظاهرات وإزهاق أرواح إعداد أخرى. للمزيد من التفاصيل ينظر: مصطفى عبد القادر النجار، دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر،(د.ط)، البصرة، ١٩٧٧، ص٢٧-٣١؛ علي حسين كريم، عراقية الكويت ومسيرة الوحدة المباركة، وزارة الدفاع، مديرية التوجيه المعنوي، بغداد،(د.ت)، ص٣٨-٣٩.

ولكن اكتشاف النفط واستغلاله في الكويت قد ساعد إلى حد كبير في تمتع الكويت بكيان إقليمي جعل غالبية السكان ترى إن وجود كيان مستقل للكويت يحقق لها منافع مادية أعظم مما لو تم اتحاده مع العراق بحيث لم تعاود فكرة الاتحاد ظهورها في الكويت، وان كانت قد ظهرت بشكل اكبر إلحاحا في العراق بعد قيام الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن عام ١٩٥٨ حيث كان نوري السعيد رئيس وزراء العراق متحمسا لضم الكويت إلى الاتحاد وكان يدفعه إلى ذلك عاملان رئيسيان أولهما تقديره أهمية انضمام الكويت وشيوخها الذين لايرتبطون بصلة إلى الأسرة الهاشمية، مما يجعل فكرة الاتحاد أكثر تقبلا في المنطقة العربية لا سيما بعد إن أبدت بعض الأقطار العربية شكوكها من قيام هذا الاتحاد، والعامل الثاني إدراك نوري السعيد لأهمية ثروة الكويت النفطية في ازدهار الاتحاد[١].

والثابت إن بريطانيا لم تكن ترغب بمثل تلك المحاولة، وعليه فان العلاقات العراقية-البريطانية مرت بفترة حرجة، ولاسيما بعد ان رفع نوري السعيد مذكرة شديدة إلى بريطانيا- بوساطة سفيرها في بغداد- وضع فيها علاقات بلاده مع بريطانيا في الميزان، وهدد في اتخاذ خطوات ربما لاترضي بريطانيا في هذا الشأن، فاقترحت الحكومة البريطانية في صدد ذلك عقد اجتماع في لندن في الرابع والعشرين من تموز ١٩٥٨ بين رئيس وزراء خارجية كل من بريطانيا والاتحاد الهاشمي، ولكن ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ قضت على الفكرة في مهدها لابل وقضت على الاتحاد الهاشمي من جذوره[٢].

وهكذا فشل النظام الملكي في العراق في تحقيق الوحدة مع الكويت على مدى محاولتين بسبب موقف بريطانيا التقليدي في الخليج العربي وجاءت المحاولة الثالثة في العهد الجمهوري في العراق عندما أعلن الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء اثر استقلال الكويت في التاسع عشر من حزيران ١٩٦١ بان الكويت جزء من العراق[٣]، وطالب الزعيم عبد الكريم قاسم صراحة في المؤتمر الصحفي الذي عقده في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٦١ بضم الكويت إلى العراق باعتبارها قضاءً تابعة إلى البصرة وإنها تشكل جزءا متكاملا مع العراق كقضاء وطلب من شيخ الكويت إن يتعاون في إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي، وأكد إن الجمهورية العراقية لن تتنازل قيد انملة عن أية قطعة من ارض الكويت مؤكدا بأنه "عندما يصرح بذلك فان له القدرة التامة على تنفيذ مايقوله"[٤].

---

(١) علي حسين كريم، المصدر السابق، ص٤٠.
(٢) مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص٣٥-٣٦.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٦.
(٤) ينظر نص البيان الصحفي في: وزارة الإرشاد العراقية، الكويت قضاء العراق السليب،(د.ط)، بغداد، د.ت، ص١٥-٢٨.

ولعل أهم ماأثاره الزعيم عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي انه لاتوجد حدود بين الكويت والعراق وان الجمهورية العراقية قررت حماية الشعب العراقي في الكويت، وإنما في سبيل إصدار مرسوم جمهوري بتعيين شيخ الكويت قائمقاما لقضاء الكويت الذي يتبع لواء البصرة وأضاف الزعيم عبد الكريم قاسم قائلا "وسوف ننذر هذا الشيخ بعدم التعسف بحق شعب الكويت الذي هو حق الشعب العراقي نفسه وان أساء التصرف فسيلقى العقاب الصارم ويحسب في إعداد المتمردين[١].

إما ما ارتكز عليه الزعيم عبد الكريم قاسم في إثارة هذه الأزمة على عاملين الأول: صلات الكويت التاريخية بالدولة العثمانية والثاني حق العراق باعتباره وريثا للدولة العثمانية أو العراق العثماني على وجه التحديد في السيطرة على المناطق التي كان يستحوذ عليها في الماضي[٢].

وفي السادس والعشرين من حزيران ١٩٦١ أصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانا رسميا أوضحت فيه إن الدول الأجنبية بما فيها الحكومة البريطانية نفسها قد اعترفت بالسيادة العثمانية على الكويت، وكان السلطان العثماني يعين قائمقاما على الكويت ويجعل منه ممثلا لوالي البصرة، واستمر شيوخ الكويت يستمدون سلطاتهم الإدارية من السلطات العثمانية في البصرة، ويؤكدون ولاءهم للسلطات العثمانية حتى عام ١٩١٤، ومضت المذكرة إلى القول بان الاتفاق السري الذي عقد بين بريطانيا والكويت عام ١٨٩٩ لايمكن الاعتراف به لأنه كان بمثابة تحد صريح للسلطان العثماني[٣]، إما بالنسبة لمعاهدة ١٩٦١ التي أنهت اتفاقية ١٨٩٩ فهي معاهدة غير معترف بها أيضا وغير قائمة على أساس، لأنها تستهدف منح استقلال شكلي للكويت تجعل فيه الكويت منفصلة عن العراق[٤]، وردت الحكومة الكويتية على ذلك بإصدار بيان في اليوم التالي ورفضت فيه ادعاء العراق مؤكدة إن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة معترف بها دوليا وان الحكومة والشعب مصممان على الدفاع عن استقلال

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥-٢٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٩.

(٣) وقع هذا الاتفاق سرا بين مبارك الصباح والمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي فيه الحكومة البريطانية سيطرة كاملة على قضاء الكويت، وعندما علمت الحكومة العثمانية بذلك احتجت بشدة واعتبرته غير شرعي وطلبت من السفير البريطاني في استانبول إبلاغ ذلك إلى حكومته، علي حسين كريم، المصدر السابق، ص٢٥.

(٤) للاطلاع على نص البيان: ينظر وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، ج١، بغداد، ١٩٦١، ص٢٤-٢٥.

الكويت وان الحكومة مقتنعة بان الأقطار العربية والدول الصديقة ستساند الكويت في الحفاظ على الاستقلال[١].

أولا : موقف السعودية :

إما المملكة العربية السعودية فقد كانت القطر العربي الوحيد الذي رمى بثقله مع الجانب الكويتي منذ البداية وكانت من اشد الأقطار العربية تحمسا في الدفاع عن استقلال الكويت[٢]، ففي اليوم الأول الذي انطلقت فيه شرارة الأزمة إي في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٦١ أذاعت إذاعة مكة المكرمة البيان الذي أصدرته الحكومة السعودية والذي أعلنت فيه إن إي اعتداء على الكويت يعتبر اعتداء على السعودية، وأرسلت الحكومة السعودية إلى سفيرها في بغداد لإبلاغ ذلك إلى الحكومة العراقية، وكذلك أعلنت إذاعة مكة المكرمة إن رئيس أركان حرب الجيش السعودي سيصل إلى الكويت في اليوم التالي للبحث مع شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح الخطوات التي يجب اتخاذها إزاء ادعاءات الزعيم عبد الكريم قاسم[٣].

كما وجه الملك سعود خطابا إلى ملوك ورؤساء الأقطار العربية قال فيه "اعتقد إنكم تشاركونني الأسف فيما أصدره رئيس الحكومة العراقية من تصريحات بشان ضم الكويت للعراق، وبالنظر لما يربطها بالكويت من علاقة، أصدرت بيانا جاء فيه انه يجب إن يكون مفهوما لدى الجميع إن الكويت والعربية السعودية بلد واحد وما يمس الكويت يمس السعودية وما يمس السعودية يمس الكويت"، وطلب تدخل الأقطار العربية في النزاع[٤]، وفي برقية الى شيخ الكويت اكد الملك سعود على وضع امكانات بلاده العسكرية تحت تصرف الكويت[٥].

وفي السابع والعشرين من حزيران ١٩٦١ وفي الساعة الرابعة صباحا عقد مجلس الوزراء السعودي جلسة استثنائية برئاسة الملك سعود لبحث الازمة العراقية الكويتية، وفي نهاية الجلسة اصدر مجلس الوزراء بيانا اوضح فيه ان الحكومة

---

(١) مارثا دوكاس، أزمة الكويت، العلاقات الكويتية العراقية من عام ١٩٦١-١٩٦٣، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٦.

(٢) محمد جاسم محمد، العلاقات العراقية الخليجية١٩٥٨-١٩٧٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص١٠٨؛ حسن علي الابراهيم، الكويت دراسة سياسية، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢، ص١٤٤.

(٣) طلعت يعقوب الغصين، خمس جنسيات والوطن واحد،(د.ط)، الكويت، د.ت، ص٢١٥.

(٤) طلعت يعقوب الغصين، المصدر السابق، ص٢١٥.

(٥) محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص١٠٩.

السعودية في الوقت الذي تستنكر فيه التصريحات الماسة باستقلال الكويت، ووفاء بالعهد الذي بين هذه البلاد والكويت فأن الحكومة السعودية تؤيد استقلال الكويت تأييدا كاملا وسوف تتخذ كل الخطوات اللازمة للحفاظ على استقلاله وسيادته"[١].

وفي اليوم نفسه، وبعد جلسة مجلس الوزراء السعودي، وَجَّهَ الملك سعود طلبا الى عبد الخالق حسونه أمين العام لجامعة الدول العربية مؤكدا ضرورة دعوة مجلس الجامعة لبحث الازمة ولبحث طلب انضمام الكويت الى جامعة الدول العربية في اقرب فرصة؛ وكان الملك سعود قد اقترح على شيخ الكويت إن يبادر إلى طلب الانضمام إلى عضوية الجامعة العربية، فأبرق الأخير إلى الأمين عام الجامعة العربية طالبا منه عقد مجلس الجامعة للنظر في طلب الكويت في الانضمام إلى عضوية الجامعة العربية [٢].

كما اطلعت الحكومة السعودية في اليوم نفسه، ايضا، على التقرير الذي قدمه رئيس اركان حرب الجيش السعودي اللواء ابراهيم دعسان بعد عودته من الكويت[٣]، وقررت ارسال عدة كتائب باتجاه الحدود الكويتية[٤]، الامر الذي ادى الى زيادة حالة التوتر في المنطقة على الرغم من ان الحكومة العراقية في تلك الفترة لم تقم باتخاذ اي اجراءات عسكرية للتحرك نحو الكويت[٥].

ويبدو ان الموقف السعودي المعادي للنوايا العراقية كان يعني في الحقيقة ان للسعودية الحقوق نفسها التي تدعيها الحكومة العراقية، على الاقل، في ضم الكويت، اذ كان لابد لذلك ان يحصل، اذ ان عائلة الصباح الحاكمة في الكويت هي في الواقع نجدية المنشأ ولطالما حاول السعوديون ان يجعلوا من زعيمها تابعا لهم هذا من جهة[٦]، وليس من مصلحة السعودية ان تجد نظاما جمهوريا-تعتبره السعودية معاديا لنظامها الملكي- مجاورا لمنطقتها الشرقية من جهة ثانية[٧]، كما ان الحكومة السعودية كانت تدرك ان سيطرة العراق على الكويت يعني سيطرته على شؤون الخليج العربي وبالتالي يهدد موقعها الزعامي في الخليج العربي من جهة ثالثة[٨]،

---

(١) خالد بن سلطان بن عبد العزيز، موسوعة مقاتل من الصحراء، مقتبس من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، بدون أرقام صفحات، الموقع: www.Muqatel.com.

(٢) طلعت يعقوب الغصين، المصدر السابق، ص٢٥١-٢٥٢.

(٣) فيصل عبد الجبار، السياسة العراقية المعاصرة تجاه الكويت ١٩٥٨-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٤، ص٧٨.

(٤) البيان(جريدة)، القاهرة، العدد٣٤١، ٣ تموز ١٩٦١؛ قدري قلعجي، اضواء على تاريخ الكويت، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٢، ص٢١٢.

(٥) فيصل عبد الجبار، المصدر السابق، ص٨٧.

(٦) المصدر نفسه، ص٧٩.

(٧) عودة سلطان، المصدر السابق، ص٨٩.

(٨) عودة سلطان، المصدر السابق، ص٨٩.

ومن جهة رابعة كان تركيز اللواء عبد الكريم قاسم على ولاية البصرة قد اثار مخاوف الحكومة السعودية لان ذلك يعني ضم مناطق اخرى في الخليج العربي بما فيها منطقة الاحساء (السعودية) باعتبارها كانت تتبع اداريا لولاية البصرة[١].

على اية حال وصلت القوات السعودية الى الكويت يوم التاسع والعشرين من حزيران ١٩٦١ وبدأت باعمال الدورية على الحدود بين العراق والكويت[٢]، واصدرت الحكومة الكويتية بيانا الى الشعب الكويتي اوضحت فيه ان شيخ الكويت قد ابرق الى الملك سعود يخبره بالحشود العراقية على حدود الكويت وعن هجوم متوقع من العراق فبادر الملك سعود بارسال قوات عسكرية لمساعدة الكويت ومؤازرتها، كما ذكر البيان "بأنه بالنظر للموقف الذي وضعنا فيه عبد الكريم قاسم فان شيخ الكويت طلب المساعدة العسكرية من قبل القوات البريطانية طبقا للمعاهدة الموقعة بين الجانبين"[٣]، وتلبية للنداء الكويتي باشرت الحكومة البريطانية يوم الاول من تموز ١٩٦١ بانزال قواتها العسكرية في الكويت[٤] متمثلة بثلاث سفن حربية واقامت قيادة مشتركة مع العميد مبارك العبد الله الجابر الصباح القائد الاعلى للجيش الكويتي، الذي كلف بالقيام بمهام الارتباط مع القوات السعودية في الكويت بسبب عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية انذاك[٥].

اصدرت الحكومة العراقية بيانا مطولا استنكرت فيه نزول القوات البريطانية في الكويت، واصر البيان على ان العراق لم يكن ينوي ابدا استخدام القوة العسكرية، ووصف نزول القوات البريطانية بانه عدوان على جزء من العراق وتدخل سافر في الشؤون العربية، واختتم البيان بدعوة جميع الحكومات العربية الى التكاتف لتحرير الجزيرة العربية من النفوذ والقوات الامبريالية[٦]، وحملت صحيفة الثورة –الناطقة باسم الحكومة العراقية- بشدة على موقف الحكومة السعودية في معاداة حق العراق الواضح في الكويت، واكدت ان هذا الموقف لاينسجم باي حال من الاحوال مع اهداف حركة التحرر العربي بل على العكس يصب في خدمة الاستعمار، واشارت الصحيفة ايضا الى ان الحكومة العراقية لاتنكر على الحكومة السعودية او غيرها من الاقطار العربية حقها في ان تعارض رأيا نراه او عملا تقوم به الحكومة العراقية مهما كان حقها واضحا فيه ولكنها تذكر على السعودية ان تتفق مع عدونا وعدوهم

---

(١) فيصل عبد الجبار، المصدر السابق، ص٧٩.
(٢) الإخبار(جريدة)، العدد ٥٧٤٦ في ٣٠ حزيران ١٩٦١؛ وقد بلغ عدد القوات السعودية التي ارسلت الى الكويت (٢٠٠٠) جندي، ينظر: عودة سلطان، المصدر السابق، ص٨١.
(٣) طلعت يعقوب الغصين، المصدر السابق، ص٢٢٦.
(٤) عودة سلطان، المصدر السابق، ص٨١.
(٥) مارثا دوكاس، المصدر السابق، ص٣٨-٣٩.
(٦) وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، جـ/١، ص٢٦-٢٧.

علينا وان تقف بقواتها على حدودنا في الوقت الذي ينزل فيه الاستعمار قواته على اراضينا وهي ارض عربية، ويهدد امننا وسلامتنا وشيء واحد نؤكده للسعودية هو اننا لن نخشى ولايمكن ان نخشى القوات السعودية ولن نهتم لان هذه القوات تقف على حدودنا ولكننا نأسف ونحزن لان هذه القوات تخلت عن مكانها الطبيعي ووجهت حرابها الى حدودنا، فمكانها الطبيعي كان ينبغي ان يكون في واحة البريمي وهي ارض سعودية اغتصبها الاستعمار واننا نترك المجال لمن ارسلوا هذه القوات لكي يفكروا ويدركوا مغبة عمل اقل ما يقال فيه انه خاطئ"[١].

وفي الاول من تموز ١٩٦١ تقدمت السعودية وللمرة الثانية بمذكرة الى امانة الجامعة العربية تطلب فيها عقد اجتماع غير عادي لمجلس الجامعة يوم الرابع من تموز ١٩٦١ لبحث مسألة انضمام الكويت الى عضوية الجامعة العربية[٢]، واذيع ايضا في الكويت ان الشيخ عبد الله السالم الصباح قد تلقى رسالة من وزير الخارجية السعودي اكد فيها ان السعودية ستؤيد تأييدا كاملا طلب الكويت في الانضمام الى هيئة الامم المتحدة وجاء في الرسالة ان الحكومة السعودية ابلغت مندوبها في الامم المتحدة ان يقف بحزم الى جانب الكويت في مناقشات المنظمة الدولية[٣].

وفي الثالث من تموز ١٩٦١ هدد الزعيم عبد الكريم قاسم بان بلاده سوف تنسحب من الجامعة العربية اذا تم قبول الكويت عضوا فيها[٤]، فأذاعت إذاعة مكة المكرمة ان الملك سعود وجه نداءا الى عبد الكريم قاسم يناشده فيها باسم الله والعروبة ان يغلب الحكمة ومصلحة العرب في هذا الوقت الذي يحتاجون فيه الى التماسك اكثر من اي وقت مضى، واذني اترك الامر لوطنيتكم وبعد نظركم لتقدير الموقف وارجو ان لاتعرضوا البلاد العربية لما يؤثر فيها"[٥].

كما ارسل الشيخ عبد الله السالم وفدا كويتيا برئاسة جابر الاحمد الصباح الى السعودية حاملا رسالة شخصية من شيخ الكويت يعبر فيها عن شكره للمساعدات العسكرية والسياسية التي قدمها الملك سعود للكويت، ورحب الملك سعود بمبعوث حاكم الكويت في خطاب كرر فيه تأييده لاستقلال الكويت ومؤكدا فيه ان السعودية حكومة وشعبا تقف على اهبة الاستعداد للدفاع عن استقلال الكويت وابدى رغبته

---

(١) الثورة (جريدة)، بغداد، العدد٦٤٠، ٤ تموز ١٩٦١.
(٢) محمد جاسم محمد، المصدر السابق،ص١١٤؛ مارثا دوكاس، المصدر السابق، ص٣٩.
(٣) الثورة (جريدة)، العدد ٦٤١، ٥ تموز ١٩٦١؛ وقد قامت الكويت برفع قضيتها الى مجلس الامن لمنحها العضوية في هيئة الامم المتحدة اربع مرات خلال فترة حكم الزعيم عبد الكريم قاسم لكنها كانت تفشل كل مرة بسبب الموقف الروسي الرافض لمنحها العضوية، ينظر فيصل عبد الجبار، المصدر السابق، ص١٢٣.
(٤) مارثا دوكاس، المصدر السابق، ص٣٩.
(٥) طلعت يعقوب الغصين، المصدر السابق، ص٢٦٦.

الملحة في ان تقبل الكويت كعضو كامل دون تأخير في الجامعة العربية[١]، وانهى الملك سعود خطابه قائلا لامفاوضات ولامساومات في استقلال الكويت، وهو شيء اعترف به الجميع ومطلوب من الجميع حمايته والذود عنه[٢].

وفي العاشر من تموز اختتم الوفد الكويتي زيارته للسعودية، وطار الى القاهرة ولدى وصوله كشف الوفد النقاب عن انه ينوي زيارة السودان وليبيا وتونس والمغرب ولبنان والاردن، وكان الاعتقاد سائدا بأن هذا الوفد سيكشف ان ثمن التأييد الدبلوماسي هو توسيع نطاق الاستثمار الكويتي في الوطن العربي[٣].

وفي بغداد استمرت الصحف العراقية في التنديد بالموقف السعودي فكتبت صحيفة الثورة قائلة "لقد انزلقت السعودية انزلاقا دفع بها الى حد المشاركة الفعلية في عملية الاحتلال البريطاني لقضاء الكويت واسهامها في تهديد امن وسلامة الجمهورية العراقية وهذه في الواقع جريمة لايمكن ان تغتفر يقترفها حكام السعودية ضد شعبهم وضد الامة العربية ولقد ارتكب هؤلاء بهذا العمل الخياني الطائش امرا سيحاسبون عليه حسابا عسيرا"[٤].

وفي الثاني عشر من تموز ١٩٦١ استأنفت اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية اجتماعها، ودارت فيها مناقشات عميقة لم تقتصر على موضوع انضمام الكويت للجامعة العربية بل شملت جميع جوانب الازمة بين الكويت والعراق، وقدم الوفد الكويتي مذكرة تضمت شرطين على ضوئهما ستطلب الكويت سحب القوات البريطانية من اراضيها وهذان الشرطان هما: ان يسحب الزعيم عبد الكريم قاسم تصريحاته التي تضمنت اعتبار الكويت جزء من العراق وان يعترف باستقلال الكويت وثانيا ان تشكل الجامعة العربية قوات عربية ترسل الى الكويت لتحل محل القوات البريطانية لصد اي هجوم عليها، تشير المذكرة الكويتية ما نصه" انه في حال تنفيذ اي من هذين الشرطين فان حاكم الكويت يتعهد بأن يأمر بسحب جميع القوات البريطانية من الكويت"[٥].

وتحدث مندوب السعودية طاهر رضوان قائلا" ان امام المجلس موضوعا واحدا هو الذي استدعى اجتماعه، وهو موضوع بحث طلب الكويت، وطلب الحكومة السعودية بضم الكويت الى عضوية الجامعة ولهذا فانه يطلب ان يدخل المجلس في

---

(١) الإخبار (جريدة)، العدد٥٧٥٢ في ٧تموز ١٩٦١؛ طلعت يعقوب الغصين، المصدر السابق، ص٣٠٩.

(٢) مارثا دوكاس، المصدر السابق، ص٤٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٠.

(٤) الثورة (جريدة)، بغداد، العدد٦٤٢، في ٦ تموز ١٩٦١.

(٥) نهضة العرب (جريدة)، العدد٣٩، في ٢٨ تموز ١٩٦١؛ الإخبار (جريدة)، العدد٥٧٥٨، ١٣ تموز ١٩٦١.

موضوع انضمام الكويت الى الجامعة العربية مباشرة، وهنا اعترض المندوب العراقي مبينا وجهة النظر العراقية الداعية الى ضم الكويت الى العراق[١]، وبعد مناقشات طويلة رفعت الجلسة في اليوم التالي وصرح المندوب السعودي بانه قد اوضح للمجلس الحجج والاسانيد القانونية المنصوص عليها في ميثاق الجامعة العربية والتي تعطي الكويت الحق في الانضمام الى عضوية الجامعة[٢].

وفي اليوم الثاني تابعت اللجنة السياسية اجتماعها، وعقدت ثلاث جلسات عاصفة نظرت فيها ثلاثة مشاريع قدمها المغرب وتونس، ثم بعد هذه الجلسات الثلاث قرر المجلس تأجيل القرار الى يوم العشرين من تموز ١٩٦١، على الرغم من ان المندوب السعودي عارض بشدة مبدأ التأجيل لانه يؤخر بالتالي دخول الكويت عضوا في الجامعة العربية وهو ما تضعه السعودية في الاعتبار الاول[٣].

وفي العشرين من تموز ١٩٦١ باشرت اللجنة السياسية اجتماعها، وقدم المندوب السعودي مشروع قرار تضمن النقاط الاتية:

اولا: أ.تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من اراضي الكويت في اقرب وقت ممكن.

ب.تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة ضد الكويت .

ج.تأييد كل رغبة يبديها الكويت للوحدة او الاتحاد مع غيره من دول الجامعة العربية طبقا لميثاق الجامعة.

ثانيا: أ.الترحيب بدولة الكويت عضوا في جامعة الدول العربية.

ب.مساعدة دولة الكويت على الانضمام الى عضوية الامم المتحدة.

ثالثا: تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفاعلة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها ويعهد المجلس الى الامين العام باتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ العاجل[٤].

رفض المندوب العراقي المشروع السعودي رفضا قاطعا وتحدث قائلا "ان الحكومة العراقية تتفق مع بقية الاقطار العربية على ان وجود الجيوش البريطانية في الكويت يشكل خطرا على سلامة العراق وسلامة الاقطار العربية جميعها، ولذلك فان العراق طالب منذ اول لحظة بسحب القوات البريطانية ومع ذلك فان الحكومة العراقية ترى ان السعي يجب ان يتجه ليس فقط لاخراج القوات البريطانية من الكويت وانما يجب ان يتجه العرب متحدين للقضاء على امكانية عودة القوات

---

(١) طلعت يعقوب الغصين، المصدر السابق، ص٢٧٥.

(٢) احمد فوزي، بترول ودخان، دار الشرق الجديد، (د.م)، ١٩٦١،ص٢٦٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٦٥.

(٤) وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، جـ/٢، بغداد، ١٩٦١، ص٩-١٠؛ صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص٣٨.

البريطانية في اية لحظة الى الكويت، ويقتضي هذا السعي الغاء اتفاقية التاسع عشر من حزيران ١٩٦١ المعقودة بين شيخ الكويت والحكومة البريطانية، ولهذا فان اول مايؤخذ على المشروع السعودي انه لايتضمن غير الهدف الاني الذي هو اضيق بكثير من الهدف الواسع وهو القضاء على امكانية عودة القوات البريطانية، لانه يلجأ الى شيخ الكويت نفسه فيريد منه ان يأمر او يطلب من البريطانيين الخروج من الكويت، فما الذي يمنع شيخ الكويت نفسه ان يطلب عودتهم هو حر في الأيطلب عودتهم من جديد"[١].

لذلك ترى الحكومة العراقية بأن نقطة البداية في المشروع السعودي لاتؤدي الى تحقيق الهدف المشترك الذي هو اخراج البريطانيين من الكويت الى الابد في الوقت الذي يرتبط فيه شيخ الكويت مع الحكومة البريطانية بروابط وثيقة من المصالح المشتركة وباتفاقية التاسع عشر من حزيران ١٩٦١ التي تمكن البريطانيين من العودة الى الكويت متى شاءوا، كما اعترض المندوب العراقي على فكرة ادخال الكويت عضوا في الجامعة العربية حيث اوضح "بان الكويت ليست دولة حتى ولامحمية بالعرف الدولي، وانها لم تكن مستقلة في يوم من الايام"[٢]، وقدم المندوب العراقي مشروع اقرار تضمن النقاط الاتية:

١. سحب القوات البريطانية فورا من ارض الكويت، والغاء معاهدة ١٩٦١ الموقعة بين شيخ الكويت والحكومة البريطانية.
٢. ان ينظر مجلس الجامعة في دورته القادمة في الدار البيضاء في طلب انضمام الكويت الى الجامعة العربية بعد ان يتم جلاء القوات البريطانية والغاء معاهدة التاسع من حزيران ١٩٦١.

وقد طلب الامين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونه التصويت على المشروعين السعودي والعراقي، حسب اسبقية تقديم المشروعين، لذلك سمح عبد الخالق الطريسي مندوب المغرب ورئيس الجلسة بالتصويت على المشروع السعودي اولا ثم المشروع العراقي[٣]، فتمت الموافقة بالاجماع على المشروع السعودي[٤]، باستثناء المندوب العراقي الذي تحدث قائلا "انني احتج بشدة باسم العراق على موافقة المجلس لقبول الكويت عضوا في الجامعة لان ذلك خرقا لميثاق الجامعة، ان حكومة العراق تعلم إن الجامعة تسير في ركاب الاستعمار البريطاني كما تعلم ان اموال شيخ الكويت قد وزعت رشوة في داخل دول الجامعة، والحكومة العراقية

---

(١) وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، جـ/٢، ص١٠-١١.
(٢) فيصل عبد الجبار، المصدر السابق، ص١٠٤.
(٣) البيان (جريدة)، العدد٣٥٥، في ٢١ تموز ١٩٦١.
(٤) وزارة الخارجية، حقيقة الكويت، جـ/٢، ص٢٠.

تعرف كيف ترد على ذلك"، ثم انسحب الوفد العراقي من الاجتماع[١]، معلنا انه سيقاطع كل اجتماعات المجلس التي تشترك فيها الكويت[٢].

وبقبول المشروع السعودي تشكلت قوات طوارئ عربية لحماية الكويت تحل محل القوات البريطانية، ووصل الى الكويت في العاشر من ايلول ١٩٦١ النصف الاول من الوحدة المؤلفة من (١٢٠٠) جندي التي وعدت بها المملكة العربية السعودية، ووصل النصف الاخر في اليوم التالي الى جانب الـ(٢٠٠٠) جندي التي ارسلتهم في بداية الازمة[٣]، كما وعدت الجمهورية العربية المتحدة بارسال وحدة بحجم الوحدة السعودية فيما وعد الاردن والسودان بارسال وحدات اصغر حجما، وتقرر ان تكون جميع قوات الجامعة العربية بقيادة اللواء السعودي عيسى بن عيسى على ان يكون العميد الاردني خالد الصحن نائبا له، وان يؤتى بالاعتدة الثقيلة من السعودية والجمهورية العربية المتحدة[٤].

وفي الرابع عشر من ايلول ١٩٦١ طلب شيخ الكويت من البريطانيين مغادرة الكويت فبدأت القوات البريطانية بالانسحاب بعد خمسة ايام، ولكنهم لم يذهبوا الى ابعد من البحرين، وكانت قوات الجامعة العربية في العشرين من ايلول قد وصلت بمعظمها الى الكويت[٥].

وهكذا امنت الكويت لنفسها الحماية من قبل الاقطار العربية الشقيقة –بثمن- فبعد اقل من شهر من وصول قوات الجامعة العربية الى الكويت، بدأ وفد اقتصادي مؤلف من رجال الاعمال وافراد العائلة الحاكمة بجولة في الاقطار العربية لدارسة كيفية تقديم مساعدات كويتية الى اقتصادها وجاء انشاء صندوق الانماء الكويتي في كانون الاول ١٩٦١ كنتيجة مباشرة لهذه الجولة، وقد خصص للصندوق رأس مال قدره ٥٠ مليون دينار كويتي لتقديم قروض طويلة الامد وبفائدة ضئيلة، هذا من

---

(١) فيصل عبد الجبار، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٢) محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص١١٥؛ واصدرت الحكومة العراقية في الحادي والعشرين من تموز ١٩٦١ بيانا اوضحت فيه ان قرار مجلس الجامعة الصادر بالاكثرية بقبول الكويت عضوا في الجامعة العربية يعد انتهاكاً صريحاً لميثاق الجامعة الذي يستلزم الاجماع لادخال اي عضو جديد في الجامعة العربية، وان قبول الكويت بهذه الطريقة الشاذة يظهر بجلاء مالبعض الاقطار العربية من مصالح ذاتية دفعتها الى عدم التقيد بمبادئ الميثاق في اتخاذ قرار دولي بالغ الخطورة. ينظر: وزارة الخارجية، حقيقة الكويت، جـ/٢، ص٤٢.

(٣) مارثا دوكاس، المصدر السابق، ص٥٩؛ وقد استمرت القوات السعودية في الكويت حتى قيام الثورة اليمنية فاضطرت الحكومة السعودية الى سحب قواتها في كانون الثاني ١٩٦٣ لتعزيز جبهتها الداخلية.

(٤) فيصل عبد الجبار، المصدر السابق، ص١١٠-١١١.

(٥) محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص١١٧.

جهة[١]، ومن جهة اخرى الدور البارز الذي لعبته الحكومة السعودية في الدفاع عن الموقف الكويتي على كل الاصعدة السياسية والعسكرية، واثمرت جهودها في قبول الكويت دولة مستقلة في الجامعة العربية، واستمر الموقف السعودي ثابتا في دعم الكويت حتى تمت الاطاحة بحكم الزعيم عبد الكريم قاسم في الثامن من شباط ١٩٦٣.

ثانيا: موقف الاردن

اتسم الموقف الاردني من ازمة الكويت عام ١٩٦١ بالموقف المتحفظ المؤيد لقرارات جامعة الدول العربية، وذلك مايتضح من تأييده لقرار ضم الكويت الى الجامعة واعلان موافقته على المشاركة بالقوات العربية التي سترسل الى الكويت لحل الازمة، وبالفعل ارسلت الاردن في الاول من ايلول ١٩٦١ قوة صغيرة تقدر بـ(٣٠٠) جندي وهي قوة رمزية ولكن تحمل دلالة عربية تضامنية[٢].

وكان العراق قد اعلن مقاطعته لحضور اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، اذ اكد هاشم جواد وزير الخارجية العراقي، بان العراق لن يشترك في الاجتماع الطارئ في مجلس الجامعة تمشيا مع سياسته الرامية الى رفض حضور الاجتماع التي يشترك فيها ممثلون عن حاكم الكويت[٣].

وبدوره اعلن العراق اعتراضه على قرار دول الجامعة بارسال قواتها الى الكويت، كما هدد وزير خارجية العراق هاشم جواد بان بلاده ستعيد النظر في علاقاتها مع اية دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت[٤].

الا ان التهديدات العراقية لم تمنع الملك حسين من السير وراء قرارات جامعة الدول العربية، ولعل ذلك يتضح من الكلمة التي القاها بقواته المغادرة الى الكويت في الثالث عشر من ايلول ١٩٦١ والتي قال فيها "لقد كان املنا دائما وسيبقى ان يتحرك اخوتنا العرب جميعا الى هذا البلد لمساندتنا والوقوف جنبنا في سبيل الدفاع عن امتنا... علينا واجب يتطلب من الجميع ان يقفوا بجانبنا لتأديته ولكن يهمنا الا يخرج الاردن عن وحدة الصف العربي وكلنا امل في ان تحل المشكلة العراقية الكويتية حلا عادلا في اقرب وقت ممكن"[٥].

---

(١) مارثا دوكاس، المصدر السابق، ص٦٠.
(٢) سليمان موسى، تاريخ الاردن، جـ/٢، ص٤٧.
(٣) د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، تقرير السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية برقم ٢٠٧/١/٢ في ١٩٦٢/٩/١، و٢٠، ص٦٨.
(٤) سليمان موسى، تاريخ الاردن، جـ/٢، ص٤٧.
(٥) مجموعة خطب الملك حسين، جـ/١، ص٦٢١.

وقد وجه الملك حسين خطابا عبر الاذاعة الاردنية في الخامس عشر من ايلول من العام نفسه قال فيه "لقد كنت بالامس في وداع قواتنا الاردنية و هي تأخذ طريقها الى الكويت الشقيق وكنت وانا اقف بين اخواني الجند والضباط في ارض المطار احس بان تلك القوات ليست الا هديتكم الرمزية لابنائنا الاردنيين هناك وللبلد العزيز الذي استضافهم لعدة سنين، لقد جاءت مساهمة هذا البلد يا اخوتي في تكوين القوات العربية التي ترابط في القطر الشقيق من اجل اجلاء القوات الاجنبية عن ارض عربية نريدها حرة عزيزة ثم هي ايضا قد جاءت دليلا على اندفاع الاردن في سبيل تحقيق التضامن العربي وتقويته وتدعيمه... اننا ونحن نرفض مجرد تصور الحالة التي يقف فيها العربي في وجه اخيه العربي نؤمن بان هذه القضية كسائر قضايا الخلاف والنزاع بين الاخوة لاتتطلب الا القليل من التحسس بالمصلحة العليا والايمان بالمصير المشترك لامتنا العربية..." (١).

التزاما بقرار جامعة الدول العربية اقام الاردن علاقات دبلوماسية مع الكويت في الثامن من تشرين الاول ١٩٦١ بمستوى سفارة، الامر الذي انذر بوقوع ازمة حادة بين الاردن والعراق اذ جدد الاخير على لسان وزير خارجيته ابراهيم هاشم في السادس والعشرين من كانون الاول من العام نفسه، بان اي تبادل دبلوماسي مع الكويت سوف يفسر على انه اعتداء على الحقوق العراقية المشروعة(٢).

وزاد الموقف الاردني العراقي تأزما بعد القاء السلطات العراقية القبض على ثلاثة جنود اردنيين في الثامن من كانون الثاني ١٩٦٢ وحكمت محكمة عسكرية عرفية عليهم بالاعدام بالرغم من تقديم جامعة الدول العربية مذكرة بشأنهم، وطلب وزير خارجية الاردن الرأفة بهم في الثامن عشر من كانون الثاني من العام نفسه(٣).

وقعت ازمة حادة بين البلدين عندما استقبل الاردن سفير الكويت الاول حيث قدم اوراق اعتماده في السابع عشر من كانون الثاني من العام نفسه، الامر الذي دفع بالحكومة العراقية في اليوم التالي الى سحب سفيرها عبد الكريم شاكر من عمان، والطلب من سفير الاردن وصفي التل مغادرة بغداد مما ادى الى قطع العلاقات بينهما(٤).

وبينت وثائق مجلس السيادة العراقية اسباب ارسال الاردن قواتها الى الكويت، وذلك من خلال بيانها الاجتماع الذي دار مابين السيد محمد صبرا سفير لبنان في الاردن والسيد عبد الكريم شاكر وجواب الاخير بان السبب ارسال القوات الاردنية

---

(١) ا مجموعة خطب الملك حسين، جـ/١، لمصدر السابق، ص٦٢٧.
(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، تقرير السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية برقم ٥ في ١٩٦٢/١/٤، و٣٠، ص١٧٤.
(٣) قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٣٦.
(٤) سليمان موسى، تاريخ الاردن، جـ/٢، ص٤٧.

للكويت كما بينها رئيس الوزراء الاردني بهجت التلهوني هي وجود عدد كبير من الاردنيين في الكويت اولا، وتضامنا مع دول الجامعة العربية ثانيا، وارضاء الملك سعود ثالثا، ويردف السفير اللبناني في حديثه للسفير العراقي قائلا "اذنا نعتقد ان ارضاء السعوديين هو من الدوافع التي حدت بالاردنيين للوقوف هذا الموقف من قضية الكويت، وان سبب ذلك فضلا عن ان السعودية والاردن بلدان متجاوران وان روابط النظام الملكي تدعو الدولتين ورئيسيها ان يسند الواحد الاخر لاعتقادهما بوجود المصالح المتبادلة بينهما تلك المصالح المنبثقة من نظاميهما الملكي، ثم هناك مايدعو الاردن الى عدم اغضاب السعوديين وذلك لان السعودية تستوظف او تستعين بعدد من المعلمين والمدرسين الاردنيين، وهذا مايخفف من ازمة بطالة المثقفين في الاردن فضلا عن الاموال التي يدخرونها من عملهم ويأتون بها الى الاردن تساعد على انتعاشه، ويؤكد السفير اللبناني سبب اخر يكمن في رغبة الاردن في حل النزاع التاريخي مع آل سعود حول المنطقة المتنازع عليها ثم الحدود السعودية الاردنية عند العقبة والتي يبلغ طولها ستة اميال[١].

ولعل التوتر الاردني العراقي وصل ذروته عندما اتهم عبد الكريم قاسم الاردن بانها بؤرة الاستعمار وقاعدته في منطقة الشرق الاوسط، الامر الذي دفع بوصفي التل رئيس الوزراء الاردني في الحادي والعشرين من ايار ١٩٦٢ بالرد على ذلك الاتهام بالقول "اذا كان هناك من يعتقد بان الاردن قاعدة استعمارية فليأت الى الاردن ليرينا اين تلك القاعدة"[٢].

ولاشك ان اتهام عبد الكريم قاسم هذا جاء اثر استعداد الاردن لاستقبال مبعوث الامم المتحدة ارنستون جونستون للتفاوض معه حول القضية الفلسطينية، وذلك باقامة مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين، بينما رفض العراق استقباله، وحث الدول التي تستقبله على رفض مشاريع التوطين والاصرار على تنفيذ الفقرة (١١) من القرار (١٩٤) الصادر من الامم المتحدة القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم او تعويضهم، وعدم التوسع في تفسير الفقرة، باقتراح حل مشكلة اللاجئين عن طرين مشاريع التنمية الاقتصادية[٣].

وفي هذا الوقت ارسل الملك حسين الفريق حابس المجالي رئيس اركان الجيش العربي الاردني إلى الكويت في الثاني عشر من كانون الاول من العام نفسه، لتفتيش

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، تقرير السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية، الرقم ١٠٠٤/١/٢، في ١٩٦١/١٠/٢٢، و٣٣، ص١٤٦.

(٢) قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٣٣٦-٣٣٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٣٧.

القوات الاردنية المرابطة هناك، وحمل رسالة الى شيخ الكويت تدور حول تعزيز اواصر الصداقة بين البلدين وتدعيم علاقاتهما[١].

وعلى اية حال فقد طرح اعلان عبد الكريم قاسم ضمه للكويت العديد من الاسئلة حول الهدف الذي كان يسعى لتحقيقه من اعلانه الضم، فالبعض قال ان السبب وراء ذلك هو محاولته الهاء الشعب العراقي عن الاوضاع المتدهورة والانقسامات الداخلية وبالاخص مايحدث في شمال العراق[٢]، وقال البعض الاخر ان الهدف اقتصادي ويتمثل في حجم الثروة التي يمكن الحصول عليها من الكويت، وبذلك يتمكن من ان يخفف من الوضع المالي الصعب الذي يعانيه الشعب العراقي[٣]، وقد يكون الهدف جيوستراتيجي للحصول على منفذ بحري على الخليج العربي، او لمنع الكويت من ان ترتبط مع السعودية او ان تقيم اتحادا معها[٤].

ولكن الرأي الراجح هو ايمان عبد الكريم قاسم بان الكويت جزء لايتجزأ من العراق هو الذي دفعه الى اعلانه للضم ولاتوجد لديه اية مطامع اخرى[٥].

ومهما يكن امر تلك الاهداف فان خطوة عبد الكريم قاسم تعد خطوة جريئة ولكن تركت اثار سلبية على الموقف العربي عامة والموقفين الاردني والسعودي خاصة، اللذين اعلنا رفضهما لهذه الخطوة[٦].

---

(١) د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، تقرير السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية، الرقم ١٠٣٨/١/٢، في ١٩٦٢/١١/٢٢، و٣١، ص١٣٢.

(2) Iraqs Demand to Mark and Describe the boundary with Kuwait, center for Reseach and studies on Kuwaite, http:www.crsk.org/historic.htm.30/11/2001, P.1.

(٣) مجيد خدوري، العراق الجمهوري،(د.ط)، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٢٩-٢٣٠.

(٤) رضا هلال، الصراع على الكويت، مسألة الامن والثروة، القاهرة، ١٩٩١، ص٢٤.

(٥) خالد السرجاني، جذور الازمة بين العراق والكويت، السياسة الدولية (مجلة)، العدد ١٠٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٥.

(٦) فيصل عبد الجبار، المصدر السابق، ص٩٤.

المبحث الثاني

اثـر ثـورة اليمـن ١٩٦٢ في العلاقات الاردنية -السعودية

اولا : اعلان الثورة اليمنية والموقفان الاردني -السعودي منها

استطاعت القوى الثورية في اليمن الشمالي بقيادة العقيد عبد الله السلال الاطاحة بحكم اسرة حميد الدين والقضاء على نظام الامامة في السادس والعشرين من ايلول ١٩٦٢ واعلان الجمهورية العربية اليمنية(١).

وعلى الرغم من اعلان قادة الثورة سيطرتهم على العاصمة صنعاء، الا ان الامير حسن بادر في السابع والعشرين من ايلول ١٩٦٢ باعلان نفسه اماما على اليمن بعد ان اشيع عن مقتل الامام محمد البدر، وبحكم منصبه ممثلا عن بلاده في الامم المتحدة اصدر الحسن بيانا الى الشعب اليمني طالبا منهم الوقوف الى جانبه للقضاء على الثورة(٢).

وفي اوائل تشرين الاول ١٩٦٢ حدث تطور جديد على الساحة اليمنية، تمثل بظهور الامام محمد البدر في شمال اليمن معلنا عزمه عن استعادة عرشه، فتوحدت بذلك جهود الحسن والبدر للقضاء على الثورة والعودة باليمن الى ماقبل السادس والعشرين من ايلول(٣).

ولحماية الثورة من محاولات القضاء عليها، وجه السلال نداءا الى الرئيس عبد الناصر طالبا منه المساعدة العسكرية، فأبدى عبد الناصر موافقته على طلب السلال، وبدأت القوات المصرية بالتدفق الى اليمن في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٢(٤).

وبذلك دخلت منطقة شبه الجزيرة العربية مرحلة جديدة في تاريخها السياسي شهدت خلالها صراعا بين قوى سياسية متعددة نظرت الى الثورة ونتائجها من

---

(١) للتعرف على الثورة اليمنية ينظر: عبد الله احمد الثور، ثورة اليمن ١٩٤٨-١٩٦٨، دار ألبنا للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٢٤-١٢٨؛ ادجار اوبالانس، الحرب في اليمن، دراسة في الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة عبد الخالق محمد لاشين،(د.ط)، الدوحة، ١٩٨٥، ص١٠٦-١٠٧.

(٢) شاكر محمود خضير، الحركة الوطنية في اليمن الشمالي ١٩١٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨١، ص٢٢٤.

(٣) جمال حازم محمد النظاوي، عبد الله السلال ودوره السياسي في اليمن، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية -ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص٩٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٩٥.

الزاوية التي تؤمن لها مصالحها ووجودها مما كان له انعكاساته على مستوى العلاقات بين الدول العربية من ناحية والولايات المتحدة الامريكية التي تعاملت مع الثورة بالطريقة التي تخدم مصالحها من ناحية اخرى[١].

وكان قيام الثورة اليمنية قد اثار مخاوف الملك حسين الذي خشي ان تؤدي هذه الثورة والتدخل المصري لحمايتها الى انتشار المد الثوري والى امتداد النفوذ المصري في المنطقة مما قد يشكل خطرا كبيرا على نظام حكمه[٢]، وقد جاءت مخاوف الملك حسين هذه في الوقت الذي كان يواجه فيه معارضة كبيرة داخل بلاده من القوميين الاردنيين والفلسطينيين الذين كانوا اكثر تلقيا لافكار عبد الناصر الثورية من أراء الملك المحافظة والمؤيدة للغرب[٣].

لذلك عارض الملك حسين قيام الثورة واعلن في برقية ارسلها الى الامام البدر في السابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٦٢ بان الاردن على اتم الاستعداد للوقوف الى جانبه من اجل استعادة أرضه، واكد له بانه سوف يعمل في شتى المجالات والميادين من اجل وضع حد لكل المحاولات الرامية الى هدم هذه الملكية في اليمن[٤].

اما رئيس الوزراء الاردني وصفي التل فقد صرح في مؤتمر صحفي في الثلاثين من تشرين الاول ١٩٦٢، بأن العوامل التي ادت الى قيام الثورة عديدة منها الضباط اليمنيون الذين افرج عنهم، فضلا عن التدخل الخارجي المصري بالشؤون اليمنية، وايضا للطبيعة القبلية التي يتكون منها المجتمع اليمني، وختم التل تصريحه بالقول "ان الانقلاب العسكري في اليمن وتدخل عبد الناصر فيه سيكون بدء ندامة لعبد الناصر نفسه"[٥].

وفي المقابل فقد ادى قيام الثورة اليمانية من جهة، وقيام الجمهورية العربية اليمانية كاول جمهورية في شبه الجزيرة العربية ومن جهة اخرى اخذت بتأليب القوى والانظمة الملكية والوراثية على الثورة، ومحاولة التدخل المباشر وغير المباشر لاجهاضها، خشية من جذبها القوى التقدمية في شبه الجزيرة العربية، ومن

---

(١) عبد الله فارع العزعزي، اليمن دراسة في الخلفية التاريخية لثورة عام ١٩٦٢، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٢٣٠-٢٣٦.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقرير السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية العراقية، مجلس السيادة رقم ١٧٤/١٤/٤ والمؤرخ في ٢٢ تشرين الاول ١٩٦٢، و٤، ص٦.

(٣) المصدر نفسه، برقم ١٦٦/١٤/٤ المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٢، و١٢، ص٣٢.

(٤) كانت الحكومة الاردنية تمارس التضليل تجاه نقل قواتها العسكرية الى اليمن حيث لم تكن الحكومة الاردنية تخبر قواتها عن الجهة الحقيقية التي يتم إرسالها إليها، حتى إن معظم الجنود كانوا يعتقدون انهم ذاهبون للتدريب على القتال في الصحراء ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: الدفاع(جريدة)، في ٣٠ تشرين الاول ١٩٦٢.

ثم امتداد افكارها الثورية لها، وذلك لاصطدام والتقاء مصالح الاستعمار القديم والحديث في شبه الجزيرة العربية من جهة و سيادة الحكم الاقطاعي والاستعمار المزدوج من جهة ثانية، وامتلاكها اكبر احتياطي للنفط في العالم ثالثاً، ووجود قاعدة استعمارية بريطانية في عدن رابعاً، فضلا عن موقعها الاستراتيجي ذي الاهمية العالمية بعد قناة السويس وهو باب المندوب من جهة خامسة[١].

هذا فضلا عن ما كانت تراه المملكة العربية السعودية في ان هدف الرئيس المصري جمال عبد الناصر من وراء اعترافه ودعمه للثورة في اليمن، هو الحصول على موطئ قدم في شبه الجزيرة العربية لكي ينطلق منه للاطاحة بالنظام السعودي[٢].

وبناء على ذلك اعلنت المملكة العربية السعودية بعد اعلان الثورة اليمانية مباشرة تأيدها ودعمها الكامل للنظام الملكي السابق، بعد اجتماع مجلس وزرائها الذي يبدو انه كان منقسما الى رأيين مختلفين حول العلاقة التي يجب ان تربط السعودية مع الجمهورية العربية اليمانية في ايامها الاولى، اذ رأى البعض من اعضاء المجلس السعودي ضرورة الاعتراف بالجمهورية العربية اليمانية، و عدم التدخل في شؤونها، والانصراف الى معالجة قضايا البلاد ومشاكلها الداخلية اما القسم الاخر من اعضاء مجلس الوزراء السعودي فانهم كانوا يرون غير ذلك فقد اكدوا احتمال ان يؤدي التعرض السعودي بالثورة اليمانية الى امتداد رياح الثورة الى السعودية[٣].

اعلن الامير خالد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي عدم اعتراف بلاده بالنظام الجمهوري الجديد في اليمن، فضلا عن عدم اعترافها بشرعية الثورة اليمانية، كما اكد دعم بلاده الكامل للاسرة الملكية المندحرة، لانهم ادركوا ان قيام الجمهورية العربية اليمانية يعد تهديدا لنظامهم[٤]، لاسيما وان مملكة آل سعود قد الحقت اجزاء من الاراضي اليمانية الى مملكتها وهي نواحي عسير وجيزان ونجران التي تعد من اغنى الاراضي السعودية بعد حروبها ضد الامام يحيى عام ١٩٣٤[٥].

---

(١) ادجار اوبلانس، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٢) عبد الرزاق خلف خميس الزيدي، العلاقات اليمنية-السورية ١٩٣٢-١٩٧٠، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية -ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص١٥٠.

(٣) ادجار اوبلانس، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٤) عبد الرزاق خلف خميس الزيدي، المصدر السابق، ص١٥١.

(٥) من الجدير بالاشارة ان الامام يحيى قد عقد معاهدتين استقلاليتين مع بريطانيا في عام ١٩٣٤، تنازل بمقتضى احدها عن جنوب اليمن لتحكمها بريطانيا اربعين عاما، وتنازل بمقتضى الثانية عن عسير ونجران ليحكمها ابن سعود عشرون عاما للتفاصيل ينظر: محمد علي الشهاري، طريق الثورة والوحدة اليمنية،(د.ط)، بيروت، ١٩٧٧، ص٥٠.

وهكذا يتضح جليا ان اعلان الثورة اليمنية وقيام النظام الجمهوري فيما يشكل نقطة تحول واضحة في منطقة البحر الاحمر بشكل عام فضلا عن تأثيرها الكبير في العلاقات المصرية-السعودية بشكل خاص بحكم موقفهما المتباين من ذلك المتغير السياسي الذي شهدته منطقة البحر الاحمر.

ثانيا: معاهدة الدفاع المشترك الاردني -السعودي

ازداد القلق الاردني والسعودي مع تزايد وصول القوات العسكرية والطائرات المقاتلة من مصر الى اليمن مما دفع الاردن الى اجراء تنسيق عسكري بينها وبين السعودية، وذلك من خلال ارسال وفد عسكري برئاسة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية حابس المجالي وضم اللواء محمد هاشم مدير الامن، وقد وصل الوفد الاردني الرياض في الاول من تشرين الاول ١٩٦٤، وعقد الوفدان اجتماعات في الطائف توصلا خلالها في الرابع من تشرين الثاني ١٩٦٢ الى تحالف عسكري وتم تأليف مجلس دفاع مشترك بينهما، وقرر الاردن وضع سرب من طائراته المقاتلة تحت تصرف السعودية، مع فريق من الخبراء لايتجاوز عدد افراده (٣٠) شخصا، وجعل مركزه في بلدة نجران، قرب الحدود السعودية مع اليمن، وصدر الامر للطيارين الاردنيين بأن يتجهوا بطائراتهم الى الطائف ومنها الى نجران، ليوفروا الدعم الى الطائرات السعودية في اية عمليات دفاعية يمكن ان تقوم بها[١].

كما بعثت القيادة العسكرية الاردنية قسماً من سلاح الهندسة العسكرية الاردنية مع معداتهم جوا الى السعودية، ومنهُ هناك الى نجران كما بعثت بحوالي (١٥٠٠)جندي برا الى نجران ايضا، فضلا عن ارسال العتاد والاسلحة للملكين التي استمر نقلها بواسطة طائرات سعودية من طراز (C-D٤-)يقودها طيارون امريكيون وبريطانيون،وقد شوهدت هذه الطائرات وهي تهبط في المطار العسكري بعمان لشحن بالاسلحة والذخيرة وتقلع عند الفجر[٢].

وقامت حكومتا الاردن والسعودية باجراء اتصالات مع الحكومة العراقية في محاولة لضم العراق الى حلفهما العسكري، مقابل اعادة النظر في موقفهما حيال مطالبة العراق بالكويت، واوضح الطرفان الاردني والسعودي انهما مستعدان لتأييد السياسة العراقية وارضائها الى ابعد الحدود في ما لو ابدى العراق تعاوناً معهم، وان يمكن تحقيق مطالبة العراق لاقامة اتحاد فدرالي بين العراق والكويت اول الامر، ثم تطويره لصالح السياسة العراقية، واكدت الاردن والسعودية بانهما يملكان من الامكانات والظروف التي يمكنها لممارسة الضغوط على الكويت، وقادرتان على

---

(١) سليمان موسى، تاريخ الاردن، جـ/٢، ص٥٣.

(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، كتاب السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية برقم ٤٠٨/١/٢ في ١١/١٣/ ١٩٦٢، و١٩، ص٦٤.

تنفيذ رأيهما، الا ان العراق لم يستجب لطلب الحكومتين الاردنية والسعودية لشكوكه من جدية موقفهما ازاء قضية الكويت خاصة، وانهما ايدا بقوة استقلال الكويت، فضلا عن موقفهما المساند للملكيين في اليمن ضد الجمهوريين، بوصفهما دولتان ملكيتان محافظتان ومتعاونتان مع الغرب الاستعماري[١].

الا ان سياسة الاردن الخارجية تجاه الازمة اليمنية واجهت معارضة من قبل الرأي العام الاردني، وبالذات النواب الاردنيين الذين انتقدوا سياسة وصفي التل اذ اكدوا ان علاقة الاردن سيئة مع البلاد العربية، ولم تعمل الحكومة على تحسينها، كما عارضوا اتفاقية الطائف بين الاردن والسعودية لانها تعد تكتلا داخل الاسرة العربية[٢]، وقال داود الحسيني نائب القدس بأننا ارتأينا ان بريطانيا اعترفت بالجمهورية العراقية رغم ان ثورة الرابع عشر من تموز قضت على نفوذها في العراق لانها رأت ان لافائدة ترجى من معارضة النظام الجديد، وعلى العكس من هذا المبدأ نرى بأن الحكومة الاردنية تقف الان بشكل سافر بوجه النظام الجديد في اليمن دون ان تكون لها مصلحة او فائدة من موقف كهذا[٣].

ثالثا: اثر لجوء الطيارين الأردنيين والسعوديين إلى مصر في العلاقات الاردنية -السعودية

شكلت حوادث لجوء الطيارين السعوديين والاردنيين الى القاهرة مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، اذ فوجئ مطار الماظة في القاهرة صباح يوم الثاني عشر من تشرين الاول ١٩٦٢ بطائرة تقترب منه وطلب قائدها ومساعديه النزول في المطار مؤكدين "ان لديهم معلومات خطرة تهم القاهرة"، وكانت تلك الطائرة تابعة الى سلاح الجو السعودي من نوع (CI23) من الطراز الكبير، ومحملة بالاسلحة والذخائر يقودها ثلاثة من الطيارين السعوديين، وهم الرائد طيار رشاد احمد شوشه ومساعديه النقيب احمد حسين طه والفني عمر ازمولي[٤].

وبعد السماح لهم بالنزول في مطار الماظة بالقاهرة اوضحوا ان طائرتهم محملة على اخرها بالاسلحة والذخائر، تم نقلها من قاعدة الظهران الى مدينة نجران الواقعة على الحدود الشمالية لليمن، لتوزيعها على مشايخ القبائل المعارضة للجمهورية اليمنية، واكدوا "انهم سوف يجدون هناك من يتسلمها منهم، واما هم

---

(١) قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص٢٦.
(٢) د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، كتاب السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية برقم ٤/١/٢ في ١٩٦٣/١٠/١٠، و١٠، ص٢٥.
(٣) المصدر نفسه، و١١، ص٢٦.
(٤) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص٦٢٥.

فعليهم ان يعودوا بطائراتهم لان امامهم ان يكرروا الرحلة من جدة الى نجران بجولات مماثلة في اليوم نفسه" واضافوا انهم بعد صعودهم بطائراتهم في الجو تداولوا فيما بينهم واتفقوا على ان واجبهم القومي لايسمح لهم باداء ما كلفوا به، لاسيما بعد ان عرفوا ان تلك الشحنة من الاسلحة وماسوف يليها موجهة ضد الثورة الجديدة في اليمن، لذا قرروا فيما بينهم ان الواجب القومي يقضي عليهم ان يتجهوا بطائرتهم وحمولتها نحو القاهرة، و هم بذلك يحققون هدفين (هدف الحيلولة دون وصول شحنتهم من السلاح الى حيث تستعمل ضد ثورة اليمن، ومن ناحية اخرى فانهم يكشفون عمليا دليل التآمر لضرب ثورة اليمن) [١].

ومن الجدير بالذكر ان طاقم الطائرة السعودية (CI23) طلبوا حق اللجوء السياسي في مصر فور نزولهم المطار، وان الاسلحة والذخائر التي تم شحنها على الطائرة كانت معبأة في صناديق تحمل عليها صورة (اليدين المتصافحتين) [٢] و هي شعار برنامج المساعدات الامريكية.

كان من الطبيعي ان تشكل فضيحة الطائرة الامريكية العائدة للقوة الجوية السعودية دليلا واضحا على التآمر السعودي في ضرب الثورة اليمنية، الامر الذي دفع بالحكومة السعودية الى الاعلان من اذاعة راديو مكة بيانا جاء فيه "ان هذه الطائرة كانت في الواقع في طريقها من جدة الى الحدود السعودية الجنوبية تحمل تموينا حربيا وعتاداً للحامية السعودية، وقد اتضح ان المخابرات المصرية قد اتصلت بقائد الطائرة حيث اغرته بارتكاب الخيانة على حساب شرفه العسكري وتعليم دينه"، واضاف البيان السعودي "وان مثل هذه الخيانات كثيراً ما تقع في كل زمان ومكان غير ان القاهرة ارادت ان تتخذ من هذه المكيدة التي دبرتها مع قائد الطائرة مايوحي بان الحكومة السعودية تتدخل في شؤون اليمن"[٣].

اثار ذلك البيان حفيظة الجانب المصري الذي اسرع بدحض ماجاء بالبيان السعودي عن طريق عقد مؤتمر صحفي للطيارين السعوديين في القاهرة، وضح فيه قائد الطائرة الرائد رشاد شوشه بقوله "لقد علمنا من مصادرنا ان الملك سعود اصدر امرا الى سلاح الطيران بان تستعد الطائرات الحربية لنقل الذخيرة والسلاح الى حدود اليمن، وامر الملك باعداد مائة طن من الاسلحة والذخيرة لتنقل فورا للقضاء على ثورة اليمن"[٤].

ومما زاد في استياء وانزعاج الحكومة السعودية لجوء طائرة سعودية ثانية الى القاهرة في اليوم التالي للجوء الطائرة الاولى، يقودها ضابطان هما الرائد الطيار

---

(١) نقلا عن: محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص٦٢٥-١٢٦.
(٢) سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن ١٨٣٩-١٩٦٧، المصدر السابق، ص٢٢٣.
(٣) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص٦٢٦.
(٤) محمد علي الشهاري، المصدر السابق، ص٨٤.

محمد عبد الوهاب العباسي ومعه الملازم اول محمد علي زهراني، وهبطا في مطار اسوان، وقد تحدث الطيار الزهراني في مؤتمر صحفي في القاهرة قائلا "ان الاوامر صدرت الي بالتوجه الى الرياض للاستفسار عن الطائرة والطيارين الذين وصلوا الى القاهرة، وفي مطار جدة التقيت بقائد طائرة التدريب الرائد محمد، وحلقنا معا في مطار جدة واتفقنا على التوجه الى وادي حلفا بدلا من التحليق حول مطار جدة ومن هناك الى مطار اسوان"[١].

حاول الرئيس المصري جمال عبد الناصر استغلال حادثة لجوء الطيارين السعوديين بطائراتهم الى القاهرة ليبين مدى تورط الحكومة السعودية في التدخل في الشؤون الداخلية لليمن والاسهام بالحرب الاهلية فيها اذ قال "ان قدوم طياري السعودية الاحرار بطائراتهم المحملة بالسلاح المعد لضرب ثورة اليمن، وهبوطهم في القاهرة قد كشفوا مؤامرات الرجعية والاستعمار ضد حق شعبنا وامتنا في الثورة"[٢].

وبدورها طالبت الحكومة السعودية من الحكومة المصرية بضرورة تسليم الطيارين السعوديين واعادة طائراتهم بأسرع وقت ممكن، كما صدرت الاوامر بوقف جميع العمليات الجوية السعودية لعدة اسابيع حتى يتم التحقق من ولاء الطيارين، وحصر عمليات نقل السلاح والذخيرة الى نجران بشركة الخطوط الجوية السعودية ومع ذلك تكرر المشهد للمرة الثالثة، اذ تم نزول طائرتين سعوديتين تابعتين للخطوط الجوية السعودية في مطار الماظة يقود الطائرة الاولى الطيار احمد موسى عواد والثاني عبد اللطيف يغمور بعد ان اتجه تفكير الحكومة السعودية الى استخدام الطائرات لنقل المعدات العسكرية الى الحدود مع اليمن[٣]، الامر الذي اثار غضب الملك سعود الذي امر على الفور بأن يتولى قيادة الطائرات المدنية طيار امريكي يعاونه طيار سعودي ومعهما اثنان من الامن الحربي السعودي[٤].

وهكذا فقد شكل لجوء الطيارين السعوديين الى مصر مرحلة جديدة في تدهور العلاقات بين البلدين، والذي علق الرئيس اليماني عبد الله السلال عن موقفهما من احداث اليمن بقوله "ان مصر ما كانت لترسل قوات اضافية، وان اليمانيين ماكانوا ليطلبوا مزيد من القوات لو ان المشكلة حصرت في اطار الواقع اليماني، ولكن التدخل والمساعدات الخارجية هي التي دفعت البلاد الى تلك الحرب الاهلية، وادت الى تطورات غير متوقعة"[٥].

---

(١) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص٦٢٦.
(٢) نقلا عن: ادجار اوبلانس، المصدر السابق، ص١٥٢.
(٣) الإخبار(جريدة)، القاهرة، ١٦ تشرين الاول ١٩٦٢.
(٤) محمد علي الشهاري، عبد الناصر والثورة اليمنية، ص٨٤.
(٥) سلطان ناجي، المصدر السابق، ص٢٤٢.

ومن ناحية اخرى فقد وجهت حادثة لجوء الطيارين السعوديين الى مصر ضربة قوية الى الحكام السعوديين الذين مابرحوا يؤلبون الاعداء ضد ثورة اليمن[١] ولعل هذا مادفع باحد الباحثين الى وصف احداث الطيران بانها (ثورة سلاح الطيران) [٢]، اما صحيفة الاخبار القاهرية، فقد اشارت الى ماجرى في سلاح الطيران السعودي بانه (ينم عن وجود حركة تمرد واسعة داخل الجيش السعودي) [٣].

ومن جهة اخرى، يبدو واضحا لنا ان تأثير لجوء الطيارين السعوديين الى القاهرة ترك اثاره المباشرة على سلاح الجو الاردني، اذ لجأ ثلاثة من الطيارين الاردنيين الى القاهرة، بدلا من توجههم من عمان الى الطائف وهم ضابط الطيران سهل حمزة (قائد سلاح الجو الاردني) والملازمان حربي صندوقه وتحسين صوالحة، وفي الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٦٢ اي في نفس يوم لجوء الطيارة السعودية الثانية وعند وصول هؤلاء الى مصر، قامت بضم ثلاثتهم الى قواتها الجوية، وصدر امر بترقية سهل حميزة الى رتبة لواء[٤].

ادرك المسؤولون الاردنيون بعد لجوء الطيارين الاردنيين عن عمق شعور الرأي العام الرافض لاشتراك الاردن بجانب السعودية في حرب اليمن، وعدم الافادة من تواصل دعمهم لحكم الائمة في اليمن، لذا بادر رئيس وزراء الاردن وصفي التل بالذهاب الى نجران ثم عاد الى عمان ومعه بقية طيارين السرب الاردني وطائراتهم[٥].

والواقع ان مادفع المسؤولين الاردنيين الى هذا العمل والانسحاب التدريجي من موقفها المؤيد للسعودية في الحرب هو عدم تقديم الاخيرة الاموال للاردنيين مقابل ما ارسلوه من اسلحة وجنود، ودعمهم وتأييدهم للملكيين، اذ اشارت الوثائق العراقية بأن الاردنيين شعروا ان ليس في ذية السعوديين دفع شيء لهم حتى ان سفارتهم في عمان امتنعت عن دفع بعض الاموال للقائم باعمال اليمن في الاردن لتغطية نفقات المفوضية ونفقاته الشخصية، لذلك فان الاردنيين سيضطرون الى دفعها من قبلهم"[٦]، ولا شك ان ذلك مدعاة للاستياء، لا سيما اذا علمنا بأن (٢٨٠) قتيلا وجريحا من القوات التي ارسلت والتي كان مجموعها (١٥٠٠) جندي قد نقلوا

---

(١) الإخبار(جريدة)، القاهرة، ١٥ تشرين الاول ١٩٦٢.
(٢) ادجار اوبلانس، المصدر السابق، ص١٥٢.
(٣) الاخبار(جريدة)، القاهرة، ١٥ تشرين الاول ١٩٦٢.
(٤) سليمان موسى، تاريخ الاردن، جـ/٢، ص٥٣.
(٥) المصدر السابق، ص٥٤.
(٦) د.ك.و،ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، كتاب السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية في ١-٥/١٠/١٩٦٣، و١٢، ص٣٢.

بالطائرات الى قاعدة حسين الجوية في المفرق، وقد دفن القتلى هناك وادخل الجرحى مستشفى القاعدة[١].

وبذا اعلنت الحكومة الاردنية استجابتها لجهود بعثة جامعة الدول العربية التي ترأسها الامين العام عبد الخالق حسونة، ورئيس دورة الجامعة في ذلك الوقت الدكتور ناصر الحاني وكيل وزارة الخارجية العراقية، اثر زيارة البعثة الجامعة العربية للأردن للمدة من الاول من تشرين الاول الى الخامس منه عام ١٩٦٣، اذ اكد الملك حسين للبعثة ان حكومة الاردن لاتعد نفسها طرفا في الحرب اليمنية، وانما انهت كل تعاون لها مع انصار الملكيين اليمنيين[٢]، وغادر الوفد عمان في الخامس من تشرين الاول متوجها الى صنعاء فوصلها في اليوم التالي والتقى الوفد الرئيس عبد الله السلال واعضاء حكومته عارضا خلال اللقاء تأكيدات الحكومة الاردنية بالحفاظ على استقلال اليمن وسيادته، وعزمها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية اليمنية، فأبدى اليمنيون ارتياحهم لهذا التطور في الموقف الرسمي الاردني فضلا عن شكره لجهود جامعة الدول العربية بايجاد حل سلمي لازمتهم مؤكدين التعاون مع هذه الجهود بهدف احلال السلام بالبلاد من جهة وتنقية الاجواء العربية، واستئناف العلاقات الايجابية مع الاقطار العربية[٣].

وقد اثمر ذلك التطور عن اعلان الاردن اعترافها بالنظام الجديد الجمهوري في اليمن عامة ١٩٦٤ وانهاء كل انواع المساعدات الاردنية للعناصر الملكية اليمنية في حربها مع الجمهوريين[٤].

وقام الملك حسين بدور حاسم لتقريب وجهة نظر كل من القاهرة والرياض في هذه الازمة حيث قام بزيارة القاهرة في شهر اب عام ١٩٦٤ اي قبل انعقاد القمة الثانية في مسعى لانهاء الازمة اليمنية وتهدئة الموقف والبحث عن حل مرض لهذه القضية التي بدت مستعصية على الحل وقد اثمرت هذه المحاولة عن بعض النتائج الايجابية ومنها ارسال الامير فيصل ولي عهد السعودية رسالة للرئيس عبد الناصر في شهر ايلول عام ١٩٦٤[٥].

---

(١) المصدر نفسه، و١٢، ص٣٢-٣٣.

(٢) جامعة الدول العربية، تقرير الامين العام الى مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادية الحادية والاربعين في الحادي والعشرين من اذار ٩٦٣، الامانة العامة في جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٦.

(٣) جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادية الحادية والأربعين في الحادي والعشرين من آذار ٩٦٣، المصدر السابق،ص١٣-١٤.

(٤) ادجار اوبلانس، المصدر السابق، ص٢١٣-٢١٤.

(5) Records of Jordan, VOL.14, PP.363.

وكانت الرسالة تحمل دعوة بالموافقة على عقد اجتماع مشترك للتباحث في موضوع وقف اطلاق النار بين الملكيين والجمهوريين ووجد عبد الناصر في هذه الدعوة فرصة ذهبية (كي يفلت من فخ اليمن[١] دون ان تتعرض هيبته لادنى مساس) [٢]، وعقد الاجتماع في التاسع من ايلول ١٩٦٤ حرص عبد الناصر على تبرير اسباب مهاجمة الطائرات المصرية الاراضي السعودية غير ان فيصل لم يقتنع بهذه المبررات وكان مقتنعا بأن عبد الناصر كان يسعى الى قيام جمهورية باليمن سوف تسبب قلقا لنظام الحكم الملكي في السعودية[٣].

وقد تمخض الاجتماع عن الاتفاق على عقد اجتماع بين الملكيين والجمهوريين في نهاية تشرين الاول عام ١٩٦٤ بالسودان في منطقة اركونت' وأصبحت تعرف هذه المحادثات باسم محادثات اركونت وخلال المحادثات وصلت الانباء في الثالث من تشرين الثاني ١٩٦٤ بخلع الملك سعود وتولي الحكم الملك فيصل(٤) وفي الخامس من تشرين الثاني ١٩٦٤ توصل المجتمعون في اركونت الى وقف اطلاق النار بينهما الا ان هذه القرارات لم تنفذ واستمر القتال بينهما وبذلك يكون العام ١٩٦٤ الذي علق عليه عبد الناصر امالا كبيرة بتسوية قضية اليمن قد مرت بدون نتيجة حاسمة[٥].

واستمر الاردن بالبحث عن حل لهذه الازمة وانطلاقا من دوره القومي في المحافظة على وحدة الصف العربي وتصفية الاجواء العربية فبادر منذ آذار ١٩٦٥ الى منتصف حزيران من العام نفسه على صياغة مشروع لانهاء النزاع في اليمن وقد ارسل نسخة من المشروع الى الاطراف العربية في هذا النزاع وكان الزعماء العرب قد اتفقوا على تحريك القضية اليمنية في مؤتمر القمة العربي الثاني[٦].

---

(١) تكبدت مصر خسائر فادحة في حرب اليمن بلغت حوالي عشرة الاف قتيل وجريح: ينظر صلاح نصر، مذكرات...، جريدة الرأي الاردنية، ١٩٨٦/٣/٥، ولخص احمد الشقيري الموقف في اليمن بقوله "تبتلع الاموال السعودية والارواح المصرية والدماء اليمنية، ينظر: احمد الشقيري، من القمة الى الهزيمة، دار العودة، بيروت، ١٩٧١، ص٢٣.

(٢) صلاح نصر، مذكرات..، الرأي الأردنية(جريدة)، ١٩٨٦/٣/٥.

(٣) المصدر نفسه، ينظر عن مهاجمة الطائرات المصرية الاراضي السعودية في: جريدة لسان الحال اللبنانية، ١٩٦٣/٣/٣.

٤) الملك فيصل بويع ملكا على المملكة العربية السعودية بعد إن عزل أخيه غير الشقيق الملك سعود بن عبد العزيز في الثاني من تشرين الثاني ١٩٦٤ للتفاصيل ينظر: فاسليف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري حماد وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦، ص ٤٣٧-٤٥٧.

(٥) احمد حمروش، عبد الناصر والعرب، ص٢٤٣-٢٤٤؛ صلاح نصر، مذكرات...، الرأي(جريدة)، الاردن، ١٩٨٦/٣/٥؛احمد يوسف احمد، الدور المصري في اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧، المستقبل(مجلة)، العدد٣٩، أيار ١٩٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٣٩.

(٦) وصفي التل، كتابات في القضايا العربية، دار اللواء، عمان، ١٩٨٠، ص٢٠٨.

ففي الحادي والعشرين من حزيران ١٩٦٥ عقد وصفي التل رئيس الوزراء الاردني مؤتمرا صحفيا في قاعة وزارة الاعلام حيث اعلن عن المشروع الاردني لانهاء ازمة اليمن على الشكل الاتي:

١. عدم الدخول في تفاصيل ادعاءات الاطراف المعنية وحججهم من حيث وزن او درجة قوتهم او تمثيلهم او مدى سيطرتهم داخل اليمن.
٢. لافائدة من دخول في مناقشات فقهية حول الاوضاع القانونية للاطراف المتنازعة وعلى الاخص الاطراف المتصلة بالنزاع في اليمن من غير اليمنيين.
٣. لاتوجد فائدة من اية محاولة لمناقشة المواقف المبنية على اسس تصعب مواجهتها منطقيا مثل ادعاء الاطراف المعنية بالنسبة لقبولهم او عدم قبولهم بالامامة او الجمهورية مثلا كشكل لنظام الحكم.
٤. ان يوجه الحوار بين الاطراف المعنية في مواجهة المشكلة كما هي وان يدخل مباشرة الى المبادئ الاساسية دون التعثر بالقشور[١].

وقال وصفي التل في مؤتمره الصحفي "ان حقيقة نزيف الضحايا العربية وحجم القوات والطاقات البشرية والمادية المقيدة بهذا النزاع قد استنزفت الدم والجهد والمال ولم يعد يقتصر اثرها على مسرح القتال في اليمن فقط بل تعداها الى التأثير سلبيا على ثقل موازين القوى العربية في مسارح اهم واشد خطورة والحاحا من ميدان اليمن وهو قتال بين الاخوة لامنتصر في نهايته"[٢].

وبناء على هذه الاسس وهذه الحقائق فأننا نرى ان حوار المصالحة يجب ان يلتقي عند النقاط التالية:

١. احترام كرامة كافة الاطراف المتنازعة.
٢. ان لاتذهب التضحيات العربية التي هدرت في اليمن عبثا.
٣. ان يكون ثمن التضحيات العربية في اليمن خطة اعمار سياسية واقتصادية واجتماعية تدفع اليمن في الطريق الذي يتمناه لها العرب.
٤. ان يتوفر لهذه الخطة حماية عربية جماعية ودعم مالي عربي مشترك.
٥. ان يتم تشكيل قوة عربية من خلال جامعة الدول العربية صغيرة في حجمها كبيرة في الاداء والواجب في حفظ السلام باليمن وان تباشر القوات غير اليمنية بالانسحاب من اليمن مع ايقاف الدعم الخارجي لكل من الطرفين اليمنيين.

---

(١) Records of Jordan, VOL.14.PP.873-875. ، وصفي التل، المصدر السابق، ص٢٠٩؛ جريدة الجهاد الاردنية، ١٩٦٥/٦/٢٢، دائرة الدراسات والادارة العامة، الجامعة الامريكية في بيروت، د.ت، ص٤٠٧-٤٠٨.

(٢) الجهاد (جريدة)، عمان، ١٩٦٥/٦/٢٢، وصفي التل، المصدر السابق، ص٢٠٩-٢١١.

٦. ان تصبح القوات اليمنية داخل اليمن خاضعة الى القيادة العربية الجماعية.
٧. لاجل تولي مهمة الاعمار يشكل في اليمن اجهزة حكم لا جمهورية ولا امامية وتكون رئاسة الجهاز بيد طرف محايد.
٨. ان يستمر جهاز الحكم فترة محددة الى ان يتم الاتفاق من قبل اهل اليمن على شكل نظام الحكم الذي يريدونه، ان وجهة النظر الاردنية محتاجة الى بلورة جماعية للوصول الى مشروع مصالحة كاملة لانقاذ اليمن وشعبه حتى يتمكن من السير بالطريق الصحيح(١).

وعلى اثر ذلك قام الرئيس عبد الناصر بالذهاب في الثاني والعشرين من اب ١٩٦٥ الى جدة(٢) لمقابلة الملك فيصل لحل مشكلة اليمن التي طالت وكان يرغب ان يعقد مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء ولكن لايكون على جدول الاعمال قضية اليمن(٣)، ولقد كانت وجهة النظر الاردنية نابعة من ان حق كل دولة عربية تقرير شكل نظام الحكم فيها وبدون تدخل من الخارج وهي مادعا اليها الاردن منذ انفجار الحرب الاهلية في اليمن(٤).

غير ان هذه القضية اليمنية قد استمرت الى مابعد حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ حيث حسم الامر فيها خلال مؤتمر القمة العربي الرابع بالخرطوم في نهاية شهر اب ١٩٦٧ كنتيجة حتمية لهزيمة القوات المصرية في سيناء(٥).

ولقد كان لهذه الحملة المصرية على اليمن والتي عرفت باسمها الحركي (٩٠٠٠) التأثير الكبير على مجريات حرب ١٩٦٧ سواء قبل او اثناء الحرب من الناحية السياسية او العسكرية او الاقتصادية بالاضافة الى الناحية المعنوية لدى القوات المسلحة(٦).

---

(١) وصفي التل، المصدر السابق، ص٢١١.
(٢) عرفت بأتفاقية جدة وعشية توقيعها طار عبد الناصر الى موسكو ويذكر عبد الوهاب الكيالي بان التاريخ لم يعرف رجلا يتنقل من مكة الى موسكو ومن = = الكعبة إلى الكرملين ومن ضريح النبي محمد صلى الله عليه واله وسلم إلى ضريح لينين الا الرئيس عبد الناصر، حول ذلك ينظر:عبد الوهاب الكيالي، القضية الفلسطينية اراء ومواقف ١٩٦٤-١٩٦٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٠٤.
(٣) احمد حمروش، خريف عبد الناصر، ص٤٦٥؛ ينظر حول زيارة الرئيس جمال عبد الناصر التي استمرت ثلاثة ايام وكذلك نص الاتفاقية في مجلة السياسة الدولية، ٢، اكتوبر، ١٩٦٥، مؤسسة الاهرام، ص٢٤١-٢٤٢.
(٤) حازم زكي نيبسه، المصدر السابق، ص٩٧.
(٥) صلاح الدين الحديدي، شاهد على حرب ١٩٦٧، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٤، ص٤٧.
(٦) صلاح الدين الحديدي المصدر السابق، وقارن بـ امين هويدي، حروب عبد الناصر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧، ص٢١٢-١٤٨ والذي يرفض بشكل قاطع وجود نتائج سلبية لحرب

وهكذا ساير الموقف الاردني الموقف السعودي في دعم امراء اسرة حميد الدين الملكية ومعاداة الثورة والنظام الجمهوري في اليمن سياسيا واعلاميا وعسكريا، ولاسيما عند قيام الثورة، ولعل هذا الموقف يتوافق مع الاهداف السعودية، فالسياسة الاردنية كانت تسعى للحفاظ على الانظمة الملكية في المنطقة وتقف ضد الحركات الثورية التحررية الساعية لقلب نظام الحكم الملكية، كما كان هناك توتر في العلاقة مابين الملك حسين ملك الاردن والملك سعود ملك المملكة العربية السعودية من جهة والرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة الذي كان يدعم الأفكار التحررية ويدعم حركات التحرر الثورية، وبذلك رأت الاردن والسعودية في الثورة اليمنية ودعم الرئيس جمال عبد الناصر لها خطرا يهدد كيانهما السياسي.

اليمن على هزيمة مصر في حرب حزيران ١٩٦٧ وبعد نقاش مطول اراء العسكريين اصحاب الرأي المضاد يخلص الى نتيجة لاتخلو من اثارة وهي ان القوات المصرية التي انسحبت من اليمن بعد حرب حزيران ١٩٦٧ اصبحت قاعدة في اعادة بناء القوات المصرية من جديد، المصدر نفسه، ص١٣٨-١٤٧؛ ينظر ماتذكره مريم غوديره، ازمة الشرق الاوسط، نشوءها- تطورها، حلها، دار النهضة الحديثة، بيروت، ١٩٦٨، ص١٢٤.

الفصل الرابع

اثر القضية الفلسطينية في العلاقات

الأردنية - السعوديــة ١٩٦٤

المبحث الاول : موقف السعودية من قضية تحويل مجرى نهر الاردن

المبحث الثاني : الموقفان الاردني والسعودي من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

المبحث الثالث : العلاقات الاردنية -السعودية وحرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ - ١٩٦٨

المبحث الأول

موقف السعودية من قضية تحويل مجرى نهر الأردن

الحركة الصهيونية منذ نشأتها وبداية استعمارها للأراضي العربية في فلسطين، أدركت أهمية المياه لتحقيق سياسة استيطان متناسقة في مختلف الأراضي الفلسطينية وتثبيت إقدام الاقتصاد الصهيوني فيها، لذلك إصر قادة الحركة الصهيونية منذ البداية على إن تشمل حدود الوطن القومي على مصادر المياه الضرورية لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين[١]، لاستيعاب الملايين من يهود العالم الذين تعمل الوكالة اليهودية والعصابات الصهيونية المحتلة على إحضارهم إلى فلسطين[٢]، وهذا ما أكده دايفيد بن جوريون من القادة البارزين في الحركة ومن مؤسسي (إسرائيل) فيما بعد في لقاء صحفي قائلا "إن الحياة الاقتصادية في فلسطين، تعتمد على مصادر المياه الموجودة في شمال فلسطين ومن الأهمية ضمان استمرار تدفق المياه إلى فلسطين، ومن ثم تخزينها والسيطرة عليها عند منابعها"[٣].

ظهرت أولى بوادر مشكلة تحويل مجري مياه نهر الأردن، عندما باشرت سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) بإعمال تجفيف بحيرة الحوله عام ١٩٥١ الذي كان القصد منه استغلال المساحة الواسعة من الأراضي السهلية حول المشاريع الزراعية، لتبدأ مرحلة جديدة شهدت مبادرات ومشاريع دولية قدمت لمعالجة هذه القضية، كان أهمها مشروع (جوزيف اريك جونستون) Jozef Eric Jonnstonالمسمى بمشروع الإنماء الموحد لمياه نهر الأردن وروافده في الثاني عشر من تشرين الأول عام ١٩٥٥[٤]، وقد طرح هذا المشروع من لدن المبعوث الشخصي للرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور وهو جوزيف اريك جونستون إلى الشرق الأوسط بحجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومساعدة الدول العربية المجاورة لـ(إسرائيل) على استثمار مياه نهر الأردن بين العرب والصهاينة، بيد انه كان يهدف من وراء مشروعه هذا إنهاء حالة الحصار الاقتصادي نتيجة ضعف الموارد الداخلية للعدو الصهيوني ووجود هجرات يهودية متزايدة إليه، والاعتراف بالوجود السياسي للكيان

---

(١) خليل أبو رجيلي، المياه في إسرائيل الوضع الراهن والتوقعات، مجلة شؤون فلسطينية، العدد٢٣، مركز دار العلم ودار الآداب، بيروت، ١٩٦٨، ص١٥٤.

(٢) علي حسين علي العلواني، القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية ١٩٦٥-١٩٧٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية -ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٨٥.

(٣) خليل أبو رجيلي، المصدر السابق، ص١٥٤.

(٤) نجيب الأحمد، فلسطين تاريخا ونضالا، دار الجليل، عمان، ١٩٨٥، ص٦٢١-٦٢٢؛ علي حسين علي العلواني، المصدر السابق، ص٤٠.

الصهيوني[١]،وقد تضمن المشروع إنشاء سد وخزان على نهر الحاصباني العلوي عند التقائه بنهر الأردن،وإقامة سدود على بانياس والوديان لتحويل مياهها إلى قناة تروي حوض الحوله الأعلى وتلال الجليل والوديان الغربية منها، مع الاستفادة من هذه السدود المقامة على نهر اليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية[٢].

قوبل مشروع جونستون برفض العرب له لأسباب فنية وسياسية، إذ كان المشروع يقوم على أساس استغلال موحد لمياه النهر، تشرف عليه لجنة مشتركة من الدول العربية المعنية و(إسرائيل)، مما ترتب عليه التعاون مع دولة (إسرائيل) ومن ثم الاعتراف ضمنيا بوجودها[٣]،وقد تحدد الموقف العربي هذا بقيام اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، بعقد اجتماع لبحث الموضوع، إذ وافقت في الثاني عشر من آذار ١٩٥٦ على تبني اقتراح تأليف لجنة فنية عربية مشتركة لدراسة المشروع وتألفت هذه اللجنة من مصر وسورية والأردن مع إشراف مهندسين أمريكان من المسؤولين على المشروع الأمريكي الموحد مع بعض مسؤولي هيئة إغاثة اللاجئين[٤]، وقد قدمت الجامعة العربية عبر لجنتها هذه المؤلفة من المهندسين العرب، مشروعا عربيا لاستغلال مياه نهر الأردن، ردا على المشروع الأمريكي مشروع جونستون[٥]، غير إن المشروع العربي المذكور لم يكتب له النجاح لعدم وجود اهتمام مادي ومعنوي لانجازه من قبل حكومات الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية، فضلا عن استمرار الخلافات العربية، ودور الكيان الصهيوني في عرقلة تنفيذ المشروع حتى لو اضطرهم ذلك إلى استعمال القوة التي لوحوا بها عام ١٩٦٢[٦].

ومنذ عام ١٩٦٢ والكيان الصهيوني اخذ يوسع من طرح مشاريعه الرامية إلى تحويل مجرى نهر الأردن، الأمر الذي دفع بالحكومة الأردنية إلى إرسال دعوة إلى

---

(١) عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٤٠؛ محمد نصر الدين مهنا، مشكلة فلسطين والصراع الدولي ١٩٤٥-١٩٦٧، (د.ط)، (د.م)، (د.ت)، ص٩٦.

(٢) صلاح الدين شكري، فلسطين، ومؤتمر القمة العربي، مكتب الصحافة، دمشق، ١٩٨٤، ص٨٥-٨٦.

(٣) صلاح العقاد، تطور النزاع العربي (الإسرائيلي) ١٩٥٦-١٩٦٧، معهد البحوث والدراسات العليا، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٦٣.

(٤) مروه جبر، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين ١٩٤٥-١٩٦٥، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٦٦ .

(٥) للتفاصيل حول المشروع العربي ينظر: عبد الرحمن أبو عرفه، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر، بيروت، ١٩٨١، ص١١٤-١١٧.

(٦) علي حسين علي العلواني، المصدر السابق، ص٤٢؛ حيدر شاكر خميس القره غولي، المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية ١٩٣٦-١٩٧٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص١٨٧.

الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة لزيارة الأردن، وبالفعل زارها في الثامن عشر من شباط من العام نفسه ولمدة ثلاثة أيام أطلعه المسؤولون في الأردن على سياسة الكيان الصهيوني الجديد تجاه نهر الأردن، مؤكدين له إن عملية التحويل بدأت تأخذ طابعا جديا، وان تحويل المياه نهائيا لن يتأخر عن سنتين، مطالبين بضرورة اتخاذ الوسائل الممكنة للحد من ذلك، ومنها الاعتماد على الإمكانات المصرية التي طالما اخذ نظامها يتحدث عن قوته العسكرية ويعطي الوعود بالوقوف في وجه الكيان الصهيوني إذا أقدم على تلك الخطوة[١].

ويبدو إن الأمر ازداد خطورة عندما تناقلت وكالات الإنباء في عام ١٩٦٣ إخبارا تؤكد إن الكيان الصهيوني فرغ من إعمال الإنشاءات لتحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب، وان التحويل سوف يبدأ فعلا في منتصف عام ١٩٦٤ بناء على خطة موفد الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور الخبير اريك جونستون إلى المنطقة[٢]، قادت هذه التطورات بالرئيس المصري جمال عبد الناصر بالدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي على اعلى المستويات في خطاب له ألقاه في بورسعيد في الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٦٣ لمناقشة تهديد الكيان الصهيوني بتحويل مياه الأردن واتخاذ الإجراءات العربية اللازمة لمواجهتها[٣].

وفي اليوم التالي إي الرابع والعشرين من كانون الأول من العام نفسه، وجهت وزارة الخارجية المصرية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة نصت دعوة الرئيس جمال عبد الناصر إلى عقد مؤتمر القمة العربية الأول[٤]، وبدورها

---

(١) جامعة الدول العربية، نشرة إخبار جامعة الدول العربية، العدد٨، القاهرة ١٩٦٢/٢/٢١، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩، ص٣.

(٢) وضع جونستون خطة لتوزيع مياه الأردن، يتم بموجبها حصول سوريا ولبنان والأردن على (٦٠%) من المياه، ويحصل الكيان الصهيوني على (٤٠%) وتضمنت الخطة توزيع مياه نهر اليرموك، بحيث يحصل الأردن على (٣٣٠) مليون متر مكعب في السنة (من جملتها ٤٧ مليون متر مكعب للضفة الغربية من وادي الأردن، وسوريا (٩٠) مليون متر مكعب، والكيان الصهيوني(٢٥) مليون متر مكعب، الأمر الذي أدى إلى رفض الدول العربية الثلاث هذه الخطة لان قبولها يعني الاعتراف بالكيان الصهيوني، للتفاصيل ينظر: حازم زكي نسيبة، المصدر السابق، ص١٧٣-١٧٤.

(٣) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ١٩٦٧، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٠٠؛ جامعة الدول العربية، نشرة إخبار جامعة الدول العربية، العدد٧، القاهرة، ١٩٦٣/١/٢٨، ص١.

(٤) احمد عصام عوده، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة إلى مؤتمر القمة العربية الحادي عشر في عمان، مطبعة دار الأنوار، عمان ١٩٨٩، ص١٤.

قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتوجيه الدعوة إلى الأعضاء[١]، فأعلنت الحكومة السعودية عن قبولها للدعوة، وذلك في بيان أصدرته في الخامس من كانون الثاني عام ١٩٦٤[٢].

إما الأردن فقد كانت أول الأقطار التي استجابت لتلك الدعوة، فعلى الرغم مما كان من خلاف بين الأردن ومصر، وعلى الرغم من شعور الأردن الرسمي انه تعرض لاعتداءات كثيرة وخطيرة من قبل مصر، فأن الملك حسين رأى في الخطاب بارقة أمل لتقوية العلاقات، إذ لم تمضِ ساعات على إلقاء الخطاب، حتى أعلن في اليوم نفسه الترحيب بالمؤتمر المقترح، وذلك مايتضح من عباراته التالية "إن قضية فلسطين هي قضية الأمة العربية جمعاء، وان إي اجتماع يعود لخيرها والحفاظ على حقوق أهلها العرب، فأن الأردن... لن يتوانى عن حضور الاجتماع، وذلك بعد إن توجه الدعوة إليه للحضور في إي مكان وزمان، وسيكون هذا البلد، كما عرفه العرب، صريحا في قوله وفيا لعهده منفذا لالتزاماته متناسيا كل خلاف من اجل الهدف الأسمى وهو خدمة الأمة العربية"[٣].

وكانت الخارجية الأردنية قد علقت على دعوة الرئيس المصري لعقد مؤتمر القمة العربي الأول للنظر في قضية مياه نهر الأردن، بأن السياسة الخارجية الأردنية لاتنظر إلى قضية المياه على أنها مجرد خسارة لبضع أمتار من المياه بل إن القضية هي تحقيق حلم الصهيونية العالمية بتحقيق شعارها من الذيل إلى الفرات لكسب المزيد من القوة الإستراتيجية والاقتصادية، خاتمة التعليق بالقول إن الأردن ينظر إلى قضية فلسطين هي قضية العرب، وان موقع الأردن يمثل قلب القضية لذلك انه لايرفض أية دعوة للاجتماع من اجل فلسطين والصراع العربي الصهيوني[٤].

وهكذا حضر للقاهرة ملوك ورؤساء ثلاثة عشر دولة للاشتراك في المؤتمر للمدة من الثالث عشر حتى السادس عشر من كانون الثاني ١٩٦٤[٥].وكان الملك حسين قد وصل القاهرة قبل يوم من انعقاد المؤتمر، وقد استقبله الرئيس المصري

---

(١) ج. د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادي(٤١)، ٢١ آذار ١٩٦٤، ص٤.

(٢) الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، منشورات الدائرة السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية،(د.ط)، بيروت، (د.ت)، و٦، ص٥.

(٣) احمد عصام عودة، المصدر السابق، ص١٤.

(٤) و. ع. م، دائرة الدراسات السياسية والإدارية، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، ص٨٢٣.

(٥) وهم الملك حسين، الحبيب بو رقيبة، واحمد بن بيلا وإبراهيم عبود وعبد السلام عارف والملك سعود بن عبد العزيز وأمين الحافظ وجمال عبد الناصر وعبد الله السلال وعبد الله السالم الصباح والملك الحسن الثاني ورشيد كرامي والأمير حسن الرضا نائبا عن الملك إدريس السنوسي، للتفاصيل ينظر: احمد عصام عودة، المصدر السابق، ص١٥.

عبد الناصر استقبالا وديا، كما تم استقبال الملك سعود بذات الاستقبال أيضا على الرغم من المواقف بينهم[١].

تمخض المؤتمر عن جملة قرارات تدعو إلى إنشاء مشروع عربي هدفه تحويل مياه الأردن من مصادره قبل وصولها إلى الأراضي التي يسيطر عليها الكيان الصهيوني وتشكيل هيئة لاستغلال مياه نهر الأردن برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية وعضوية ممثلين الأردن ومصر ولبنان وسوريا، وقد عقدت الهيئة اجتماعها الأول في القاهرة في الأول من شباط ١٩٦٤، واستمرت هيئة استغلال مياه الأردن في الاجتماعات الدورية والمتابعة لتنفيذ ماتم الاتفاق عليه[٢].

وبالذسبة لسياسة الأردن من مشاريع التمويل، فقد تقرر إنشاء سد المخيبي لحجز مياه اليرموك قبل إن تصب في نهر الأردن، والإفادة من مياه السد لإرواء أراضي وادي الأردن[٣].

وقبيل انعقاد اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في القاهرة وتحديدا في التاسع والعشرين من شباط ١٩٦٤ حولت الحكومة السعودية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حصتها المقررة لتغطية نفقات المشروعات المستعجلة لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وذلك تنفيذا لمقررات مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد في القاهرة في الشهر الماضي[٤].

وفي حديث صحفي للأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية في الرابع من آذار ١٩٦٤ قال "بأن المملكة العربية السعودية مستعدة لقطع النفط السعودي عن الدول التي تساعد إسرائيل وتؤيدها"[٥]، وفي الخامس من آذار علق على تصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين بشأن مساعدة إسرائيل في مشروعها لتصفية مياه النهر بوساطة الطاقة النووية بأنه لايستغرب مثل هذه التصريحات لان وجود إسرائيل في المنطقة العربية هو نتيجة لوجود الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة وان الحل العملي لإخراج إسرائيل عن المنطقة العربية يتوقف على تضامن الدول العربية[٦].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٦.
(٢) للتفاصيل عن مقررات المؤتمر ينظر: ج.د.ع، تقرير الأمين العام في دورة انعقاده الحادي والأربعين، القاهرة، ١٩٦٤، ص٤.
(٣) سليمان موسى، تاريخ الأردن، جـ/٢، ص٧٦.
(٤) ج. د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادي الحادي والأربعين (٤١)، ص٦.
(٥) الوقائع العربية، كانون الثاني- آذار، ١٩٦٤، جـ/١، ص٢٧.
(٦) الوقائع العربية، كانون الثاني- آذار، ١٩٦٤، جـ/١، ص٩٦.

اختتم وزراء الخارجية العربي اجتماعهم الاستثنائي في القاهرة في السادس من آذار ١٩٦٤ وصرح عبد الخالق حسونة بان الوزراء بحثوا في كل مايتعلق بالزيارات التي سيقومون بها في العالم لشرح وجهة النظر العربية في صدد قضية فلسطين والمشروع العربي لتحويل مجرى مياه نهر الأردن[١]، ففي السادس من آذار ١٩٦٤ غادر جده عمر السقاف الوكيل الدائم لوزارة الخارجية السعودية، متوجها إلى الولايات المتحدة واليابان وماليزيا والفلبين وألمانيا الغربية، نائبا عن الأمير فيصل في نطاق زيارات وزراء خارجية الدول العربية للقيام بشرح قضية فلسطين وكسب تأييد هذه الدول للمشروع العربي الموحد لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده[٢].

عقد مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده سلسلة من الاجتماعات قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربي الثاني كان أولها في الأول من شباط ١٩٦٤ في مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية وأخرها في العشرين من أب ١٩٦٤ في مدينة القاهرة[٣]، وقد قامت الهيئة بإعداد تقرير عن إعمالها متضمنة الصيغة النهائية للمشروع العربي الموحد لاستغلال روافد نهر الأردن، كما أوصت الهيئة بإنشاء سد على نهر اليرموك عند موقع المخيبة الأردني الذي يكفل الانتفاع الكامل بمياه نهر الأردن وطلب موافقة مجلس الملوك والرؤساء العرب المقرر عقده في الإسكندرية على تنفيذه[٤].

بدأ مؤتمر القمة العربي الثاني جلساته في فندق فلسطين في الإسكندرية بتاريخ الخامس من أيلول ١٩٦٤، وافتتح الأمير فيصل رئيس الوفد السعودي للمؤتمر الذي أصبح رئيسا له في دورته تلك نيابة عن أخيه الملك سعود بن عبد العزيز، إذ دعا في كلمته رؤساء الدول العربية إلى التعاون لان الشعب الفلسطيني ينتظر منهم كل جهد ممكن، ولان الشعوب العربية تنتظر منهم السعي لتحرير كل البلاد العربية من الاستعمار[٥].

وبعد ستة أيام من المباحثات وتحديدا في العاشر من أيلول ١٩٦٤ اتخذ مجلس الملوك والرؤساء العرب القرارات الكفيلة بتنفيذ المخططات العربية، وخاصة في الميدانين العسكري والفني، ومن بينها بداية العمل الفوري في المشروعات العربية

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٦.
(٢) المصدر نفسه، نيسان –حزيران، ١٩٦٤، جـ/٢، ص٢٣٨.
(٣) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الحادي والأربعين، ص٥؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص٢٥-٢٧.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٧.
(٥) الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، وثيقة رقم (٢٤٨)، ص٤٥٥.

لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده[١]، وقد طالب الأمير فيصل في كلمته التي ألقاها في الجلسة الختامية للمؤتمر في الحادي عشر من أيلول ١٩٦٤ بتنفيذ هذه القرارات بكل عزم وقوة[٢]، وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثانية والأربعين في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٦٤ قال الأمين العام للجامعة في كلمته الافتتاحية إن الأمانة العامة بادرت إلى اتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية لقرارات مؤتمر القمة العربي الثاني، وكان أخرها اجتماع مجلس إدارة مياه نهر الأردن وروافده وإصداره الأمر إلى المقاولين بمباشرة العمل في المشروع العربي لاستثمار مياه نهر الأردن[٣].

اقتصرت الإعمال الأولى في عملية تحويل على بناء سد المخيبة على نهر اليرموك الذي لم يكن (الإسرائيليون) ليتعرضوا عليه من قبل في مشروع جونستون[٤]، وبالفعل تم البدء بإنشاء السد على نهر اليرموك بكلفة ١١ مليون جنيه إسترليني تدفع السعودية ومصر والعراق والكويت (٨٠%) منها إما الكلفة الباقية وقيمتها (٢٠%) المتبقية فتكفل بدفعها الأردن والسعودية ولبنان والجزائر وليبيا[٥].

اجتمع طاهر رضوان، المندوب السعودية الدائم لدى جامعة الدول العربية بالأمين العام عبد الخالق حسونة في الثامن من كانون الأول ١٩٦٤ وابلغه إن الحكومة السعودية قد دفعت التزاماتها المالية التي قررها مؤتمر القمة العربي الثاني فيما يتعلق بنفقات استغلال روافد نهر الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني، غير إن سلطات الاحتلال الصهيوني لم تقف مكتوفة الأيدي إمام المشروع العربي، ففي أوائل آذار عام ١٩٦٥، أقدم الجيش الصهيوني على قصف الإعمال الأولية من جهة واحدة داخل الأراضي السورية[٦]، الأمر الذي دفع الوفود العربية ومن بينهم الوفد السعودي برئاسة طاهر رضوان الى مناقشة الاعتداءات الصهيونية على الأراضي السورية في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثالثة والأربعين المنعقدة بتاريخ الخامس عشر من آذار ١٩٦٥، إذ شمل جدول الإعمال دراسة توصيات لجنة الشؤون السياسية بشأن العدوان الإسرائيلي المتكرر على الحدود السورية ومواقع المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن، وكان

---

(١) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الثالث والأربعين، ١٥ آذار ١٩٦٥، الموضوع: بيان مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، ص٢.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص٥٣.

(٣) الوقائع العربية (تموز-أيلول) ١٩٦٤، جـ/٣، ص٣٣٧.

(٤) محمد نصر الدين مهنا، مشكلة فلسطين والصراع الدولي، ص١٠٢-١٠٣.

(٥) المصدر نفسه، ص١٠٣.

(٦) الوقائع العربية (تشرين الأول-كانون الأول) ١٩٦٤، ج٤، ص٤٩٢.

الوفد السعودي من بين الوفود العربية الذي وافق على توصيات لجنة الشؤون السياسية المتضمنة إبلاغ الموضوع إلى مجلس الأمن، واتخاذ خطة عربية موحدة في مواجهة مثل هذه الاعتداءات والتضامن مع سوريا في موقفها واعتبار إي عدوان على الأرض السورية عدوانا على الدول العربية كلها[١].

كما عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً على مستوى وزراء الإعلام العرب في عمان للمدة من التاسع عشر حتى العشرين من نيسان ١٩٦٥، وذلك استمرارا للدورة الثالثة والأربعين من دورات انعقاده العادية للنظر في الاعتداءات الصهيونية وقصفها لمواقع العمل الأولية ولاسيما في سوريا، وكان الوفد السعودي برئاسة جميل حجيلان وزير الإعلام السعودي وقد اتخذ المجلس قرارات عدة في ضوء توصيات اللجنة الدائمة أهمها إظهار الدول العربية بوصفها كتلة واحدة، وان التعرض لأي منها معناه التعرض لدول الجامعة كلها[٢].

وفي السابع والعشرين من أيار ١٩٦٥، عقد مجلس الدفاع العربي الأعلى اجتماعاته في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، لبحث الاعتداءات الصهيونية وسبل توفير الحماية لمواقع مشروع التحويل، وقد اقتصرت اجتماعات المجلس على وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء أركان حرب الجيوش العربية، التي استمرت حتى التاسع والعشرين من أيار من العام نفسه، تمت فيها وضع خطة القيادة الموحدة لحماية مواقع العمل في مشروعات استثمار مياه نهر الأردن وروافده في الدول العربية، كما اقر نظام إقامة الجيوش الموحدة في الأرض العربية، ومسألة اختصاصات القائد العام[٣]، وبناء على هذه الاستعدادات العسكرية المتخذة من لدن المجلس نفذ الملك فيصل في الثامن من حزيران ١٩٦٥ البند السري الأول من مقررات مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في الإسكندرية للمدة من الخامس حتى الحادي عشر أيلول ١٩٦٤، وهو البند المتعلق بشراء الأسلحة الجوية والبرية الرادعة الثقيلة وذلك بعقد صفقة مع المصانع الحربية الأمريكية[٤].

---

(١) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثالث والأربعين لمجلس جامعة الدول العربية ١٥ آذار-٢٠ نيسان ١٩٦٥، د.م، د.ت، ص١٧-٢٧.

(٢) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثالث والأربعين لمجلس جامعة الدول العربية ١٥ آذار-٢٠ نيسان،(د.ط)،١٩٦٥، (د.م)، (د.ت)، ص٤٩١-٦١٤؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧، ص٣٢-٣٣؛ الوثائق العربية لعام ١٩٦٥، منشورات دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، (د.ت)، وثيقة رقم ١٠٨، ص٢١٢.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، ص١٢.

(٤) الوقائع العربية(نيسان-حزيران) ١٩٦٥، دائرة المؤسسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، ج٢، ص١٩٤.

انعقد مؤتم القمة العربي الثالث في الدار البيضاء بالمغرب العربي بتاريخ الثالث عشر من أيلول ١٩٦٥، بحضور رؤساء وملوك وقادة الدول العربية ومن بينهم الملك فيصل بن عبد العزيز، وتمت في المؤتمر مناقشة جدول الإعمال المرفوع إليهم من مؤتمر وزراء الخارجية العرب، وتوصل إلى مجموعة قرارات، نذكر منها ماهو متعلق بمتابعة استثمار مياه نهر الأردن وروافده وتقرير مجلس إدارة هيئة المشروع في اجتماعه السادس والعشرين من آب لعام ١٩٦٥ وقرر مايأتي:

١. إن تستمر الدول المعنية في إعمال المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وفقا للخطة المرسومة، وطبقا لما تقرر بشأن الحماية العسكرية المطلوبة.
٢. تفويض مجلس إدارة هيئة المشروع نقل بعض الاعتمادات المرصدة من قسم إلى قسم طبقا للبرنامج الزمني الجديد الذي وضع على أساس سير العمل وفي ضوء ماتيسر من الحماية للمشروع من أقسامه المختلفة.
٣. إرجاء النظر في المبالغ الإضافية المطلوبة في الأردن ولبنان إلى الدورة المقبلة وذلك حتى يتم صرف المبالغ المتوفرة لدى الهيئة في المرحلة الحالية.
٤. إن يبحث مجلس إدارة الهيئة مع السلطات اللبنانية المختصة توزيع القروض المطلوبة لمشروع سد النبطية وما يمكن إن تساهم به الهيئة في هذا القرض من المبالغ المخصصة للبنان[١].

وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية العادي الرابع والأربعين للمدة من الثالث حتى الثامن من كانون الثاني ١٩٦٦، الذي ترأس الوفد السعودي فيه طاهر رضوان، تمت مناقشة المواد المدرجة في جدول إعماله، وفي مقدمتها تقرير الهيئة الفنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده والذي تضمن ملخصا عن الإعمال الجارية لإكمال سد المخيبة في الأردن، مع ضرورة تسديد المبالغ المترتبة على بعض الدول العربية الأعضاء في الهيئة[٢].

وفي الثاني والعشرين من شباط ١٩٦٦، افتتح مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده مؤتمر في بيروت برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية، وحضور ممثلين عن الأردن وسوريا ومصر والقيادة العربية الموحدة، واستعرض

---

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٥، وثيقة رقم ١٧٩، ص٥٠٥-٥٠٨.

(٢) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الرابع والربعين لمجلس جامعة الدول العربية ٣-٨ كانون الثاني ١٩٦٦،(د.م)، (د.ت)، ص٣٤-٣٥؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص٤٦.

المؤتمر الأسباب التي أدت إلى تجميد العمل في عودة مواقع تابعة لمشروع التحويل، والذي يعود سببه إلى عدم تسديد بعض الدول العربية مابذمتها من مبالغ إلى الهيئة الفنية، كما تباحث المؤتمر في المشروعات الجديدة منها إقامة سد ميفدون في الأراضي اللبنانية[١].

ونتيجة استمرار الاعتداءات العسكرية الصهيونية لم يطرأ تغييرا على صعيد تحويل مجرى مياه نهر الأردن وروافده حتى منتصف عام ١٩٦٦، ففي تصريح لناطق رسمي صادر عن وزارة الدفاع السورية في الرابع عشر من تموز ١٩٦٦ ذكر إن الطائرات الصهيونية قصفت المعدات الهندسية التي تعمل في المشروع العربي لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده على الرغم من تصدي الطائرات السورية لها، وكانت حصيلة هذه الاعتداءات ذهب العديد من الضحايا من العمال المدنيين[٢].

وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية بدورته العادية الخامسة والأربعين للمدة من السابع عشر من آذار حتى السادس عشر من تموز ١٩٦٦، تمت مناقشة المواد المدرجة في جدول إعماله، وفي مقدمتها العدوان الإسرائيلي الأخير على مواقع التحويل، وقد اصدر المجلس بناء على اقتراح الوفد السعودي الذي ترأسه طاهر رضوان القرار الذي نصه" نظر المجلس ببالغ الاهتمام إلى موضوع الاعتداء الإسرائيلي المدبر على الأراضي السورية ومواقع العمل في المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده، أكد تأييد الدول العربية كلها للجمهورية العربية السورية في موقفها واعتبار هذا العدوان موجها ضد الدول العربية جميعا تلتزم اتجاهه بإحكام معاهدة الدفاع المشترك وميثاق جامعة الدول العربية"[٣].

قامت الحكومة السورية بإبلاغ الدبلوماسيين المعتمدين لديها بتفاصيل العدوان الصهيوني والاتصال أيضا بممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن في مذكرة رفعتها اليوم في السادس عشر من تموز ١٩٦٦ وأبلغت الحكومة السورية أيضا جامعة الدول العربية بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إمام الاستفزازات والاعتداءات الصهيونية المذكورة، ومن جهته عقد مجلس جامعة الدول العربية في الدورة العادية السادسة والأربعين للمدة من العاشر حتى الثلاثين من أيلول عام ١٩٦٦ للنظر في

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، ص١٨.

(2) Edgar Obalance, The Third Arab-Isreali War, London1973, P.14;

الوثائق العربية لعام ١٩٦٦، منشورات دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت،(د.ت)، وثيقة رقم ٢٢١، ص٤٣٥.

(٣) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الخامس والأربعين لمجلس جامعة الدول العربية ١٧اذار-١٦تموز ١٩٦٦، د.م، د.ت، ص٤٧-٧٦؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٦٨، و١٣٢، ص٣١٤.

شكوى الحكومة السورية المرفوعة إلى مجلس الأمن، وكان الوفد السعودي برئاسة طاهر رضوان من بين الوفود العربية التي وافقت على قرار مجلس الجامعة المتضمن تأييد الجمهورية العربية السورية حكومة وجيشا وشعبا للبطولة والبسالة في رد العدوان الإسرائيلي وتوجيه الشكر إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي أيدت الشكوى السورية، واستنكار موقف الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها في رفض الشكوى السورية[١].

ويبدو ان تأخر بعض الدول العربية في تسديد مابذمتها من التزامات مالية تجاه مشروعات التحويل، شكل عقبة لاتقل خطورة عن الاعتداءات الصهيونية المستمرة في مواقع عمل المشروع العربي، وأكد مصدر مسؤول في الجامعة العربية إن مجموع ماتسلمته المؤسسة الإقليمية الأردنية من جامعة الدول العربية يبلغ (٣.٥) مليون دينار من أصل (٥) ملايين دينار، وكانت السعودية من بين الدول التي أوفت بالتزاماتها المالية وفي اجتماع مجلس إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده في دروته الثانية والعشرين في القاهرة في الواحد والثلاثين من كانون الثاني ١٩٦٧، تم تناول العوائق المالية التي تواجه انجاز المشروع العربي في مواقع عدة، ولم تكن قرارات إدارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده، لتجد طريقها في التطبيق لدى الدول الأعضاء، لتبقى المعضلات والعراقيل تهدد مواقع عمل المشروع العربي. ففي الثامن من شباط عقد محمد خلف مدير المؤسسة الإقليمية الأردنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده مؤتمرا صحفيا في عمان قال فيه" إن إكمال التحويل في لبنان توقفت لإغراض تتعلق بالحماية العسكرية، وتساءل احمد الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في حديث له لجريدة الطليعة الكويتية في الثامن من شباط ١٩٦٧ قائلا "أين المشاريع العربية للإفادة من روافد نهر الأردن، لماذا بدأوا في تنفيذها طالما أنهم لم يكملوها"[٢].

تواصلت اجتماعات الهيئة الفنية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده في مقر الجامعة، استعرضت من خلال الهيئة مراحل تنفيذ مشاريع التحويل في الأردن وسوريا ولبنان والاعتداءات الصهيونية المستمرة، ودعوة الرئيس السوري لجامعة الدول العربية لوضع حد لهذه الاعتداءات، غير إن هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده، لم تكن اسعد حظا من سابقاتها من أجهزة جامعة الدول العربية، فبعد إن تم ضرب مواقع العمل في العام ١٩٦٥، جاء عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧، ليدمر

---

(١) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي السادس والربعين لمجلس جامعة الدول العربية ١٠-٣٠ أيلول ١٩٦٦، د.م، د.ت، ص٨١-٨٢؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦،، و١٧٥، ص٣٩٨.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩، ص١٣-١٤.

العدو الصهيوني كل الإنشاءات التي أقيمت والآلات التي استعملت، فانحصرت المطالب العربية من جراء العدوان في التوجه لإزالة اثأر العدوان عن طريق العمل السياسي والمتمثل بالعمل العربية المشترك، وقد عمدت سلطات الاحتلال الصهيوني إلى وضع يدها على جميع مصادر المياه في المناطق المحتلة فورا وبذلك توقفت إعمال هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده بإصدار سلسلة من قرارات مجلس جامعة الدول العربية[١].

وبذلك تكون قضية تحويل مجرى مياه نهر الأردن وروافده قد أغلقت لمصلحة العدو الصهيوني الغاصب، لتسجل بذلك الجامعة العربية عبر هيأتها الفنية إخفاقا أخر يضاف إلى سجل إعمالها على الرغم من كافة الجهود التي بذلتها عن طريق مجلسها أو لجنتها السياسية أو مجلس الملوك والرؤساء العرب لمعالجة القضية، ذلك الإخفاق الذي يتحمل مسؤوليته أعضاء جامعة الدول العربية كافة.

المبحث الثاني

الموقفان الأردني والسعودي من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

عقد مؤتمر القمة العربية في مساء يوم الثالث من كانون الثاني ١٩٦٤ في مبنى الجامعة بالقاهرة، وكانت المشكلة الأولى إمام المؤتمرين من سيمثل فلسطين في المؤتمر، وكان من الطبيعي إن يكون احمد الشقيري هو المرشح لتمثيل فلسطين في القمة، بوصفه ممثلها في الجامعة، غير إن هناك من اعترض على ذلك لان فلسطين ليست دولة مستقلة، وان احد بنود جامعة الدول العربية أنها لاتقبل غير الدول المستقلة، وبالفعل قامت في أوساط الجامعة ضجة حول هذا الأمر، ولاسيما إن السعودية والأردن كان لهما موقفهما الخاص من احمد الشقيري بالذات، إذ كانت هناك خلافات شخصية بين ولي العهد السعودي الأمير فيصل واحمد الشقيري منذ إن كان الأمير سفيرا للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، ولقد خاضت مصر والجزائر حملة دعم واسعة للشقيري تكللت بالنجاح، فتمت دعوة فلسطين للمشاركة في المؤتمر ممثلة بشخص احمد الشقيري[٢].

واتخذ المؤتمرون مجموعة من القرارات في الجوانب السياسية والعسكرية والمالية وتم مناقشة مسألة تنقية الأجواء العربية وحل الخلافات بينها وقيام قيادة عربية موحدة[٣].

---

(١) الوثائق العربية لعام ١٩٦٧، المصدر السابق، ص١١٣.

(٢) محمد حسنين هيكل، الانفجار، ١٩٦٧، ص٢٠٠.

(٣) جامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠، القاهرة، ١٩٦٩، ص٣٢-٣٣.

وعالج القادة العرب موضوعين رئيسين هما:

الأول تنفيذ المشروع العربي لتمويل روافد نهر الأردن من منابعه العربية واتخذوا (القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل سواء في ميدان الدفاع أو الميدان الفني، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره) (١).

وكان عبد الخالق حسونة، أمين عام الجامعة العربية عقد مؤتمراً صحفياً في مساء اليوم الثالث للمؤتمر بقوله، انه قد خصص مبلغ (٦.٢٥٠.٠٠٠) جنيها (لمواجهة النفقات الخاصة بإعمال تمويل الروافد العربية، وان هذه العملية تتطلب ثمانية عشر شهرا فقط)، ولما سأل عما يحدث إذا قامت (إسرائيل) بتحويل نهر الأردن في هذه الإثناء أجاب (لقد كانت هذه النقطة بالذات احد المواضيع التي بحثت على مستويات مختلفة، ولقد تم الاتفاق على مايجب عمله لكل احتمال من هذه الاحتمالات) (٢).

إما الموضوع الثاني الذي عالجه المؤتمرون فيتعلق بتنظيم الشعب الفلسطيني، فقد جاء في الفقرة الخامسة من قرارات المؤتمر (إن يستمر السيد احمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره) (٣).

وقد بين عبد الخالق حسونة ما المقصود بتنظيم الشعب الفلسطيني في مؤتمره الصحفي بقوله "إن يشعر الفلسطينيون أنهم شعب كسائر الشعوب، لهم الحق في إن تكون لهم حكومة، وفي إن يعودوا إلى وطنهم وان يقوم الفلسطينيون أنفسهم بتنوير الرأي العام في قضيتهم، وان يدافعوا عنها بكل الوسائل" وذكر انه عهد إلى ممثل فلسطين في الجامعة احمد الشقيري، إن "يتابع اتصالاته بحكومات الدول الأعضاء، بالشعب الفلسطيني حيثما وجد، لبحث الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين، وإبراز شخصيته وكيانه القومي" (٤).

ومن جانبه أكد احمد الشقيري على ضرورة قيام الفلسطينين بتنظيم الشعب الفلسطيني بقوله (إن الكيان الفلسطيني ليس حكومة ولايمارس سيادة ولا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن الضفة الشرقية وإنما هو تنظيم للشعب الفلسطيني ليتعاون مع جميع الدول العربية) (٥).

وخلال مناقشة المؤتمر الفلسطيني، رفض الأردن الإشارة في البيان الختامي إلى هذا الكيان، بينما تحدث الملك سعود بن عبد العزيز بان تجربة حكومة عموم

---

(١) نقلا عن: احمد الشقيري،المصدر السابق، ص٤٦.
(٢) نقلا عن: المصدر نفسه، ص٤٧.
(٣) نقلا عن: احمد عودة، المصدر السابق، ص١٥.
(٤) نقلا عن: احمد عودة، المصدر السابق، ص١٦.
(٥) نقلا عن: احمد الشقيري، المصدر السابق، ص٤٦.

فلسطين قد فشلت، فأكد الشقيري (نحن لانريد ولا نقدر إن نمارس سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة) [١] وتعهد الشقيري بالتعاون مع الأردن على كيفية إبراز الفلسطينين من خلال محادثات سوف يجريها مع الأردن بعد المؤتمر وفي غضون ذلك طالبت دول عربية أخرى كالجزائر وتونس بإنشاء جبهة تحرير وطنية فلسطينية[٢].

وهكذا لم تكن الدول العربية متفقة حول طبيعة الكيان الفلسطيني ولم يخول المؤتمر إنشاء الكيان الفلسطيني، بل جاءت الموافقة المبدئية للحكومة الأردنية على مناقشة قيام الدولة الفلسطينية بصورة مختلفة عما يطمح إليه ممثل فلسطين، فالأردن يرى إن العمل من اجل استرجاع فلسطين يجب إن يكون جهدا مشتركا تقوم به جميع الدول العربية، وبعد التحرير يقرر الفلسطينيون مايرونه مناسبا لهم، وذلك حسب مانص عليه قرار وحدة الضفتين في ٢٥ نيسان ١٩٥٠م[٣].

ولم يشر البيان الختامي بشكل مباشر إلى قيام الدولة الفلسطينية، بل طلب من الشقيري الاتصال بالدول العربية وبالشعب الفلسطيني على كيفية إقامة القواعد الصحيحة لتنظيم الشعب الفلسطيني[٤]، إذ أكد البيان الختامي على (إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية... قيام بواجب الدفاع المشترك وإيمانا بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره والتحرر من الاستعمار الصهيوني لوطنه... قد اتخذ القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره...) [٥].

ويشير احمد الشقيري بأنه رضي بهذه القرارات وهذه الصيغة الهزيلة حول الكيان الفلسطيني من اجل إن يخطو خطوة في إبراز الكيان المنشود حيث اعتبرها الخطوة الأولى بالرغم من كل المصاعب[٦].

---

(١) نقلا عن: احمد نوفل، منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التأسيسية ١٩٦٣-١٩٦٥، الفصل السادس من كتاب منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٨، ص٦٩-٧٠.

(٢) نقلا عن: احمد نوفل، المصدر السابق، ص٧٠.

(٣) للمزيد من التفاصيل ينظر سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، جـ/٢، دار النشر، عمان، ١٩٩٥، ص٧٧.

(٤) منظمة التحرير الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٥، ص٥-٦.

(٥) نقلا عن: احمد عودة، المصدر السابق، ص١٤-١٥.

(٦) نقلا عن: احمد الشقيري، المصدر السابق، ص٥٠.

وعلى الرغم من الصعوبات التي واكبت الولادة العسيرة للكيان الفلسطيني، إلا أنها عدت خطوة على غاية كبيرة من الأهمية لإثبات الحق الفلسطيني العملي في إقامة الدولة .

لم تكن خطوة الشقيري عفوية أو غير مدروسة بل خطاها بشكل مباشر بعد انتهاء مؤتمر القمة العربي الأول، حتى تشترك فلسطين في مؤتمر القمة العربي الثاني ممثلا بهيئة رسمية تحت اسم منظمة التحرير الفلسطينية وليس تحت اسم ممثل فلسطين في الجامعة العربية ومن اجل ذلك قام الشقيري بالاتصال بالدول العربية من اجل دعم مهمته ونجاحها، وهو يعد العدة لإنشاء دولة فلسطينية، وليس منظمة التحرير والجهاد، فزار الأردن في ٢٠ شباط ١٩٦٤، وقدم للمسؤولين فيها شرحا كاملا عن الكيان الفلسطيني وقد تمت المناقشة على مدى يومين بشكل واسع وصريح حول إنشاء كتائب تحرير فلسطين(١).

بعد ذلك قام الشقيري بجولة شملت الضفتين للاتصال بالفلسطينيين والاستماع إلى آرائهم عن الكيان الفلسطيني، وقبل مغادرته عمان طلب من الملك حسين إصدار بلاغ رسمي بالموافقة على إنشاء الكيان الفلسطيني، وكان رد الملك حسين بان الأمر محتاج إلى اجتماع مجلس الوزراء، وبالفعل عقد مجلس الوزراء الأردني اجتماعا بحضور الملك حسين صدر على أثره بيان أكد التزام الأردن بقرارات مؤتمر القمة العربي الأول ومنها القرار الخاص بقيام الكيان الفلسطيني(٢).

غادر الشقيري الأردن متوجها إلى سورية التي أعلنت موافقتها على إقامة الدولة الفلسطيني، بعد انتخاب الشعب الفلسطيني لممثليه وقيادته واسترجاع الضفة الغربية من الأردن وقطاع غزة من مصر، كما لقي المشروع تأييد العراق والكويت والبحرين وقطر ولبنان ومصر، إما السعودية فقد رفضت المشروع بسبب اختلافها مع مصر حول حرب اليمن(٣)، كما إن المندوب السعودي الدائم لدى جامعة الدول العربية طاهر رضوان عارض في اجتماع لجنة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة المنبثق من مؤتمر القمة العربي الأول في ١٥ حزيران ١٩٦٤ مقررات المؤتمر الفلسطيني في القدس وإنشاء الدولة الفلسطينية، واتهم احمد الشقيري بتجاوز السلطة التي خولها إياها مؤتمر القمة العربي وقال "إن السعودية تحبذ إنشاء الدولة الفلسطينية ينتخب الفلسطينيون رئيسه انتخابا"(٤).

وأخيرا لابد من بيان موقف السعودية الواضح من إنشاء الدولة الفلسطينية، وترؤس احمد الشقيري لهذا الكيان وذلك من خلال البيان الذي أعلنته سفارة المملكة

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٦.
(٢) احمد الشقيري، المصدر السابق، ص٦٨-٦٩.
(٣) للمزيد من التفاصيل حول موقف الدول العربية ينظر المصدر نفسه، ص٧٤-٧٨.
(٤) الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، وثيقة رقم ١٤٤، ص٣٩٦.

العربية السعودية في عمان في ١٦ حزيران ١٩٦٤ والذي أكدت فيه "إن المملكة العربية السعودية لا ولن تعارض مبدأ إنشاء الدولة الفلسطينية... وان اعتراض المملكة العربية السعودية انحصر في تجاوز احمد الشقيري الصلاحيات التي خوله إياها مؤتمر القمة... وإنها ترى وتؤمن بان من حق الشعب الفلسطيني وحده إن يختار ممثليه في هذه الدولة لا إن يفرض عليه هؤلاء الممثلون فرضا"، ويعكس نص بيان السفارة السعودية موقف المملكة الرسمي والذي لايتعدى كونه تدخلا مباشرا في شؤون الفلسطينيين الداخلية الذين هم بأمس الحاجة إلى خطوات عملية لقيام كيانهم الفلسطيني في هذه المرحلة أكثر من عملية بناء نظام سياسي على أسس ديمقراطية لازالت السعودية حتى يومنا هذا بعيدة عنه(١).

انعقد المؤتمر الثاني للقمة العربية في الإسكندرية في الخامس من أيلول ١٩٦٤، بناء على قرار مؤتمر القمة العربي الأول الذي يدعو إلى عقد اجتماعات دورية للملوك والرؤساء العرب، وقد حضر المؤتمر الملك حسين وحضره نيابة عن الملك السعودي ولي العهد الأمير فيصل ابن عبد العزيز(٢).

وقد شاركت منظمة التحرير الفلسطينية بالمؤتمر إلى جانب ملوك ورؤساء الدول العربية بصفتها القيادة التي اختارها مؤتمر القدس في ٢٨ أيار ١٩٦٤، وقدم رئيسها احمد الشقيري للمؤتمر تقريرا تضمن مراحل تكوين بناء الكيان الفلسطيني، وطالب الدول العربية بتقديم الدعم المالي والعسكري لهذا الكيان(٣).

وأكد احمد الشقيري في المؤتمر "إن هدفنا القومي في تحرير التراب الفلسطيني وإقامة دولة عربية وان هذا الهدف هو المبرر الوحيد لمشاركتنا في مؤتمر القمة..." (٤).

وقد رحب الملوك والرؤساء العرب في البيان الختامي للمؤتمر بقيام منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلا للشعب الفلسطيني والمتحمل لمسؤولية العمل الوطني الفلسطيني والنهوض بما يمليه عليها الواجب على الصعيدين العربي والدولي(٥).

واتخذ المؤتمر جملة من القرارات، خص منها القضية الفلسطينية بما يأتي(٦):

---

(١) الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، وثيقة رقم ١٤٥، ص٣٩٧.
(٢) احمد عودة، المصدر السابق، ص١٧.
(٣) احمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٢٧.
(٤) نقلا عن:احمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٢٨.
(٥) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، المصدر السابق، ص٢٣.
(٦) حول المقررات ينظر جامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة وبياناتها، المصدر السابق، ص٣٤-٣٧.

أولا : وضع خطة عمل عربي جماعي لتحرير فلسطين عاجلا أم أجلا.

١.إن الهدف العربي في المجال العسكري ذو مرحلتين.

أ.هدف قومي نهائي، وهو تحرير فلسطين من الاستعمار الإسرائيلي.

ب.هدف أولي عاجل، وهو تعزيز الدفاع العربي على وجه يؤمن الدول، التي تجري فيها روافد نهر الأردن، حرية العمل العربي في الأراضي العربية، وهذا إلى جانب الوسائل السياسية والاقتصادية، هو الذي تقرر في مؤتمر القمة العربي الأول تأمينا للتنفيذ الفوري للمشروعات العربية، لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده، وإحباطا لمشروعات إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن.

٢.بالنسبة للهدف العاجل، استكمال تنفيذ جميع مقررات الدورة الأولى لمجلس الملوك والرؤساء العرب تنفيذا تاما ناجزا في جميع الميادين الفنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، وفي مقدمتها المشروعات العربية لاستثمار مياه الأردن وروافده.

٣.إن تحقيق الهدف القومي النهائي في تحرير فلسطين يستلزم:

أ.استكمال القوة العربية لتحقيق هذا الهدف، وحشد جميع الطاقات العربية والعسكرية والاقتصادية والسياسية.

ب.إن تضع القيادة العربية الموحدة خطة تفصيلية لتنفيذ هذا الهدف، وما يستلزمه من قوات ومعدات وأموال ووقت.

ج.إن تبين كل دولة في تفصيل مقدرتها على تقديم العون البشري والمالي لاستكمال قوات الدول العربية المحيطة بإسرائيل والتي تحتاج إلى هذا العون، وان تحدد مساهماتها في حمل مسؤوليتها تجاه هذا الهدف القومي.

د.إن يضع القائد العام خلال عام، خطة تفصيلية لتحرير فلسطين من الاستعمار الإسرائيلي على أساس القوات المتوفرة حاليا، وتعرض على المجلس في دورته المقبلة.

ثانيا : الكيان الفلسطيني:

١.الترحيب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، واعتمادها ممثلة للشعب الفلسطيني في تحمل مسؤولية العمل لقضية فلسطين، والنهوض بواجبها على الصعيدين العربي والدولي.

٢.الموافقة على مبلغ مليون جنيه إسترليني ميزانية العام الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية لغير الشؤون العسكرية على إن تؤديها الدول الأعضاء بنسبة

حصصها في ميزانية الجامعة، والدول الراغبة ان تساهم أكثر من المبلغ المعين لها.

ثالثا: التنظيم العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية:

أيد مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية قرار المنظمة بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، طبقا لما تضمنه تقرير القائد العام في الموضوع ووفقا للمبادئ الآتية[1]:

١. تختار المنظمة إفراد وضباط هذه القوات من أبناء فلسطين حيثما وجدوا، وللمنظمة إن تستعين بمن تحتاج إليهم من الضباط والخبراء والفنيين من رعايا الدول العربية.
٢. يكون تشكيل هذه القوات وتسليحها وتدريبها وفق خطة تضعها القيادة العامة الموحدة، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية.
٣. يكون مقر هذه القوات على ارض تختارها المنظمة بموافقة الدول المعنية.
٤. تخضع هذه القوات في العمليات الحربية للقيادة العربية الموحدة أو القيادات المحلية، حسبما ترى القيادة العامة ذلك.
٥. يعتمد مبلغ ثلاثة ملايين جنيه إسترليني لإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، تسدد من بند الاحتياطي المخصص للقيادة العربية الموحدة.
٦. يعتمد مبلغ مليونين من الجنيهات الإسترلينية مصاريف إدامة متكررة لهذا الجيش، تسددها الدول الأعضاء بنسبة حصصها في ميزانية الجامعة.
٧. التزمت كل من الجمهورية العراقية ودولة الكويت بتقديم مبلغ مليونين من الجنيهات الإسترلينية، والتزمت المملكة العربية السعودية بتقديم مبلغ مليون جنيه إسترليني، وكذلك التزمت المملكة الليبية بتقديم مبلغ نصف مليون جنيه إسترليني، وذلك لدعم التكاليف اللازمة لإنشاء جيش التحرير الفلسطيني.
٨. يتولى الأمين العام للجامعة تأليف لجنة برئاسته لدراسة مشروع المؤسسة المالية المقدم من منظمة التحرير الفلسطينية، وتقديم تقرير عنه إلى المجلس في دورته المقبلة[2].

وهكذا يتضح إن مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية قد أعطى اعترافا عربيا رسميا بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، ولاشك إن هذا الانجاز القومي عبر عن حالة جديدة من الوعي العربي القومي بدور الشعب الفلسطيني في تحمل

---

(١) جامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة وبياناتها، المصدر السابق، ص٣٥-٣٦؛ احمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٢) جامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة وبياناتها، المصدر السابق، ص٣٦-٣٧؛ الكتاب السنوي لعام ١٩٦٤، المصدر السابق، ص١٢٠٩.

مسؤولية قضيته العادلة، بعد إن حصلت القضية الفلسطينية على قرارات تنص على إنشاء الكيان الفلسطيني، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية بممارسة مهامها، وأخيرا تكوين جيش التحرير الفلسطيني، وقد اقرها المؤتمر بالإجماع وبدون اعتراض أو تحفظ إحدى الدول.

بل كان لابد من اتخاذ هكذا خطوات وتقديم دعم كامل لمنظمة التحرير كونها الممثل للشعب الفلسطيني وقيام مكونات الدولة الفلسطينية سياسيا وعسكريا ولكن فيما بعد فان الصراعات والمزايدات على القضية الفلسطينية بين قادة الأنظمة العربية من اجل خدمة مصالحهم الخاصة أوصى بان القرار اتخذ للتخلص من تبني القضية وجعلها قطرية[1].

إما بالنسبة للموقف الأردني والسعودي من مؤتمر القمة العربي الثاني فقد اتسم بالمشاركة في المؤتمر وبمباركتها بخطوة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ودعت إلى عدم التدخل في شؤون الشعب الفلسطيني الداخلية، وترك الفلسطينيين أحرارا في ممارسة شؤونهم الخاصة واختيار قيادة منظمتهم، وأعلنت الحكومة السعودية تبرعها بمليون جنيه إسترليني لتأسيس جيش التحرير الفلسطيني، وهو الجناح العسكري للمنظمة ومن جانبه صرح الأمير فيصل بن عبد العزيز الذي كان ينوب عن الملك سعود في رئاسة الوفد السعودي للمؤتمر بان من حق الفلسطينيين إن تكون كلمتهم هي الأولى في كل مايتعلق بقضية بلادهم، وان المملكة العربية السعودية تؤيد مايقرره الفلسطينيون بأنفسهم، وبدافع عن أرائهم وإرادتهم الكاملة[2].

ويعلق احمد الشقيري في مذكراته على الموقف السعودي بقوله إن المملكة العربية السعودية رحبت بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها تحفظت على إسناد منصب رئاسة المنظمة للشقيري، كما أكد ذلك ولي العهد السعودي الأمير فيصل في الجلسة السادسة للمؤتمر بقوله "بان المملكة العربية السعودية تريد إنشاء الدولة الفلسطينية سليم وقوي يمثل الشعب الفلسطيني بطريقة ديمقراطية وانتخابية وان احمد الشقيري تجاوز صلاحياته المنوطة به، ولاسيما ان الملوك والرؤساء العرب المؤتمرين في القاهرة في كانون الثاني ١٩٦٤، قد عهدوا إلى احمد الشقيري بدراسة الوسائل اللازمة لإنشاء الدولة الفلسطينية، ولم يعهدوا إليه بإنشائه أو تولي رئاسته" ويستمر الشقيري بتعليقه على الموقف السعودي بقوله "إن الأمير فيصل لم يكتف بالاعتراض على رئاسة الشقيري للمنظمة، بل عرض على المؤتمرين رسائل من بعض الزعماء الفلسطينيين كانوا يحتجون منها على قيام المنظمة، ويؤكدون إن المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في القدس لايمثل رأي الشعب الفلسطيني، الأمر الذي

---

(١) جامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة وبياناتها، المصدر السابق، ص٣٧؛ كامل محمود خلة، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٢)المصدر نفسه، ص١٠٣.

اثـأر جـدلا طـويلا بـين الأميـر فيصـل واحمـد الشـقيري، تـدخل بعـد ذلـك الملـوك والرؤساء المؤتمرون الذين كان معظمهم يؤيدون احمد الشقيري، لإنهائه وتقريب وجهات النظر بين الطرفين[١].

ويؤيد احمد الشقيري في مذكراته إن الموقف السعودي تجاه تطورات القضية الفلسطينية في مؤتمر القمة العربي الثاني يعود إلى عاملين: الأول هو الخلاف الشخصي بين ولي العهد الأمير فيصل بن عبد العزيز واحمد الشقيري الذي بدأ منذ عام ١٩٦٢، حينما شغل الشقيري منصب سفير المملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة، ووقتها نشبت أزمة اليمن وتصاعد الخلاف مابين السعودية ومصر بسبب الأزمة، وما أعقب ذلك من تباين أو اختلاف في المواقف بين الرياض التي وقفت ضد النظام الجمهوري وساندت النظام الملكي المخلوع ومحاولة إعادته إلى السلطة بالقوة، وبين موقف القاهرة التي وقفت موقفا مغايرا، مما أدى إلى انتقال الصراع بين البلدين إلى أروقة الأمم المتحدة، الأمر الذي دفع بالحكومة السعودية إلى إرسال العديد من مذكرات الاحتجاج ضد اعتداءات القوات المصرية، على الحدود السعودية، وإبلاغها إلى مجلس الأمن كوثائق رسمية، تلك المذكرات التي رفض الشقيري إبلاغها إلى مجلس الأمن، واقترح عرضها على جامعة الدول العربية، وان تبحث في نطاق الجامعة، الأمر الذي أدى إلى استياء الحكومة السعودية فأصدرت قرارها بإقالة الشقيري من منصبه كسفير لها في الأمم المتحدة في آب ١٩٦٣[٢].

بينما أكد الشقيري في مذكراته إلى إن العامل الثاني لرفض السعودية لرئاسة الشقيري للمنظمة فيتمثل بتأييد مصر لإسناد رئاسة المنظمة للشقيري، ولعل الرفض السعودي أمر طبيعي بسبب الحرب الدبلوماسية التي كانت مستمرة بين البلدين داخل أروقة الجامعة العربية بسبب اختلاف الموقف من الأزمة اليمنية[٣].

وأخيرا لابد من القول على إن المملكة العربية السعودية على الرغم من موقفها من رئاسة احمد الشقيري لمنظمة التحرير الفلسطينية ومن اعتذارها عن فتح مكتب للمنظمة فيها، إلا إن ذلك لم يمنع من دفع مستحقاتها المالية التي ترتبت عليها في ضوء قرارات مؤتمر القمة العربية في جامعة الدول العربية لمصلحة المنظمة وجيش التحرير الفلسطيني، وقد علق الشقيري على اعتذار المملكة بالقول "إن موضوع فتح مكتب للمنظمة في السعودية ليس موضوع خلاف وانه على ثقة بان الأمير فيصل يراعي شؤون المنظمة داخل المملكة العربية السعودية كما لو كان للمنظمة مكتب

(١) احمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٣٦.
(٢) احمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٣٥.
(٣) المصدر نفسه، ص١٣٧.

فيها، ولاشك إن موقف الشقيري كان موقفا دبلوماسيا أراد منه كسب الدعم السعودي المادي والمعنوي للمنظمة خصوصا وللفلسطينيين عموما[1].

يتضح مما تقدم إن الأردن و السعودية كان لهما دور كبير في نصرة القضية الفلسطينية داخل جامعة الدول العربية وخارجها حتى إعلان ولادة الكيان الفلسطيني شرعياً.

(١) احمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٣٨.

المبحث الثالث

العلاقات الأردنية -السعودية وحرب الخامس من حزيران ١٩٦٧

كان الرأي العام العربي مجمعا على رفض فكرة الصلح مع إسرائيل وعلى ذلك فقد صار لزاما على الحكومات العربية إن تستعد جديا لخوض حرب جديدة ومواجهة العالم بالأمر الواقع، غير إن الحكومات العربية فعلت العكس تماما وأخذت تتحدث كثيرا عن الحرب القادمة، وتعلن ذلك في وسائل إعلامها من دون إن تستعد جديا لخوض المعركة، مما أدى ذلك إلى وجود الذراع الكافية لدى إسرائيل، لاستعطاف الرأي العام العالمي، واستيراد الأسلحة بكميات هائلة والاستعداد للمعركة بصمت[١].

ولما تم لإسرائيل والصهيونية تهيئة الأفكار العالمية على ما أسلفنا بدأت تفرض جوا من التوتر على خطوط الهدنة مع الدول العربية متخذة من بعض إعمال الفدائيين الفلسطينيين العرب حجة لذلك[٢]، الأمر الذي دفع مجلس جامعة الدول العربية إلى عقد سلسلة من الاجتماعات للنظر في الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على خطوط الهدنة كان أخرها اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية يوم الحادي عشر من أيلول ١٩٦٦، إذا أحالت اللجنة إلى الحكومة الأردنية والقيادة العربية الموحدة اقتراحا قدمه احمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية دعا فيه إلى استخدام الوحدات العسكرية السعودية والعراقية والمصرية والسورية على الحدود الأردنية-الإسرائيلية لمساعدة القوات الأردنية، وقد نال هذا الاقتراح رضى الفريق أول علي عامر القائد العام للقيادة العربية الموحدة، إلا إن هذا المقترح فقد أهميته لعدم موافقة الحكومة الأردنية على استقبال القوات السعودية والعراقية ضمن القوات العربية المشتركة داخل الأردن، والقيام بواجبها في التصدي للاعتداءات الصهيونية[٣]، وحقيقة الأمر، إن الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة وبين الحكومة الأردنية من جهة أخرى كانت وراء رفض الأردن للمشروع الذي قدمه احمد الشقيري إلى اجتماع اللجنة السياسية المذكور أنفا.

ازدادت الأوضاع توترا بين الدول العربية وإسرائيل بعد الاعتداء الذي قامت به الأخيرة على قرية السموع الأردنية في الثاني عشر تشرين الثاني ١٩٦٦، مما اثأر

---

(١) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الثامن والأربعين(٤٨)، ١١ أيلول ١٩٦٧، الموضوع: الموقف العربي والدولي، ص٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٣.

(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، ص٨-٩.

جدلا كبيرا بين الدول العربية حول القيادة العربية الموحدة وفاعليتها[١]، وقد عقب الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة على الاعتداء الاسرائيلي فوصفه بأنه تحد للرأي العام العربي والعالمي ولاتفاقات الهدنة، وانه دليل على إن امن العرب مرهون بتحرير فلسطين، وأضاف إن الدول العربية تعد العدوان على الأردن عدوانا عليها[٢]، وبناء على ذلك بعث الملك فيصل بن عبد العزيز برقية إلى الملك حسين بن طلال في الثالث والعشرين من تشرين الثاني اخبره بأنه وضع القوات السعودية المرابطة شمال بلاده تحت تصرف القيادة الأردنية لرد إي هجوم قد يمكن إن تتعرض له الأردن، وبدوره اصدر الملك حسين أوامره إلى قواته المسلحة بان تباشر اتصالاتها مع القوات السعودية في تبوك شمال المملكة العربية السعودية[٣].

وصلت القوات السعودية المذكورة في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٦ إلى الأراضي الأردنية، ومن جهتها أعلنت الحكومة السعودية عن استعدادها لوضع كل إمكاناتها تحت تصرف الأردن أو إي بلد عربي أخر، وان الاعتداء على الأردن يمثل اعتداء على جميع الدول العربية[٤]، وبتاريخ الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٦٦ دعا الفريق أول علي عامر القائد العام للقوات العربية الموحدة إلى اجتماع عاجل لمجلس الدفاع العربي الأعلى بعد اتصالات أجراها مع الحكومة الأردنية استمرت ثلاثة أيام، وقد تولت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية توجيه الدعوة إلى الدول الأعضاء لحضور الاجتماع الطارئ في السابع من كانون الأول، وبعد ثلاثة أيام من المباحثات إي في العاشر من كانون الأول اختتم مجلس الدفاع العربي اجتماعاته الطارئة، وقد صدرت عنه أربعة قرارات عسكرية هي[٥]:

١. دخول القوات السعودية والعراقية إلى الأراضي الأردنية طبقا لخطة القيادة العامة الموحدة.
٢. تعديل الخطط العسكرية في حدود التوصيات الصادرة من مجلس الدفاع المشترك إلى القيادة العامة لجيوش الدول العربية الموحدة.

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٩؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم ٢٤٣، ص٥٤٢-٥٤٥.
(٢) اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس (من١٩٦٦/٧/١ إلى ١٩٦٧/٦/٣٠) مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٧، ص٢١٥.
(٣) اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس (من١٩٦٦/٧/١ إلى ١٩٦٧/٦/٣٠) مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٧، ص٢٣٣.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٤١-٤-٢٤٢.
(٥) الوقائع العربية (تشرين الأول-كانون الأول) ١٩٦٦، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، (د.ت)،جـ/٤، ص٥٤٥-٥٤٧.

٣. تقديم الالتزامات المالية وإقامة التشكيلات العسكرية المقررة في مؤتمر القمة العربي الثالث طبقا للتوقيت المحدد في المؤتمر.
٤. لاتشمل الاتفاقات العسكرية التي تعقدها الدول العربية على مايتعارض مع كيان القيادة العامة الموحدة ولايجري إي تحرك للقوات العربية التي تحت إمرتها إلا بعلم هذه القيادة[١].

اتخذت هذه القرارات بالإجماع باستثناء السعودية التي تحفظت حيال القرار الثالث، وقد رفضت حكومة الأردن السماح لقوات جيش منظمة التحرير الفلسطينية بدخول الأراضي الأردنية[٢].

ونتيجة لاستمرار التحشدات الإسرائيلية على خطوط الهدنة، وجهت جامعة الدول العربية الدعوة للدول العربية الأعضاء إلى اجتماع مجلس الدفاع العربي الأعلى الذي تقرر عقده في الرابع عشر من شباط ١٩٦٧، كما أوردتها صحيفة الأهرام القاهرية في الثالث من كانون الثاني ١٩٦٧، وأضافت الصحيفة بان الفريق أول علي علي عامر، القائد العام للقيادة العربية الموحدة، سيقدم تقريرا عسكريا شاملا للمؤتمر، ويناقش نتائج اتصالاته بالحكومة الأردنية[٣]، وفي الحادي عشر من آذار ١٩٦٧ عقد مجلس الدفاع العربي الأعلى اجتماعات دورته العادية العاشرة بحضور وفود عشرة دول عربية باستثناء السعودية والأردن، إذ أعلنت الحكومة السعودية رسميا قرارها في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٦٧ بالامتناع عن حضور اجتماعات مجلس الدفاع العربي الأعلى، لأنها ترى انه لم تعد حاجة لعقد اجتماع المجلس لان الأردن وهي الحكومة الرئيسة المعنية لن تحضره، كما حضر الاجتماع الفريق أول علي علي عامر وعبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية[٤].

استمرت جلسات مجلس الدفاع العربي الأعلى حتى الرابع عشر من آذار ففي الثاني عشر من آذار عقد المجلس جلستين مقفلتين نوقش فيهما تقرير القائد العام للقيادة العربية الموحدة، وقد طالب محمود رياض رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة بوضع خطة جديدة على أساس إن السعودية والأردن لاينفذان شيئا، وأعلن إن الجمهورية العربية المتحدة على استعداد تام لان تنفذ تنفيذا كاملا جميع مقررات مجلس الدفاع المشترك سواء بقيت القيادة العربية الموحدة أو لم تبق، وإنها قررت إن

---

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم ٢٩٠، ص٦٥٧.
(٢) الوقائع العربية (تشرين الأول-كانون الأول) ١٩٦٦، جـ/٤، ص٥٤٧.
(٣) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٥-٦.
(٤) جبران شامية، سجل الآراء، المملكة العربية السعودية، كانون الثاني ١٩٦٧، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ١٩٦٩، ص٣٩.

تتدخل فورا للدفاع عن إي بلد عربي يتعرض لأي اعتداء إسرائيلي، حتى ولو كان هذا الاعتداء على السعودية أو الأردن[١].

وفي جلسة الثالث عشر من آذار، تقدمت مصر بمشروع قرار طلبت فيه تجميد المساعدات المالية عن أية دولة لاتنفذ قرارات المجلس، وفي جلسة يوم الرابع عشر من آذار عقد مجلس الدفاع جلسته الختامية التي اقر فيها المشروع المصري، مع تأكيد المجلس ضمن قراراته السرية التي اتخذها ضرورة قيام القيادة الموحدة بوضع خطة لتحرير فلسطين على إن تسقط من حسابها السعودية والأردن، جاء ذلك نتيجة مقترح قدمه احمد الشقيري إلى مجلس الدفاع العربي الأعلى[٢].

شنت إسرائيل هجوما جديدا على سوريا في السابع من نيسان ١٩٦٧، وهددت الدول العربية المجاورة لها بعمل عسكري كبير إذا لم تعمل تلك الدول على وضع حد للإعمال الفدائية ضد إسرائيل وكذلك إن تمنع تلك الدول عن إيواء المنظمات الفدائية في أراضيها[٣]، وقد أدت تلك التهديدات الإسرائيلية إلى إثارة مصر التي وجهت طلبا في السادس عشر من أيار إلى قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة بالانسحاب من سيناء وقطاع غزة التي كانت ترابط هناك منذ عام ١٩٥٦، وبادرت قواتها إلى النزول في شرم الشيخ (النهاية الجنوبية لشبه جزيرة سيناء على البحر الأحمر) تنفيذا لاتفاقية الدفاع الثنائي المشترك المعقودة بينها وبين سوريا في الرابع من تشرين الثاني ١٩٦٦[٤]، وبالفعل دخلت هذه القوات إلى شرم الشيخ في الحادي والعشرين من أيار ١٩٦٧ لتحل محل قوات الطوارئ الدولية، وفي اليوم التالي إي في الثاني والعشرين من أيار من العام نفسه أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية وحظر مرور المواد الإستراتجية عبر مياهه إلى إسرائيل ولو كانت على سفن غير إسرائيلية[٥]. وقد اتخذت إسرائيل والدول المؤيدة لها من انسحاب قوات الطوارئ الدولية ذرائع لإثارة نذر الحرب، ولتصوير العرب بأنهم يسعون لتدمير إسرائيل، وفي هذا الجو الذي سادته نذر العدوان، واتجاه الدول الاستعمارية إلى معالجة الموضوع بنفسها، عبر مجلس جامعة

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٨.

(٢) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي السابع والأربعين(٤٧) لمجلس جامعة الدول العربية، ص٧٣-٧٦.

(٣) شهدت تلك المدة قيام منظمة فتح بإعمال فدائية كبيرة ضد إسرائيل، حول تفاصيل ذلك ينظر: صلاح العقاد، تطور النزاع، ص٢١٣-٢١٧.

(4) William R.Polk, United States and the Arab Wold, United State, 1969, P.298.

(٥) بطرس بطرس غالي، المجابهة العربية الصهيونية، مجلة السياسة الدولية، العدد٩، مؤسسة الأهرام القاهرة، ١٩٦٧، ص٢٢٩؛ شفيق عبد الرزاق السامرائي، المشرق العربي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٠، جـ/١، ص١٥٦.

الدول العربية عن الرأي العربي في قرارات اتخذها بجلسة العشرين من أيار ١٩٦٧، وبتأييد من وفود الدول العربية الأعضاء في الجامعة ومن بينهم الوفد السعودي برئاسة طاهر رضوان المندوب السعودي الدائم لدى الجامعة، وهذه القرارات هي[١]:

١. تأييد الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة تأييدا تاما في موقفها والتضامن معهما في جميع الميادين.
٢. طبقا لالتزامات الدول الأعضاء في معاهدة الدفاع المشترك وميثاق الجامعة العربية فإنها جميعا تعتبر إي عدوان على أية ارض عربية عدوانا عليها جميعا تتضامن كلها في صده.
٣. شجب المحاولات الاستعمارية سواء بالنسبة لتشجيع إسرائيل على العدوان طبقا لمخطط استعماري صهيوني مشترك، أو بالنسبة للتشكيك في الموقف العربي في مواجهة التهديدات الإسرائيلية العدوانية ووقوف الدول العربية ضدها صفا واحدة[٢].

وقبل اندلاع الحرب كان العاهل السعودي يقوم بجولة أوربية[٣]، ولشعوره بخطورة الوضع القائم وعدم وجود استعداد وإجماع عربي على مواجهة إسرائيل، اجتمع السفراء العرب في كل من جنيف وبروكسل، وصرح له انه لديه معلومات عن مؤامرة دولية ضد العرب، وذكر انه إذا كان العرب قد استثيروا للحرب، ولم يعد هناك مناص منها فعليهم إن يكونوا هم البادئين بالمعركة، غير إن الرئيس المصري جمال عبد الناصر رد على ذلك بقوله "إن فيصل يتكلم عن كيفية إدارة الحرب، وهو على بعد ألاف الأميال عن ارض المعركة"[٤]، لكن من المؤكد هناك سبب أخر دفع جمال عبد الناصر لتجاهل اقتراح الملك فيصل، وهو أزمة عدم الثقة التي كانت سائدة بين البلدين بسبب الخلافات المترتبة على أزمة اليمن[٥].

---

(١) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الثامن والأربعين(٤٨)، ص٣-٤.
(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ١٢٩، ص١٨٠.
(٣) زار الملك فيصل في جولته هذه سويسرا، بلجيكا، بريطانيا، فضلا عن زيارة غير مقررة إلى فرنسا، للتفاصيل ينظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١١.
(٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ٢٥٢، ص٢٦٨.
(٥) أثبتت الإحداث فيما بعد صواب اقتراح العاهل السعودي، فقد أعرب مصدر رسمي عن أسفه لعدم الأخذ بذلك الاقتراح، في حين علل عبد الناصر ذلك بقوله "كان من الضروري إن نوجه الضربة الأولى في حرب حزيران لكذنا لم نفعل لاعتبارات دولية أبرزها التحذير الأمريكي والطلب السوفيتي والموقف الفرنسي المبني على أساس مناهضة البادئ بالقتال" ولان المجتمع الدولي كان يعارض البدء بالحرب. للتفاصيل ينظر: دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، وثائق إحداث وأراء سياسية، يونيو ١٩٦٧، بيروت، د.ت، ص٥٥١.

كذلك أكد الملك فيصل في الحادي عشر من أيار في إثناء وجوده في لندن، إن إسرائيل تحاول خلق مشاكل واضطرابات يضطر معها العرب إلى تسوية القضية عن طريق الحرب[١]، وردا على تصاعد حدة التهديدات الإسرائيلية للدول العربية، صرح الأمير خالد بن عبد العزيز نائب الملك وولي عهده الذي كان يتولى العرش في غياب الملك فيصل في التاسع عشر من أيار ١٩٦٧ بان موقف العربية السعودية ينسجم مع خطها السياسي العربي العام. وإيمانها الراسخ بمعاهدة الدفاع المشترك وميثاق جامعة الدول العربية، بأن إي اعتداء على إي بلد عربي شقيق يعد اعتداء على الدول العربية جميعا بمن فيهم المملكة العربية السعودية[٢].

عقد الملك فيصل في الثالث والعشرين من أيار مؤتمرا صحفيا في لندن، أكد فيه إن بلاده استنفرت قواتها المسلحة لتكون مستعدة للاشتراك في المعركة ضد إسرائيل، وفي اليوم التالي ونظرا للوضع المتأزم بين العرب وإسرائيل أعلنت الحكومة الأردنية أنها سمحت للقوات السعودية البالغ عددها عشرين إلف مقاتل بدخول الأراضي الأردنية، وأخذت تلك القوات مواقعها قرب مدينة العقبة الأردنية[٣]، كما وضح الملك فيصل إن إسرائيل تحاول استغلال الخلافات القائمة بين الدول العربية لمصلحتها، وقال "فليفهمها أصدقاؤنا في هذه البلاد نحن نعتبر كل عون يقدم لإسرائيل عملا غير ودي"[٤].

وتزامنا مع تلك التصريحات أعلن الأمير خالد ولي العهد السعودي إن الملك فيصل أمر بالتعبئة العامة للقوات المسلحة السعودية تطبيقا لسياسة المملكة العربية السعودية تجاه كل القضايا الإسلامية والعربية وفي مقدمتها قضية فلسطين، ومن جهة أخرى حاول الملك فيصل تجنب إظهار إي صورة للتنافس مع مصر، وتوثيق التحالف بينهما حتى وان لم تتم تسوية مشكلة اليمن بشكل نهائي، فقد أعلن الملك في الخامس والعشرين من أيار "إن السعودية على استعداد لان تذهب إلى أكثر ما يمكن من حرب أو غير حرب"، وأعلن "إن أي عمل تقوم به إسرائيل ضد إي بلد عربي فان السعودية ستكون في المقدمة ضد إسرائيل مع العرب، كما أعلن إن خليج العقبة خليج عربي"[٥].

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١٢.

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ١٢٦، ص١٧٥؛ جبران شامية، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية، انسحاب القوات الدولية وغلق خليج العقبة، دار الأبحاث والنشر، بيروت، (د.ت)، ص٦٢٩.

(٣) منير العجلاني، تاريخ مملكة في سيرة زعيم فيصل ملك المملكة العربية السعودية وإمام المسلمين، بيروت، ١٩٦٨، ص٤٤٨.

(٤) دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، يونيو، ١٩٦٧، ص٧٥.

(٥) دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، يونيو، ١٩٦٧، ص٧٦.

ومن جانب الاستعدادات العسكرية للحكومة السعودية للمعركة قام الفريق عبد الله المطلق رئيس أركان الجيش السعودي بزيارة إلى منطقة تبوك المتاخمة للحدود الأردنية في السادس والعشرين من أيار ١٩٦٧، لمراقبة تقدم القوات السعودية في المنطقة المحددة لها على الجبهة الأردنية، وأكدت الحكومة السعودية من جهتها إن الساحل الشرقي لخليج العقبة هو المجال الاستراتيجي لدوران الطائرات الإسرائيلية إذا ما شنت هجوما على المضيق نظرا لضيق المجال الجوي في تلك المنطقة، ولذلك فان الجبهة السعودية ستقوم بحرمان طائرات العدو من هذا المجال، وأضاف الناطق العسكري السعودي إن هذه الجبهة ستساوي بقيمتها العسكرية بقية الجبهات العربية[١]، ثم كرر الملك فيصل في الثلاثين من أيار تضامن بلاده مع الدول العربية في حالة اندلاع المعركة، وأعلن انه لايعتقد إن هناك سلما يقتضي في المنطقة مادامت إسرائيل في الوجود، وفي الوقت نفسه أيدت الحكومة السعودية قرار الحكومة المصرية بإغلاق خليج العقبة تأييد مطلقا[٢].

وإزاء التهديدات الإسرائيلية المستمرة والتحشدات الأمريكية والبريطانية في البحر المتوسط والبحر الأحمر المؤيدة له، نادت الدول العربية المهددة بالعدوان، فجرت عدة اتصالات بين رؤساء ووقعت اتفاقية دفاع ثنائي مشترك بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة في الثلاثين من أيار ١٩٦٧ انضم إليها العراق فيما بعد في الرابع من حزيران ١٩٦٧[٣] وبعد انضمام العراق انضمت كل من السعودية والكويت والجزائر إلى اتفاقية الدفاع المشترك وأصبح الجميع مشتركين بهذه الاتفاقية، ووضعت الإجراءات اللازمة لمواجهة العدو المنتظر[٤].

ومن جهة أخرى ألقى الرئيس العراقي عبد الرحمن محمد عارف خطابا بتاريخ الثالث من حزيران ١٩٦٧، هدد فيه باستعمال النفط بوصفه سلاحا في المعركة المصيرية ضد العدو الصهيوني، وهدد أيضا بقطع علاقات العراق مع أية دولة تساند إسرائيل، ووجه دعوة إلى الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية لعقد مؤتمر على مستوى وزراء النفط في بغداد لإيجاد سياسة نفطية واحدة[٥]، وقد جاءت

---

(١) قدري قلعجي، موعد مع الكرامة، قبس من حياة فيصل بن عبد العزيز وأرائه السياسية، دار الكاتب العربي، الكويت، ١٩٧٢، ص٢٣٥؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١٣.

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ١٨٠، ص٢٥٧؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١٤.

(٣) ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الثامن والأربعين (٤٨)، ص٧.

(٤) الكلية العسكرية، محدود الحرب العربية الإسرائيلية، مطبعة الجيش، ١٩٦٩، ص١٢.

(٥) الثورة العربية(جريدة)، بغداد، العدد ٨٩٩، في ٣ حزيران ١٩٦٧.

الدعوة العراقية هذه وقد كانت تلوح فيه الافق بوادر الحرب، والتي استجابت لها الدول العربية المنتجة للنفط ومن بينهم المملكة العربية السعودية، يجمعهم معا لبحث المسائل المتعلقة باستعمال النفط العربي كسلاح[١].

عقد مؤتمر وزراء النفط في بغداد، كما كان مخططا له من قبل الحكومة العراقية، وذلك في الرابع والخامس من حزيران ١٩٦٧، حضره ممثلون عن احد عشر بلدا ومن بينهم المملكة العربية السعودية[٢]، وفي صباح يوم الخامس من حزيران ١٩٦٧ فوجئت الوفود العربية المشتركة في مؤتمر بغداد بإعلان إسرائيل الحرب عليها فقد وجهت لها ضربة جوية مباغته تمكنت من خلالها من شل حركة الطيران العسكري المصري، الأمر الذي شكل صدمة كبيرة لدول المواجهة العربية التي بقيت مذهولة إزاء ماحدث[٣]، فاختتم المؤتمر إعماله، متخذا جملة من القرارات كان أهمها قطع النفط العربي ومنع وصوله بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الدول التي تعتدي أو تشارك في الاعتداء على سيادة أية دولة عربية بمد العون العسكري إلى الكيان الصهيوني[٤].

تم التوقيع على القرارات من لدن الدول العربية المشتركة، ونتيجة لذلك أعلن العراق عن قطع ضخ النفط وذلك في تصريح للرئيس العراقي في صباح يوم الخامس من حزيران تنفيذا لقرار مؤتمر النفط العربي[٥]، أعقبه أيضا إعلان الحكومة السعودية بوقف شحن النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الجزائر والكويت وسوريا، والحقيقة إن هذه الإجراءات كانت قد خلقت تخوفا لدى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية المشاركة في العدوان على الأمة العربية، إذ

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الدول المشاركة هي: المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت، الجزائر، ليبيا، سوريا، لبنان، البحرين، قطر، أبو ظبي، للتفاصيل ينظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص١٤.

(٣) حول تفاصيل الاعتداء الإسرائيلي ينظر: كنيث.م.ليفان، مسؤولية بدء الإعمال العدائية في حرب حزيران ١٩٦٧ في ضوء القانون، مجلة شؤون فلسطينية، العدد٤٦، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٥،ص٤٧؛ أكاديمية العلوم في الاتحاد =السوفيتي معهد الاستشراف، تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩٧٠-١٩٧١، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٦،ج٢، ص٤١٧.

(٤) هيفاء احمد السامرائي، الحوار العربي الأوربي، بغداد، ١٩٨٢، ص١٢٢؛ بطرس بطرس غالي، الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول، السياسة الدولية(مجلة)، العدد٤١، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٠-١١.

(٥) أذاع وزير النفط العراقي عبد الستار علي الحسين تقريرا بشأن الاتفاق الذي حصل مع وزيري النفط في السعودية والكويت على الاستمرار في استعمال النفط سلاحا للضغط على كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وحملها على الوقوف إلى جانب العرب، للتفاصيل ينظر: الثورة العربية (جريدة)، بغداد، العدد٩٠٣، ٧ حزيران ١٩٦٧.

أعلنت الحكومة الأمريكية الطوارئ النفطية رسميا لتوقف الشحنات القادمة من الخليج العربي، ومع ذلك امتنع الملك فيصل عن القيام بأي إعمال قد تضر بالمصالح الحيوية الأمريكية بشكل خطير، وعلى عكس معظم الدول العربية الأخرى لم تقطع السعودية العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية(١).

ومن جهة أخرى وضع الملك فيصل خلافاته مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر جانبا، يوم العدوان وأعلن دعم الحكومة السعودية لمصر والدول العربية الأخرى في المعركة(٢)، كما بعث برسائل إلى زعماء دول المواجهة العربية، أعلن فيها عن تأييده المطلق لتلك الدول في معركتها ضد إسرائيل، واستعداد الحكومة السعودية لوضع كل إمكاناتها في خدمة الدول العربية، وبناء على ذلك سمحت السلطات السعودية للطائرات المصرية بالمرور من اليمن عن طريق جده إلى الأراضي المصرية بعد إن اتصل وزير الدفاع المصري بنظيره السعودي وطلب منه ذلك(٣)، وتلبية لنداء الأردن، توجه لواء سعودي مدرع ولواءان من الحرس الوطني السعودي بأسلحتهما كافة إلى الجبهة الأردنية، وطلب من هذه القوات الانتظار حتى استلام أوامر جديدة من القيادات الغربية(٤).

وفي الساعة التاسعة من صباح الخامس من حزيران ١٩٦٧ اتخذ الأردن قرار دخول الحرب ضد إسرائيل، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي قبل اتخاذ هذا القرار بقليل قد بعث للملك حسين بواسطة قائد بعثة الهدنة الدولية (أود جول) Ode Bull يخبره فيها بأن إسرائيل لن تهاجم الأردن إلا إذا بدأ هو بالهجوم، ولكن الملك حسين ولاعتبارات عدة، لم يكن أمامه خيار إلا دخول الحرب، وقد علق السفير البريطاني في عمان (فيليب آدمز) Philip Adamsعلى قرار دخول الأردن الحرب بان "الملك حسين لايملك من خيار إلا دخول الحرب إذا كان همه الأول التضامن العربي"(٥).

وفي اليوم التالي للحرب ازدادت الأوضاع سوءاً على الجبهات العربية، وفي اتصال تم بين الملك حسين والرئيس جمال عبد الناصر في السادس من حزيران

---

(١) بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية الأمريكية في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، القاهرة، ١٩٩٦، ص٦٣؛ أذتوني سامبسون، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة سامي هاشم واسعد رزوق، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦، ص٢٥.

(٢) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ١٢٩، ص٣٠٣؛ اليوميات الفلسطينية،المجلدان الرابع والخامس، ص٥٣٦.

(٣) دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، يونيو، ١٩٦٧، ص٥٤٩.

(٤) فهد خالد السديري، المملكة العربية السعودية عند مفترق الطرق، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٠، ص٨٩.

(٥) الملك حسين بن طلال، حربنا مع إسرائيل، دار النهار للنشر، بيروت، د.ت، ص٤٩.

اخبر الملك الرئيس المصري بان إعداد كبيرة من الطائرات تظهر على شاشة الرادار، وإنها آتية من البحر، معربا عن اعتقاده بأنها طائرات بريطانية وأمريكية، ومن هنا بدأ الرئيس عبد الناصر حرب دبلوماسية ضد الولايات المتحدة وبريطانيا، وأعلن في السادس من حزيران إغلاق قناة السويس، كما استدعى الملك حسين سفراء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وواجههم بحقيقة التواطؤ مع إسرائيل، فأنكر السفراء هذا الأمر(١).

وفي اليوم نفسه عقد مجلس الأمن جلسة خاصة استمرت أربع عشرة ساعة اتخذ فيها قرارا يقضي بوقف عاجل وشامل لإطلاق النار، ولكن إسرائيل رفضت تنفيذ القرار بينما وافقت سورية ومصر والعراق على القرار، في حين رفض الأردن ذلك في البداية ولكنه عاد بعد نصف ساعة وأعلن رئيس وزرائه سعد جمعة موافقة بلاده على وقف إطلاق النار، وفي اليوم التالي السابع من حزيران وافقت إسرائيل على القرار(٢).

وفي الثامن من حزيران وجه الرئيس جمال عبد الناصر رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب يدعو فيها إلى ضرورة اتخاذ موقف عربي موحد، وأرفق مع الرسالة صيغة بيان اقترح بأن يصدر فورا، وكان البيان قد تضمن عشر نقاط أكدت على ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي بعد انتهاء حالة الحرب القائمة(٣).

وفي اليوم التالي رد الملك حسين على اقتراح الرئيس جمال عبد الناصر ببرقية جاء فيها "...إما عن البيان الذي اقترحتموه فأنني معكم ومع إخواني الملوك ورؤساء الدول العربية في اتخاذ إي موقف قومي في هذا الظرف الصعب، إن الأجدى الدعوة ألان إلى عقد مؤتمر عربي في اقرب وقت ممكن لبحث القضية من كافة جوانبها..." (٤).

وفي مساء اليوم نفسه ألقى الرئيس عبد الناصر خطابا في القاهرة استعرض فيه ظروف الأزمة وما وقع في الخامس من حزيران، وأشاد في خطابه بموقف الملك حسين والجيش الأردني بقوله "الذي أقوله للحق والأمانة انه اتخذ موقفا ممتازا، واعترف بأن قلبي كان ينزف دما وانأ أتابع معارك جيشه العربي الباسل في القدس وغيرها من مواقع الضفة الغربية في ليلة حشد فيها العدو قواته المتآمرة مالا يقل عن أربعمائة طائرة للعمل فوق الجبهة الأردنية..." (٥).

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٦.
(٢) سعد جمعة، المؤامرة ومعركة المصير، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٨، ص١٩٢.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٥٣.
(٤) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، ص٣٥٨-٣٦١.
(٥) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، ص٣٦١-٣٦٢.

ولاشك إن حرب الخامس من حزيران قد تركت اثأر سلبية على الأردن من الناحيتين العسكرية والاقتصادية، ولعل هذا مانستشفه من برقية الملك حسين في الحادي عشر من حزيران ١٩٦٧ إلى الرئيس جمال عبد الناصر وعبد الرحمن عارف والتي أوضح فيها معاناة الأردن، وتأكيده على إن الجيش العراقي والجيش الأردني يقفان سوية لحماية الأردن، والعمل على إعادة تنظيم وتشكيل الوحدات العسكرية ضمن الإمكانات البشرية والتجهيزات العسكرية المتوفرة لكي تكون جاهزة تحسبا من قيام العدو الصهيوني في مهاجمة خط الدفاع الثاني للقضاء على القوة العربية، والتي تعمل على حماية بقية أجزاء الوطن العربي ومقدساته وربما تذرع بحجة عدم إعلان موافقة العراق الشقيق على قرار مجلس الأمن الدولي بوقف إطلاق النار، وأضاف الملك حسين حاجة بلاده الماسة للمساعدات المالية بقوله "تدهورت اقتصاديات البلاد وخسرنا كل شيء، وكان علينا إن نبدأ من الصفر"(١).

وفي اليوم التالي رد الرئيس المصري على برقية الملك حسين بوقوف بلاده إلى جانب الأردن بقوله "نقدر لكم موقفكم ونقدر الموقف البطولي الذي وقفه جيشكم الباسل وسوف أرسل لكم غدا مليون دولار من العملة الصعبة كمعاونة فيما تواجهون(٢).

وقد وصف سعد جمعة رئيس الوزراء أيضا أوضاع الأردن بسبب حرب حزيران بقوله "خرج الأردن من المعركة مهيض الجناح كسير القوام، لقد فقدنا كل شيء عدا الأمل، وكفرنا بكل شيء عدا الشرف، ومضينا نعلق جراحاتنا، ونغسل الدماء بالدموع، وعقدنا على إلقاء اللوم على مستحقيه..." (٣).

وفي ظل ذلك الواقع فقد نهج الأردن نهجا سياسيا على الساحة العربية لأجل إعادة أوضاعه إلى ماقبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ من خلال السعي لإزالة اثأر العدوان وإعادة بناء قواته المسلحة التي تعرضت للتدمير خلال المعركة، وقد بات الأردن يدرك إن العمل السياسي أفضل من العمل العسكري في تحقيق الأهداف. ولعل ذلك ما أكده الملك حسين بقوله "تبين إن أول مايلزمنا هو القيام بحركة سياسية تكون أفضل من حملتنا العسكرية.

ولأجل ذلك اخذ الملك حسين يبعث بالرسائل الملكية إلى الزعماء العرب يدعوهم فيها إلى وقفة عربية موحدة إمام مخطط دولي تلعب فيه الدول الكبرى غربيتها وشرقيتها دورا رئيساً مريبا وأكد في رسالته التي بعث بها في السابع عشر من حزيران، هذه الإحداث تقع مسؤوليتها على كافة الزعماء العرب في هذه المعركة المصيرية، وإذا لم يتحملوا المسؤولية فإنها ستكون كارثة على الحضارة العربية

---

(١) سليمان موسى، تاريخ الأردن، جـ/٢، ص١٧٩؛ الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص٢٠٩.
(٢) سعد جمعة، المصدر السابق، ص٢٥٧.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٥٨.

الإسلامية، وأضاف الملك حسين "نحن في أمس الحاجة إلى إعادة تقييم كافة المواقف السابقة والمساهمة معا في مخطط عام يشمل الأمة كلها، ونبني عالماً عربياً مسلماً على أسس سلمية"، وتوقع الملك حسين إن المستقبل سوف يكون مناورات سياسية واستعمارية كثيرة لاتنحصر في ميدان المعركة وحدها بل تتعداها إلى كل مجتمع أو محفل دولي وأخيرا طرح الملك حسين الموقف الأردني أمام القادة العرب وطلب منهم "إن تدفع تجربة الأيام القليلة الماضية ومآسيها زعماء الأمة وقادتها إلى اللقاء العاجل لبحث القضية من كافة إبعادها وزواياها لمواجهة الموقف بكافة متطلباته المادية والسياسية والعسكرية..." [١].

وفي المقابل قام الملك حسين بجولة شملت الولايات المتحدة الأمريكية وعددا من الدول الأوربية في الرابع والعشرين من حزيران ١٩٦٧ لشرح الموقف العربي، والبحث في موضوع استعادة الضفة الغربية والوسائل التي يمكن إن تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف، وبالرغم من إشارة الملك حسين إلى إن رئيس الوزراء البريطاني (ويلسون) Wilson ووزير الخارجية (براون) Brown قد اظهرا أثرا كبيرا من التفهم، لكن أيا من أولئك الزعماء الذين التقى بهم لم يستطع تقديم أية مساعدة عملية للأردن، وكان للرأي العام الغربي المعادي للعرب بسبب الاتهامات العربية بان إسرائيل تلقت مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إثناء الحرب، أثرا كبيرا في الرد السلبي الذي لقيه الملك حسين إثناء جولته[٢].

وفي أول لقاء يتم عقده بعد النكسة، تحدث سعد جمعة رئيس الوزراء الأردني عن الحرب وملابساتها، وأوضح سياسة الأردن بعدها باتجاه توحيد الصف العربي بقوله "إن الدعوة إلى مؤتمر قمة هي دعوة قومية أخلاقية إنسانية، نتمسك بها وفلح في الدعوة إليها ونرجو إن ينتبه القادة العرب إلى الأخطاء التي لم تزل محيقة بهم"، وحذر رئيس الوزراء من الكيان الصهيوني ومخططاته العدوانية ولديه أفكار توسعية غادرة إذا استمر الصف العربي على وهنه، وإذا استمر الصف العربي على تمزقه فان العدو سينفرد بالدول العربية واحدة تلو الأخرى، ويفرض عليها سلطاته وتجبره وتبجحه الذي لاتستطيع إي عاطفة قومية عربية إنسانية إن تتحمله..." [٣].

إما بالنسبة للموقف السعودي من تطورات حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ فقد تركزت المساعدات العربية السعودية في حرب حزيران على الجبهة الأردنية، فقد أرسلت الحكومة السعودية شحنات كبيرة من الذخيرة، وأصدرت الداخلية السعودية أوامرها إلى قوى الأمن الداخلي وسلاح الحدود وخفر السواحل بالاستعداد للاشتراك في المعركة، كما أمر رئيس الحرس الوطني السعودي قواته بالشيء نفسه،

---

(١) الملك حسين، حربنا مع إسرائيل، ص٩٥؛ سعد جمعة، المصدر السابق، ص٢٥١.
(٢) الملك حسين بن طلال، مهنتي كملك، ص٢٢١-٢٢٢.
(٣) سعد جمعة، المصدر السابق، ص٢٥٣.

وفي اليوم الثالث للحرب السابع من حزيران وصلت قوة من الحرس الوطني إلى الأردن، كما أصدرت وزارة الدفاع والطيران السعودية بيانا ورد فيه "إن القوات السعودية اشتركت مع القوات الأردنية في احتلال جبل المكبر وان سلاح الجو السعودي أسهم مع سلاح الجو الأردني في ضرب أهدافا للقوات الإسرائيلية في المناطق المحتلة"(١)، في حين شككت بعض المصادر في جدوى هذا الإسهام السعودي(٢).

اجتمع مجلس الأمن الدولي للمدة من السادس حتى الحادي عشر من حزيران ١٩٦٧ واصدر أربعة قرارات (٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦) والذي كان يقضي بوقف إطلاق النار بين العرب وإسرائيل غير إن هذه القرارات لم يجد إذانا صاغية واستمر الجانبان المتنازعان بالقتال(٣).

رفضت الحكومة السعودية قرارات مجلس الأمن، وأكدت إن القرارات لايمكن تنفيذها ما لم يسترد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في وطنه، وفي التاسع من حزيران على اثر الهزائم العسكرية التي تلقتها القوات العربية، أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر استقالته من منصبه، فبادر الملوك والرؤساء العرب ومنهم الملك فيصل بدعوته إلى العدول عن الاستقالة، ونجحوا في ذلك(٤)، وبعد تنفيذ قرار وقف إطلاق النار في الحادي عشر من حزيران ١٩٦٧ بقيت قوات سعودية كبيرة داخل الأراضي الأردنية، بلغ تعدادها في تموز نحو ٣٧ إلف عسكري سعودي، فضلا عن وحدات عديدة من سلاح الجو السعودي(٥).

اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في تموز ١٩٦٧ للنظر في الشكوى الخاصة التي قدمتها الدول العربية بانتهاك إسرائيل لاتفاقية إطلاق النار على طول قناة السويس، وفي يوم الثاني والعشرين منه وافق مجلس الأمن على القرار ذي الرقم ٢٤٠ بإدانة انتهاكات وقف إطلاق النار بصفة عامة، وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧، اصدر مجلس الأمن قراره الشهير ذي الرقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧

---

(١) اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس، ص٥٥٥-٥٦٨؛ دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، يونيو، ١٩٦٧، ص٥٣٥-٥٤٠.

(٢) يذكر الملك حسين في كتابه حربنا مع إسرائيل، إن القوات السعودية لم يكن لها دور في حرب حزيران، وان الإمدادات السعودية دخلت الأردن حين انتهى كل شيء، للتفاصيل ينظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١٥.

(٣) عبد الله سعود القباع، المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية، الرياض، ١٩٨٠، ص١٠٨؛ وللاطلاع على نص قرارات مجلس الأمن ينظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤، بيروت، ١٩٧٥، ص١٩٥-١٩٨.

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص٢١٦.

(٥) دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، يونيو ١٩٦٧، ص٤٩٧.

الذي أكد انسحاب القوات الإسرائيلية وإنهاء حالة الحرب واحترام حق كل دولة في المنطقة في العيش في أمان داخل حدود أمنة ومعترف بها[١].

وفي شهر تموز ١٩٦٧ سئُل الملك فيصل في ديوانه بجده كما نشر بعد حرب حزيران من انه حذر المسؤولين العرب قبل العدوان بأربعة أيام ونبههم إلى إن المعلومات التي لديه تفيد إن إسرائيل تعد هجوما سريعا بسلاح الطيران، وان على العرب إن يستبقوها إلى هذه الخطة فأجاب قائلا[٢]"إن العدوان الغادر الذي قامت به إسرائيل على الدول العربية، لم يكن مفاجأة... وما حدا بي إلى هذا القول، والتأكيد على أهميته، المعلومات التي نعرفها ويعرفها الملوك والرؤساء العرب الذي اشتركوا في مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية، وعلى الرغم من طابع السرية والكتمان التي يجب إن تحاط به دوما أبحاث المؤتمرات والاجتماعات، فان تطورات النكبة توجب القول ألان إن مؤتمر القمة الثاني، وقد كنت شخصيا رئيسه، قد تطرق إلى بحث احتمال عدوان إسرائيلي سريع يستخدم فيه سلاح الطيران، ليأخذ المبادرة في الضرب، ولقد اقر مؤتمر القمة هذا خطة عسكرية تنفذ على خمس سنوات، من اجل استكمال استعدادات الدفاع العربية الكفيلة بصد إي عدوان إسرائيلي، إلا إن التطورات التي أعقبت مؤتمر القمة عام ١٩٦٤، جاءت مع الأسف في غير صالح التضامن العربي لصد العدوان الإسرائيلي[٣].

واجهت الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية بعد وقف العمليات الحربية مهمة إزالة اثأر العدوان الإسرائيلي، وبالدرجة الأولى سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، وكان من المراحل المهمة في هذا الاتجاه استئناف ضخ النفط[٤]، ففي تصريح لأحمد زكي اليماني وزير النفط والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية في الثالث عشر من حزيران ١٩٦٧، تم الإعلان فيه عن قرار المملكة بالسماح لشركة ارامكو باستئناف ضخ النفط، متذرعا إن وقف ضخ النفط عن الدول الأجنبية ليس بالإجراء الاقتصادي السليم، وانه يجب الفصل بين

---

(١) عبد الله مسعود القباع، المصدر السابق، ص١٠٩؛ سمعان بطرس فرج الله، الأمم المتحدة والعدوان الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد١٤، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٦٨، ص٤٣-٤٥.

(٢) محمد عنان، السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن ١٩٢٣-١٩٧٨، المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص٧٢.

(٣) زهدي الفاتح، الفيصلية منهاج حضارة ومدرسة بناء حوار مع فيصل بن عبد العزيز، بيروت، ١٩٧٢، ص٧٢.

(٤) أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي، المصدر السابق، جـ/٢، ص٤٧٦.

السياسة وبين إي إجراء قد يخل بالمصالح الاقتصادية لأية دولة عربية منتجة للنفط[١].

وصف الإجراء السعودي الأخير، من قبل متحدث رسمي عن الحكومة العراقية بأنه خيانة وطعنة للأمة العربية في قلبها ولكنه موقف متوقع، لذا قدمت السفارة العراقية في القاهرة بتاريخ العاشر من تموز ١٩٦٧ مذكرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تضمنت المقترح العراقي بعقد دورة عاجلة للمجلس الاقتصادي على مستوى وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب[٢].

وقد عقد وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب مؤتمرهم في بغداد للمدة من الخامس عشر حتى العشرين من آب ١٩٦٧، لوضع توصياتهم التي سترفع إلى الرؤساء والملوك العرب الذين قرروا الاجتماع في الخرطوم لمواجهة مرحلة مابعد النكسة وفي هذا المؤتمر الفت ثلاث لجان خبراء النفط والمال والاقتصاد لتقدم إلى المؤتمر تقاريرها، جاء تقرير خبراء النفط بتاريخ الثامن عشر من آب من العام نفسه، الذي عكس انقسام الخبراء إلى مجموعتين ضمت الأولى كلا من مصر والجزائر وسوريا والعراق، في حين ضمت الثانية كلا من السعودية والكويت والمغرب ولبنان وليبيا وتونس وقطر والبحرين وأبو ظبي، وكان الخلاف يدور حول مسألة فنية، إلا انه في الواقع كان خلافا في المواقف السياسية[٣]، إذ أوضح الخبير المصري إن اثأر قطع النفط العربي على الدول العربية يشكل عبئا كبيرا، وان المعركة التي يخوضها العرب مصيرية ولابد من التضحية لتحقيق النصر فيها، في حين أكد الخبير السعودي الذي ترأس المجموعة الثانية عدم جدوى قطع النفط، كون ذلك سيلحق الضرر بالاقتصاد العربي، ولاسيما اقتصاد الدول المنتجة للنفط الكثير من الخسائر المادية التي لايمكن تقديرها، وقد رفعت لجان الخبراء إلى مؤتمر وزراء النفط والمالية والاقتصاد الذي أحال بدوره هذه التوصيات إلى مؤتمر الملوك والرؤساء المقرر عقده في الخرطوم[٤].

عقد مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم للمدة من التاسع والعشرين حتى الأول من أيلول ١٩٦٧، بعد إن رفض العاهل السعودي الملك فيصل اقتراح الرئيس المصري جمال عبد الناصر، بتأجيله، وقد تدارس فيه الملوك والرؤساء العرب توصيات مؤتمر وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب، أهمها إمكان استعمال وقف ضخ النفط بوصفه سلاحا في المعركة، إذ وجد المؤتمر بعد دراسة الأمر ملياً إن

---

(١) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ٢٢٩، ص٣٧٩.
(٢) الأهرام (جريدة)، القاهرة، العدد٢٩٤٣٢/ في ١١ تموز ١٩٦٧.
(٣) حول هذه التقارير وتقرير خبراء النفط ينظر: وثائق منشورة في مجلة السياسة الدولية، العدد١٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٦٧، ص٢٢٩.
(٤) حول هذه التقارير وتقرير خبراء النفط، المصدر السابق، ص٢٨٠.

النفط يمكن إن يستعمل كسلاح، وعده طاقة عربية يمكن إن توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت مباشرة بالعدوان لغرض تمكينها من الصمود في المعركة، لذا تقرر في مؤتمر القمة استئناف ضخ النفط خدمة للأهداف السامية، ومن اجل تمكين الدول العربية التي تعرضت للعدوان، وفقدت نتيجة ذلك موارد اقتصادية، من الصمود لإزالة اثأر العدوان[١].

وقد أسهمت بالفعل الدول المنتجة للنفط بمبلغ (١٣٥) مليون جنيه إسترليني سنويا قدمته كل من السعودية والكويت وليبيا للدول المتضررة وهي مصر والأردن، إذ أعلنت العربية السعودية استعدادها لدفع مبلغ خمسين مليون جنيه إسترليني سنويا للدول العربية المتضررة من العدوان وإزالة أثاره، وان هذه المساعدات سوف تستمر إلى حين إزالة اثأر العدوان الإسرائيلي[٢]، وإضافة إلى ذلك أيدت الحكومة السعودية الرئيس جمال عبد الناصر عندما أعلن إن بلاده مستعدة لإغلاق قناة السويس مائة عام إذا أمنت له الدول العربية النفطية مبلغا يساوي الخسارة المصرية في الحرب، كما اقر المشروع الذي تقدمت به الكويت لإنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والعربي طبقا لتوصية مؤتمر وزراء النفط والاقتصاد والمالية العرب[٣]، وبتكليف من مؤتمر القمة العربي الرابع اتصل العاهل السعودي بالحكومة الأمريكية ليشرح لها وجهة نظر الملوك والرؤساء العرب من الصراع العربي-الإسرائيلي[٤].

حاولت الأمم المتحدة بعد الحرب تسوية مانتج عنها، فأرسلت في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧ (كونار يارنج)Cunar Jarring مبعوثا إلى منطقة الشرق الأوسط ليضع حدا للصراع العربي-الإسرائيلي، وعلى اثر ذلك طالبت بعض الدول العربية بعقد مؤتمر قمة عربي موحد إزاء ماجاء به المبعوث كونار يارنج، إذ كان الملك حسين من أكثر الزعماء العرب تحمسا لعقد القمة، وقام لأجل ذلك بجولة في الدول العربية زار خلالها الرياض في العاشر من كانون الثاني ١٩٦٨، والتقى

---

(١) ق/ق- المكتب الثقافي، مؤتمر القمة العربي الرابع، ص٢٥-٢٦؛ ج.د.ع، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الحادي والخمسين (٥١) لمجلس جامعة الدول العربية للفترة من ١٠-٣٠ آذار ١٩٦٩، ص١٦٣.

(٢) يقسم المبلغ على التوالي: المملكة العربية السعودية (٥٠) مليون جنيه إسترليني، ليبيا(٣٠) مليون جنيه إسترليني، الكويت (٥٥) مليون جنيه إسترليني. للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص١٦٤؛ ق/ق- المكتب الثقافي، مؤتمر القمة العربي الرابع، ص٢٦-٢٧؛ بطرس بطرس غالي، المجابهة الدبلوماسية العربية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٠، ص٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٤.

(٤) اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس، من ١٩٦٧/٧/١ إلى ١٩٦٧/١٢/٣١، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص٢٠١.

بالملك فيصل الذي أكد له إن بلاده متمسكة بجميع التزاماتها العربية، غير انه عارض فكرة عقد المؤتمر وارتأى تأجيله ريثما يصل المبعوث كونار يارنج إلى نقطة تصلح أساسا لقرار سلبي أو ايجابي يتخذه الملوك والرؤساء العرب، وأعرب عن عدم تفاؤله بمهمة كونارياريارنج، وذكر إن الخلافات العربية كانت هي السبب في هزيمة العرب وليس هناك شك في مسألة دعم الدول الكبرى لإسرائيل، وقال "إذا لم تنجح مساعي الدول الكبرى والأمم المتحدة فإننا سنقوم بحل مشاكلنا بأنفسنا"(١).

كرر الملك فيصل رفضه لدعوات الملك حسين بعقد قمة عاجلة في رسالته التي بعثها إلى الأخير في السادس والعشرين من آذار ١٩٦٨ وأعرب عن استعداده لحضور المؤتمر المقترح في حالة فشل مهمة المبعوث يارنج فقط(٢)، وأكد للملك فيصل الموقف نفسه في رسالته إلى رئيس مجلس السيادة السوداني إسماعيل الأزهري إذ ورد فيها "إن المملكة العربية السعودية عازمة على توحيد الجهود العربية لتحرير الأراضي العربية، كما أنها مستعدة لخوض المعركة بجانب شقيقاتها في حالة فشل الحل السلمي"(٣)، وعن مهمة المبعوث كارنار يانج قال الملك فيصل "إننا لانقبل البت عليها بالحلول لأذنا أصحاب حق" وأعلن إمام السفراء العرب في الكويت في إثناء زيارته إليها في الثاني عشر من نيسان ١٩٦٨ انه لايخشى من محاولات الدول الكبرى لتمييع القضية الفلسطينية، وانه مستعد لبذل مايعيد للعرب كرامتهم(٤).

وفي الحادي والعشرين من أيار ١٩٦٨ طالبت الحكومة السعودية بإعادة جزيرتي الصنافير والتيران السعوديتين اللتين تقعان عند مدخل خليج العقبة من السيطرة الإسرائيلية، بعد إن كانت الحكومة السعودية قد وضعتها تحت تصرف الحكومة المصرية قبل ثمانية عشر عاما من ذلك(٥)، وأصرت على أنها ارض

---

(١) السيد عليوه، المصدر السابق، ص٤٧.

(٢) الوثائق العربية لعام ١٩٦٨، منشورات دائرة الدراسات السياسية والإدارية العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، وثيقة رقم ١١٧، ص١٦٢؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١، وثيقة رقم ١٨٧، ص٢١٨.

(٣) السيد عليوه، المصدر السابق، ص٤٧.

(٤) السيد عليوه، المصدر السابق، ص٤٨.

(٥) في أوائل عام ١٩٥٠ دخلت القوات المصرية بالاتفاق مع المملكة العربية السعودية جزيرتي الصنافير والتيران السعوديتين اللتين تقعان في مدخل الخليج الذي يعرف بمضايق تيران، ويبلغ عرض هذه المضايق ١٨ كيلومترا، ومع وجود هذه الجزر تصبح الممرات المائية التي تشكل هذه المضائق خلخلة في المياه الإقليمية العربية سواء كانت سعودية أم مصرية وبذلك يصبح من حق السلطات السعودية أو المصرية منع السفن الإسرائيلية من المرور فيها وتفتيش السفن المحايدة التي تبحر فوق تلك المياه، غير إن إسرائيل عادت واستولت على تلك

سعودية، وكان ذلك التنازل الإداري قد تم لأسباب عسكرية تتعلق بعدم قدرة السعودية على توفير الحماية الكاملة لهما، لذا بقى وضعهما على هذا الحال إلى إن احتلهما الكيان الصهيوني في حرب حزيران ١٩٦٧، وقد نقل هذا الطلب السعودي إلى الجانب الإسرائيلي عن طريق الولايات المتحدة، غير إن الحكومة الإسرائيلية أعلنت رسميا أنها تحتل الجزيرة لضمان مصالح إسرائيل الأمنية، وستبقى كذلك حتى يتم التفاوض على تسوية سلمية نهائية مع الدول العربية[١].

الجزيرتين في حرب ١٩٦٧، للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد نصر الدين مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي، ص٣٤١؛ جبران شامية،المصدر السابق، ص١٧.

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، ط١، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١، ص١٥٨-١٥٩.

الخاتمـــة

لقد اتضح من فصول هذه الدراسة بان العلاقات السياسية الأردنية-السعودية١٩٥٨-١٩٦٨ سادتها مراحل من الجفاء والتوتر بسبب أداء السياسة الأسرية، والمشاكل الحدودية بينهما، مما جعل سوء الظن والشك أساس العلاقات سببا رئيساً في عدم استقرار الأوضاع الداخلية في الأردن، إلا إن المتغيرات العربية والإقليمية والدولية دفعت البلدين إلى ضرورة اتخاذ سياسة أكثر واقعية خدمة لمصالحهما وخاصة منذ عام ١٩٥٧، إذ كان تأثير الولايات المتحدة واضحا في تحديد مسار تقارب العلاقات بين الأردن والسعودية، ولكن كرها بسياسة الرئيس جمال عبد الناصر التحررية التي أشغلت أذهان الزعماء العرب وبخاصة الأنظمة الملكية منها، التي رأت في هذه السياسة خطرا يهدد عروشها، ومنها النظامان الملكيان في الأردن والسعودية، لذا كانت الظروف الموضوعية التي جابهت العاهلين الأردني والسعودي هي التي حددت مسار علاقاتهما، وخاصة وأنهما وجدا بالدعم الأمريكي فرصة بتطبيع علاقاتهما والالتقاء عند نقطة واحدة هي كيفية مجابهة سياسة مصر القومية التحررية.

ولعل صحة هذا الاعتقاد قد تجسد عندما أعلنت مصر وحدتها مع سورية، هذه الوحدة قد أثارت الشارع والمعارضة الأردنية، خاصة وان الرئيس جمال عبد الناصر قد أعلن بان هذه الوحدة هي الخطوة الأولى نحو الوحدة العربية الشاملة، وان الطريق مفتوح لكل بلد عربي للانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، ولاشك إن هذه التصريحات بمثابة تهديد غير مباشر للأنظمة العربية، وبخاصة الممالك منها، وكانت الأردن تشكل الهدف الأقرب لهذا التهديد لأنها تشكل فاصلا جغرافيا بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة، ولأتقل مخاوف السعودية شيء عن مخاوف الأردن، لذلك لانستغرب الجهد الأردني- السعودي المتواصل بمختلف الأساليب من جهة وإفشال الوحدة المصرية-السورية والقضاء عليها وهذا مأتم في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٦١.

كما إن التقارب الأردني- السعودي ازداد تقاربا مع تزايد الأزمات العربية، وبخاصة أزمتي الكويت واليمن إذ شكلت مظاهر التهديد للأنظمة غير الجمهورية الملكية منها أو الأميرية مصادر قلق وتهديد للأردن والسعودية، ولذلك أسهمت بشكل مباشر في القوات العربية لمواجهة التهديدات العراقية تجاه الكويت، فضلا عن إسهامهما عسكريا ضد النظام الجمهوري الجديد في اليمن الذي قام على إعقاب ثورة السادس والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، ومما اثأر مخاوف القيادتين الأردنية والسعودية من تطورات الثورة اليمنية، هو التدخل المصري لحمايتها عسكريا، مما قاد ذلك إلى حرب عربية- عربية كان ابرز طرفيها الأردن والسعودية مع النظام

الأمامي اليمني ومصر والعراق مع النظام الجمهوري اليمني ومما زاد الأمر خطورة إعلان الرئيس جمال عبد الناصر من وراء اعترافه ودعمه للثورة في اليمن، هو الحصول على موطئ قدم في شبه الجزيرة العربية لكي ينطلق منه للإطاحة بالأنظمة الملكية فيها وبخاصة العربية السعودية والأردن.

لا شك إن المواقف الأردنية-السعودية المشتركة قد تجسدت أيضا في دعم ونصرة القضية الفلسطينية داخل جامعة الدول العربية وخارجها، وشكلت السعودية داعما رئيساً للأردن بالأموال من اجل إفشال مخططات الكيان الصهيوني في مشاريعه التوسعية ومنها مشروع تحويل مجرى نهر الأردن، فضلا عن الدعم المادي والمعنوي والعسكري في حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧.

وهكذا يتضح بان العلاقات السياسية الأردنية-السعودية عكست في مواقفها ردود الفعل الإقليمية والدولية هدفا بإبعاد مخاطر التغيير السياسي عن أنظمتها أكثر من الأهداف القومية أو المصير المشترك.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق غير المنشورة

١. د.ك.و،ملفه رقم ٣١١/٢٦٣٨، تقارير السفارة العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية، و٤١.
٢. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٣٨، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تقرير عن شهر شباط ١٩٥٧، و٣٩.
٣. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٤٣، تقارير المفوضية العراقية في جدة، علاقات السعودية الخارجية، و٣٦.
٤. د.ك.و، ٣١١/٢٦٤٤، تقارير المفوضية العراقية في جدة عن شهر شباط ١٩٥٨، و١١.
٥. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٤٤، تقارير السفارة العراقية في جدة، زيارة الملك سعود إلى واشنطن، و٤٠.
٦. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٦٦٤، تقارير المفوضية العراقية في جدة إلى وزارة الخارجية، و٣٨.
٧. د.ك.و، ٢٦٨١ ملفه رقم /٣١١، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، كتاب السفارة إلى وزارة الخارجية العراقية، و١٠.
٨. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧١٣، تقارير المفوضية العراقية في عمان، أيار ١٩٥٣، جلسة الثقة في مجلس النواب.
٩. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، مشروع إيزنهاور، موقف جلالة ملك الأردن منه، و٣٢.
١٠. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، تصريح وزير الدولة للشؤون الخارجية، و٤٥.
١١. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، نص البرقية التي رفعها النائبان والدكتور يعقوب زياد بن والسيد فائق وارد من الحزب الشيوعي إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حسين، و٦٢.
١٢. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان ١٩٥٧، تصريح معالي السيد عبد الله الديماوي وزير الدولة للشؤون الخارجية، و٤٥.
١٣. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٩، تقارير السفارة العراقية في عمان قرار اتهام، و٢٣.
١٤. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٣٠، تقارير السفارة العراقية في عمان الموقف الدولي من إحداث الأردن، و٣٤.

١٥. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٢٧٣٦، تقارير السفارة العراقية في عمان الاتحاد العربي الهاشمي، و٢٧.
١٦. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٤٧٨٨، تقارير السفارة العراقية في عمان، دستور الاتحاد، و١٠.
١٧. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥٠٤٢، تقارير السفارة العراقية في واشنطن، الى وزارة الخارجية، و١٠.
١٨. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥٠٤٣،تقارير السفارة العراقية في واشنطن، تقرير عام عن شهر شباط، و٦٨.
١٩. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥٠٤٣، تقارير السفارة العراقية في واشنطن، زيارة الملك سعود، و١٦.
٢٠. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥٠٤٦، تقارير السفارة الملكية العراقية في واشنطن، الوحدة السعودية المصرية.
٢١. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥١٢٧، تقارير السفارة العراقية في عمان، اتفاقية التضامن العربي، و٢٦.
٢٢. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥١٣٣، تقارير السفارة العراقية في عمان، قانون تشكيل وزارة الاتحاد العربي، و٢٠.
٢٣. د.ك.و، ملفه رقم ٣١١/٥٨٧٠، تقارير السفارة العراقية لاتحاد العربي الهاشمي، و١٧.
٢٤. د.ك.و، ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، تقرير السفارة العراقية في عمان إلى وزارة الخارجية برقم ٢٠٧/١/٢ في ١٩٦٢/٩/١، و٢٠.
٢٥. د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، تقرير السفارة العراقية في عمان إلى وزارة الخارجية برقم ٥ في ١٩٦٢/١/٤، و٣٠.
٢٦. د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، تقرير السفارة العراقية في عمان إلى وزارة الخارجية الرقم ١٠٠٤/١/٢ في ١٩٦١/١٠/٢٢، و٣٣.
٢٧. د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير السفارة العراقية في عمان إلى وزارة الخارجية العراقية، مجلس السيادة رقم ١٧٤/١٤/٤ والمؤرخ في ٢٢ ت الأول ١٩٦٢، و٤.
٢٨. د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، كتاب السفارة العراقية في عمان إلى وزارة الخارجية برقم ٤٠٨/١/٢ في ١١/١٣/ ١٩٦٢، و١٩.
٢٩. د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، كتاب السفارة العراقية في عمان إلى وزارة الخارجية برقم ٤/١/٢ في ١٩٦٣/١٠/١٠.
٣٠. د.ك.و، ملفه رقم ٤١١/٢٥٣، تقارير مجلس السيادة، كتاب السفارة العراقية في عمان إلى وزارة الخارجية، و١٢.

ب . الوثائق غير المنشورة (مجلس النواب الوطني)

١.م.م.ن الرابع، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة التاسعة، ٢٤ أب ١٩٥٥.

ج . الوثائق غير المنشورة المملكة الأردنية الهاشمية.

١.د.ع.و، ملف العالم العربي، المملكة الأردنية الهاشمية، و١٣٠٣/٢/١ الأردن السياسة الخارجية.

ثانيا: الوثائق العربية المنشورة

أ . وثائق جامعة الدول العربية

١. جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادية الحادية والأربعين في ٢١ آذار ١٩٦٣، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٤.
٢. ----------، نشرة إخبار جامعة الدول العربية، العدد٨، القاهرة ١٩٦٢/٢/٢١.
٣. ----------، نشرة إخبار جامعة الدول العربية، العدد٧، القاهرة، ١٩٦٣/١/٢٨.
٤. ----------، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادي (٤١)، ٢١ آذار ١٩٦٤.
٥. ----------، الأمانة العامة إدارة السكرتارية وتقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادي الثالث والأربعين، ١٥ آذار ١٩٦٥، الموضوع بيان مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية.
٦. ----------، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات الاجتماع العادي ٣٢ لمجلس الجامعة العربية ١٥ آذار- ٢٠ نيسان ١٩٦٥، د.م، د.ت.
٧. ----------، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الرابع والأربعين لمجلس جامعة الدول العربية ٣-٨ كانون الثاني ١٩٦٦، د.م، د.ت.
٨. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية مضابط جلسات دور الاجتماع العادي ٤٥ لمجلس جامعة الدول العربية ٧اذار- ١٦ تموز ١٩٦٦، د.م، د.ت، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٦٨، ١٣٢.
٩. ----------، الأمانة العامة، إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي ٤٦ لمجلس جامعة الدول العربية ١٠-٣٠ أيلول ١٩٦٦، د.م، د.ت، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، و١٧٥.
١٠. ---------، قرارات مؤتمر القمة وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩٦.
١١. ---------، الأمانة العامة إدارة السكرتارية، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادي ٤٨، ١١ أيلول ١٩٦٧، الموضوع الموقف العربي والدولي.
١٢. ---------، الأمانة العامة إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي ٤٧ مجلس الجامعة العربية.

١٣. ---------، الأمانة العامة إدارة السكرتارية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الحادي والخمسين (٥١) لمجلس جامعة الدول العربية للفترة ١١-٣-آذار ١٩٦٩.

- الوثائق العربية المنشورة

١. الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، وثيقة رقم ٢٤٨.
٢. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام ١٩٦٤.
٣. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧.
٤. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٥، وثيقة رقم ١٧٩.
٥. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥.
٦. منظمة التحرير الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٥.
٧. الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، وثيقة رقم ١٤٤.
٨. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم ٢٤٣.
٩. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم ٢٩٠.
١٠. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، منشورات مؤتمر الدراسات العربية، بيروت، ١٩٦٨.
١١. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٦.
١٢. دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، يونيو ١٩٦٧.
١٣. الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ١٨٠.
١٤. الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ١٢٩.
١٥. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩.
١٦. اليوميات الفلسطينية، المجلد الرابع والخامس من ١٩٦٦/٧/١ إلى ١٩٦٧/٦/٣٠، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٧.
١٧. دار الأبحاث والنشر، سجل العالم العربي، يونيو، ١٩٦٧.
١٨. اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس من ١٩٦٧/٧/١ إلى ١٩٦٧/١٢/٣١ مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.
١٩. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١، وثيقة رقم ١٨٧.

- وثائق الجامعة الأمريكية المنشورة.

١. الوثائق العربية لعام ١٩٦٤، منشورات الدائرة السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، و٦.
٢. الوثائق العربية لعام ١٩٦٥، منشورات دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، وثيقة رقم ١٠٨.
٣. الوثائق العربية نيسان-حزيران ١٩٦٥، دائرة المؤسسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، ج٢.
٤. الوثائق العربية لعام ١٩٦٦، منشورات الدائرة السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، و٢٢١.
٥. الوقائع العربية، تشرين أول – كانون الأول ١٩٦٦، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت، د.ت، ج٤.
٦. الوثائق العربية لعام ١٩٦٨، منشورات دائرة الدراسات السياسية والإدارية العامة، الجامعة الأمريكية، د.ت، و١١٧.

ثالثا: الوثائق الأجنبية غير المنشورة

- الوثائق البريطانية غير المنشورة

1. F.O.341/12804/.B- E Amman to f.o, February5, 1958.
2. F.O.371/158788, Pries Tlandoed . Records of Jordon 1919-1955, VOL.12, P.467.
3. F.O.371/158788. Octobor 1961, Pries Tland .Ed. Ibid, VOl12, P.420.
4. F.O.371/157524, October 1961.
5. F.O.371/158788, 1/10/1961.VOl,21, P465, .O.371/157, 26/12/1961.
6. Priestiand,ed, Vol. 10, P601 PremII/2380:17/8/1958
7. Priestiand,ed, Vol. 10, P704 PremII/2381:29/9/1958
8. Priestiand,ed, Vol. 10, P730 PremII/:28/9/1958, 17/9/1958/11/2380.
9. Annual Review for1958, 2211/1959, in Prst Iund ed, Ibid, VOL.11.P228, F.o,371/142100.
10. Priestiond, Ibid, VOL, 11, p76.f.o. 371/ 1340 .30 /1/1958.
11. Ibid, VOL.II.p/83,f.o.371/134044:25/7/1958.
12. Ibid, VOL.II.p/282,f.o.371/142107:30/5/1959.
13. Ibid, VOL.II.p/749,f.o.371/151650:12/10/1959.
14. Ibid, VOL.II.p/447,f.o.371/151050:Recordsof meeting bett ween Secvetary of State andkiny Hussein, 11/10/1959.
15. Ibid, VOL.II.p/398,f.o.371/142110:10/6/1959.
16. Priestiond, Ibid, VOL, 11, p6664.f.o. 371/ 151044 .30 /8/1960.
17. Priestiond, Ibid, VOL, 11, 703.f.o. 371/ 15.10 /9/1960.

18. Priestiond, Ibid, VOL, 11, 695.f.o. 371/ 151046 .9 /9/1960.
19. Ibid, VOL.II.p/666,f.o.371/151044:10/9/1960.
20. Ibid, VOL.II.p/695,f.o.371/151046:9/9/1960.
21. Ibid, VOL.II.p/705,f.o.371/151044:6/9/1960.
22. Ibid, VOL.II.p/749,f.o.371/151050:Cords of meting between Secretary of State and King Hnssein, 11/10/1960.
23. Ibid, VOL.II.p/794,f.o.371/1504:7/12/1960.
24. Ibid, VOL.II.p/705,f.o.371/151044:9/9/1960.

-الوثائق الأمريكية

1.FRUS. 1955-1957, XIII, No.564.10.Nov.1956.
2. FRUS. 1955-1957, XIII, No.150.4.Dece.1956.
3. FRUS. 1955-1957, XIII, No.156.7.Jun.1957.
4. SRUS. 1955-1957, VOL XIII, NO76,April/2,/957.

رابعا : الاطاريح والرسائل الجامعية

١. جمال حازم محمد النظاوي، عبد الله السلال ودوره السياسي في اليمن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٦.
٢. حيدر شاكر خميس القره غولي، المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية ١٩٣٦-١٩٧٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧.
٣. خالد بلال صالح، دور العراق في السياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٧٩.
٤. زياد طارق عبد دخيل، العلاقات الأردنية –المصرية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٢.
٥. صادق جاسم صحن التميمي، موقف الصحافة العراقية من الوحدة الثلاثية (مشروع ١٧ نيسان ١٩٦٣)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي.
٦. شاكر محمود خضير، الحركة الوطنية في اليمن الشمالي ١٩١٨-١٩٦٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨١.
٧. عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١.
٨. عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية-السعودية ١٩٤٦-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٥.

٩. عبد الرزاق خلف خميس الزيدي، العلاقات اليمنية-السورية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٦.
١٠. علي حسين علي العلواني، القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية ١٩٦٥-١٩٧٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية –ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.
١١. عبد الله قارع العزعزي، اليمن دراسة في الخلفية التاريخية لثورة عام ١٩٦٢، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
١٢. فيصل عبد الجبار، السياسة العراقية المعاصرة تجاه الكويت ١٩٥٨-١٩٦٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٤.
١٣. محمد جاسم محمد، العلاقات العراقية الخليجية ١٩٥٨-١٩٧٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٠.
١٤. محمد رشيد الراوي، التطورات السياسية في سوريا ١٩٥٨-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥.
١٥. هناء عبد الله حسن، مشروع إيزنهاور وموقف الدول العربية عام ١٩٥٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٦.

خامسا: المذكرات الشخصية

١. أنتوني إيدن، النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن، ج٢، ١٩٥١-١٩٥٧.
٢. إيزنهاور، مذكرات إيزنهاور، ترجمة هيربرت يونغهان، د.ت، د.م.
٣. خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ج٣، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢، ج٣.
٤. مجموعة خطب وتصريحات وبيانات جمال عبد الناصر، القاهرة، وزارة الإعلام، د.ت، القسم ٣.
٥. الملك حسين، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال خمسة وعشرون عاما من التاريخ ١٩٥٢-١٩٧٧، لندن، ١٩٧٨.

سادسا: الدوريات والنشرات

١. آفاق عربية(مجلة)، تجربة الوحدة بين مصر وسوريا وكيف حصلت؟ ولماذا فشلت؟ العدد الأول، كانون الثاني ١٩٩٣.
٢. شؤون فلسطينية(مجلة)، خليل ابورجيلي، المياه في إسرائيل الوضع الراهن والتوقعات، العدد٢٣، مركز دار العلم ودار الآداب، بيروت، ١٩٦٨.

٣. شؤون فلسطينية(مجلة)، بخيت أم ليفان،مسؤولية درء الإعمال العدائية في حزب حزيران ١٩٦٧ في ضوء القانون، العدد٤٦، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٥.
٤. شؤون فلسطينية(مجلة)، العدد٤٦، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٥.
٥. السياسة الدولية(مجلة)، بطرس بطرس غالي، المجابهة العربية الصهيونية، العدد٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٦٧.
٦. السياسة الدولية(مجلة)، بطرس بطرس غالي، الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول، العدد٤١، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٧٥.
٧. السياسة الدولية(مجلة)، سمعان بطرس فرج الله، الامم المتحدة والعدوان الاسرائيلي، العدد١٤، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٦٨.
٨. السياسة الدولية(مجلة)، وثائق منشورة، العدد١٠، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٦٧.
٩. السياسة الدولية(مجلة)، بطرس بطرس غالي، المجابهة الدبلوماسية العربية الاسرائيلية، العدد٢٢، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٧٠.
١٠. السياسة الدولية(مجلة)، خالد السرجاني، جذور الازمة بين العراق والكويت، العدد١٠٢، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٠.

سابعا: الكتب العربية والمترجمة

١. احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة، دار المشرق العربي، د.ت، ج٣.
٢. احمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة، دار العودة، بيروت، ١٩٧١.
٣. احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة الأمريكية والمشرق العربي.
٤. احمد عطية الله، القاموس السياسي، القاهرة، ١٩٦٨.
٥. احمد عصام عودة، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة إلى مؤتمر القمة العربية الحادي عشر في عمان، مطبعة دار الأنوار، عمان، ١٩٨٩.
٦. احمد نوفل، منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التأسيسية ١٩٦٣-١٩٦٥، الفصل السادس من كتاب منظمة التحرير الفلسطينية،١٩٧٨.
٧. احمد فوزي، فيصل الثاني، عائلته وحياته ومؤلفاته، دار الحرية للطباعة.
٨. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، د.م، د.ت.
٩. أمين هويدي، حروب عبد الناصر، القاهرة، ١٩٨٢.
١٠. أنتوني تانينغ، كيف تمارس بريطانيا دورها في الشرق الأوسط، الباحث العربي، العدد٤، ١٩٨٥.

١١. -------، ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٣.
١٢. بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية ١٩٦٤-١٩٨٢، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٧.
١٣. بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية الأمريكية في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، القاهرة، ١٩٩٦.
١٤. تشار لزجونسون، الأردن على الحافة، ترجمة فهمي شما، عمان، وزارة الثقافة والإعلام، د.ت.
١٥. جيفري اورندسن، واشنطن تخرج من الظل، السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦-١٩٥٦، بيروت، ١٩٧٨.
١٦. جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠.
١٧. جبران شامية، سجل الآراء المملكة العربية السعودية، كانون الثاني، ١٩٦٧.
١٨. -------، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية، انسحاب القوات الدولية وغلق خليج العقبة، دار الأبحاث والنشر، بيروت، د.ت.
١٩. حسن ملي الإبراهيمي، الكويت دراسة سياسية، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢.
٢٠. حازم نبيه، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، لجنة تاريخ الأردن،عمان، ١٩٦٢.
٢١. رأفت غنيمي، أمريكا والعلاقات العربية، القاهرة، ١٩٧٦.
٢٢. رضا هلال، الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثروة، القاهرة، ١٩٩١.
٢٣. زهدي الفاتح، الفيصلية منهاج حضارة ومدرسة بناء حوار مع فيصل بن عبد العزيز، ط١، بيروت، ١٩٧٢.
٢٤. صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، القاهرة، د.ت، ١٩٧٦.
٢٥. صلاح الدين شكري، فلسطين ومؤتمر القمة العربي، مكتب الصحافة، دمشق، ١٩٨٤.
٢٦. صلاح العقاد، تطور النزاع العربي-الإسرائيلي ١٩٥٦-١٩٦٧،معهد البحوث والدراسات العليا، القاهرة، ١٩٧٥.
٢٧. صوان الجاسر ونعمان أبو جاسم، الأردن و مؤامرة الاستعمار، عمان، دار الأيام، ١٩٥٧.
٢٨. سمير عبده، حدث ذات مرة في سوريا، دارسة للسياسة السورية العربية في عهدي الوحدة والانفصال ١٩٥٨-١٩٦٣، دمشق، دار علاء الدين، ١٩٩٨.
٢٩. سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨-١٩٩٥، عمان، منشورات مكتب المحتسب،١٩٩٦، ج٢.

٣٠. شفيق عبد الرزاق السامرائي، المشرق العربي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٠، ج١.
٣١. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠.
٣٢. عبد الكريم الارزي، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨، بيروت، ١٩٨٢.
٣٣. عودة سلطان، نظام آل صباح المباد، مركز وثائق البصرة، البصرة، ١٩٩٠.
٣٤. علي حسين كريم، عراقية الكويت ومسيرة الوحدة المباركة، وزارة الدفاع مديرية الدفاع المعنوي، بغداد، د.ت.
٣٥. عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠.
٣٦. طلعت يعقوب، ضمن جنسيات وطن واحد، الكويت، د.ت.
٣٧. غسان محمد رشاد حداد، من تاريخ سوريا المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦، أوراق شامية، عمان، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠١.
٣٨. فواز جرجيس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ١٩٩٧.
٣٩. فرو هوليدي، الصراع السياسي لشبه الجزيرة العربية، السعودية اليمن والشمال والجنوب، عمان، ترجمة حازم صاعية وسعيد محيو، بيروت، ١٩٧٥.
٤٠. فواز جرجيس، السياسة الأمريكية والعرب كيف نصغ ومن يصنعها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.
٤١. فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري حماد الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦.
٤٢. مهند خالد السديري، المملكة العربية السعودية عند مفترق الطرق، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٠.
٤٣. قدر قلعجي، أضواء على تاريخ الكويت، دار الكاتب العربي، بيروت ١٩٦٢.
٤٤. ------، موعد مع الكرامة، قبس من حياة فيصل بن عبد العزيز وأدواره السياسية، دار الكتاب العربي، الكويت، ١٩٧٢.
٤٥. ك.م.وور هاوس،السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني،مراجعة محمد سامي عاشور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٥.
٤٦. محمد حسنين هيكل، قصة السويس، أخر المعارك في عصر العمالقة، ط٦، بيروت، شركة المطبوعات، ١٩٨٥.
٤٧. مروان بحيري، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر، بيروت، ١٩٨٢.
٤٨. محمد حسنين هيكل، مالذي جرى في سوريا، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢.

٤٩. محمد علي حله، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨، دراسة وثائقية، د.ن، ١٩٩٢.
٥٠. مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
٥١. محمود رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨، ج٢،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١.
٥٢. محمد حسين الزيدي، ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ في العراق، أسبابها ومقدماتها وتنظيمات الضباط الأحرار فيها، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٣.
٥٣. مؤيد إبراهيم الوندواي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨، في ملفات الحكومة البريطانية، بغداد، ١٩٩٠.
٥٤. منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن.
٥٥. مصطفى عبد القادر النجار، دراسات في تاريخ الخليج العربي، البصرة، ١٩٧٧.
٥٦. مارشاد وكاس، أزمة الكويت، العلاقات الكويتية العراقية من عام ١٩٦١-١٩٦٣، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣.
٥٧. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، بيروت، ١٩٧٤.
٥٨. محمد علي الشهاري، طريق الثورة والوحدة اليمنية، بيروت، ١٩٧٧.
٥٩. محمد نصر الدين مهنا، مشكلة فلسطين والصراع الدولي ١٩٤٥-١٩٦٧، د.م، د.ت.
٦٠. مروة جبر، جامعة الدول العربية، قضية فلسطين ١٩٤٥-١٩٦٥، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٨٩.
٦١. محمد حسنين هيكل، الانفجار، ١٩٦٧، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠.
٦٢. منير العجلاني، تاريخ المملكة في سيرة زعيم فيصل ملك المملكة العربية السعودية وأمام المسلمين، ط١، بيروت، ١٩٦٨.
٦٣. محمد عنان، السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن ١٩٢٣-١٩٧٨، المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨.
٦٤. نظام الشرابي،أمريكا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي من القرن العشرين، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، د.ت.
٦٥. ناجي عبد الذبي بزي، سوريا، صراع الاستقطاب دراسة وتحليل لإحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الإحداث السورية ١٩١٧-١٩٧٣، دمشق، دار ابن العربي، دار الجنوب ١٩٦٦.
٦٦. نجيب الأحمد، فلسطين تاريخا ونضالا، دار الجليل، عمان ١٩٨٥.

٦٧. هيفاء احمد السامرائي، الحوار العربي، بغداد، ١٩٨٢.
٦٨. وليد محمد سعيد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، دراسة معتمدة على الوثائق السرية البريطانية لعام ١٩٥٨، بغداد، المكتبة العالمية، ط١، ١٩٨٩.
٦٩. بفغيني بريماكوف، تشريح نزاع الشرق الأوسط، ترجمة سعيد احمد، بيروت، ١٩٧٩.
٧٠. يوسف فوزي، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٧، وثائق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

ثامنا: المصادر الأجنبية

1. Prest Land J (ed) Records of Jordan 1919-1965. VOL. 11-15. Avchivc. Lidititions 1996, VOL, 11, 1958-1960.
2. Benjam in Shawadran (Hassein between Kasimand Naserjuly), 1958-December 1960 Middle Eastorn Affairs, Washingtoh, VOL.11 , 1960.
3. Richard, P.Stebbins, The United States in the World. Affars, 1959 Phblished for The council ou foreigh Relation, Weyovlc 1960.
4. Deelass ified documents, Department of state Library of the congress. (washinyton) D.C.B.
   Viefing Notes.by Allenw. Dulles. Meeting, at the white House, Whith eongre ssioual.Leaders 14th, Jaly 1958.
5. Priest and.ed.Records of Jordon 1919-1965,VOl, 12.
6. Edgar Obalance , The third Arab- Lsveu, Liwar, London, 1973.
7. Baylis, Anglo- American Defense Relations1939-1984, The Special Relationship.
8. Robert B.Satloff, From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition, Studies in Middle Eastern History , Yew york. Oxford University Press 1994.
9. Jhon Campbell, Detenes of Middle East, Problems of American Policy, New york, Start food press 1961.
10. FRUS, 1955-1957 NOL.XII, NO.150, P.372. Dec,4, 1956.
11. Majduddin Omar Khairy, Jordan and the World System, Development in the Middle East, European University Studies, 0721-3379, Ser xxii, Sociology, Vol.84, Frankfurt am Main, New York, Peter Lang, 1984.
12. European University. Studies, O721-3379. Sevxxii, Sociology VOL, 84, fronk furtam Main, Wewyork Peterlang, 1984. Lawrence Tal, Britain and the Jordan Crisis of 1958, Middle Eastern Studies, Vol.31, ON.1, January 1995

13. FRUS, 1955-1957 NOL.XIIl, NO.156, P.413. Jan,7, 1957.
14. Lawrence Tal, Britain and the Jordan Crisis of 1958, Middle Eastern Studies, Vol.31, ON.1, January 1995.
15. Micaelfield, Lnid, The Arab World, London, Jon n muway, 1994.

تاسعا: الجرائد

١. الإخبار، القاهرة، ٢٤ أيلول ١٩٦١.
٢. الإخبار(جريدة)، القاهرة، ٢٥ أيلول، ١٩٦١.
٣. الإخبار(جريدة)، العدد ٥٧٤٦ في ٣٠ حزيران ١٩٦١.
٤. الإخبار(جريدة)، العدد ٥٧٥٢، في ٧ تموز ١٩٦١.
٥. الإخبار(جريدة)، القاهرة، ١٦ ت أول، ١٩٦٢.
٦. الإخبار(جريدة)، القاهرة، ١٥ ت أول، ١٩٦٢.
٧. إخبار اليوم(جريدة)، القاهرة، العدد٧١٨، السنة الرابعة عشرة، ١٩ أب، ١٩٥٨.
٨. الدفاع(جريدة)، العدد٣٥٠٠، ٣ كانون الثاني ١٩٥٧.
٩. الدفاع(جريدة)، ١٩٥٧/١٠/١٦.
١٠. الدفاع(جريدة)، ١٩٦١/١٠/٤.
١١. الوقائع العربية، كانون الثاني-آذار، ١٩٦٤، ج١.
١٢. الوقائع العربية(جريدة)، نيسان-حزيران، ١٩٦٤، ج٢.
١٣. الوقائع العربية(جريدة)، تموز-أيلول، ١٩٦٤، ج٣.
١٤. الوقائع العربية(جريدة)، تشرين الأول- كانون الأول ١٩٦٤، ج٤.
١٥. الجمهورية العربية المتحدة(جريدة)، لعدد٨٠، ١٩٥٨.
١٦. السيسبان، العدد٣٤١، القاهرة، ٣ تموز ١٩٦١.
١٧. الأهرام(جريدة)، ١٩٦١/١١/٨.
١٨. الثورة(جريدة)، العدد٦٤، ٤تموز ١٩٦١.
١٩. الثورة(جريدة)، العدد٦٤١، ٥ تموز ١٩٦١.
٢٠. الثورة العربية(جريدة)، بغداد، العدد٨٩٩، ٣حزيران ١٩٦٧.
٢١. الثورة العربية(جريدة)، بغداد، العدد٩٠٣، ٧حزيران ١٩٦٧.
٢٢. الأهرام(جريدة)، القاهرة، العدد ٢٩٤٣٢، ١١تموز ١٩٦٧.
٢٣. فلسطين(جريدة)، ١٩٦١/٩/٣٠، الدفاع ١٩٦١/٩/٣٠.
٢٤. فلسطين (جريدة)،١٩٦١/١٠/٤، الدفاع ١٩٦٩/١٠/٤.
٢٥. الحوادث(جريدة)، بيروت، ٢٦/نيسان/١٩٥٧.
٢٦. الإخبار(جريدة)، القاهرة، ٢٦/نيسان/١٩٥٧.
٢٧. الأهرام(جريدة)، القاهرة، ٢٥/تموز/١٩٥٧.
٢٨. الأهرام(جريدة)، القاهرة، ١٥/تموز/ ١٩٥٧.
٢٩. المنار(جريدة)، ١٩٦٠/٨/٣١.
٣٠. المنار(جريدة)، ١٩٦٠/٨/٢٤.

عاشرا: الانترنت

1. www.Mugutel.com.
2. http:www.crslc.org/historic.htm.30/11/2001.P.1.